مجلة العمل العربي

العدد - 118 - يونيو / حزيران 2021

L 20
SAUDI ARABIA 2020
LABOUR

الإهتمام بتنظيم المزيد من الدورات التدريبية للتصدى للتداعيات التي فرضتها علينا جائحة كوفيد - 19

- القمة الختامية لمجموعة تواصل العمال L - 20
- المطيري : لابد أن يكون للإتحادات والنقابات العمالية دور جديد بعد جائحة - كوفيد 19
- الحماية الإجتماعية حق لكل عامل والحوار الإجتماعى السبيل الأمثل لتحقيق التعافي

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (118) يونيو/ حزيران 2021

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محرر المجلة
شيرين محمد صباح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمي
إلهام غسال
إسلام سناء
مستورة عطية الجراري

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحيـــة 3

انشطة المدير العام: 4-23

- المطيري في القمة الختامية لمجموعة تواصل العمل L20
- المطيري، منظمة العمل العربية على استعداد لتقديم الدعم بكافة اشكاله للشعب السوداني
- سعفان والمطيري، يبحثان تفعيل سبل التعاون
- لقاء المطيري وعبد الغفار
- المدير العام يستقبل نائب رئيس الاتحاد العمالي .....
- المطيري في الدورة «50» للجنة التنسيق العليا
- اتفاقية تعاون ثلاثية برعاية الأمين العام
- المطيري ونائب رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية....
- المطيري، اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.....

انشطة منظمة العمل العربية 25-68

- ندوة دور تكنولوجيا المعلومات تؤكد .....
- التحديات التي تواجه انظمة الحماية الاجتماعية تطالب،،،
- منظمة العمل العربية تشارك في ندوة تجربة الصين الرائدة للحد من .....
- مجلس ادارة منظمة العمل العربية، يطالب بدعم الصندوق الفلسطيني
- العمل العربية، تدعو الى انشاء قواعد بيانات خاصة بالقطاع غير المنظم
- منظمة العمل العربية، تعد حقيبة تدريبية في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
- تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني
- حلقة نقاشية حول الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالتعاون مع.....
- منظمة العمل العربية، تناقش اثر عودة العمالة المتنقلة
- الدورة «41» للجنة الخبراء القانونيين
- الدورة التاسعة عشر للجنة شؤون عمل المرأة العربية
- المطيري في الدورة «40» للجنة الحريات النقابية يؤكد على...
- مجلس ادارة منظمة العمل العربية في دورته الرابعة والتسعين، يكلف مكتب العمل....
- دورة تدريبية لصالح الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين
- ندوة الحوار الاجتماعي تؤكد على التمسك بحق المفاوضة الجماعية في ....

بيانات منظمة العمل العربية 69-78

- الذكرى السادسة والخمسون لتأسيس منظمة العمل العربية
- اليوم العالمي للمرأة
- اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية
- يوم العمال العالمي

تقارير ودراسات 79-95

- الهجرة وانماطها المختلفة بالوطن العربي
- دور الحوار الاجتماعي في تطوير التشريعات وبيئة العمل

الافتتاحية

بقلم:

فايز علي المطيري

المدير العام

إن التداعيات المستمرة لجائحة كورونا وآثارها ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم أثرت تأثيراً كبيراً على أسواق العمل وبالرغم من تفاوت تأثير الجائحة بين الدول وفقًا لمواردها وقدراتها المالية والبشرية، إلا أن التأثير لم يستثنى أى دولة كبيرة كانت أم صغيرة غنية أم فقيرة، فقد كشفت الجائحة عن كافة الثغرات ومكامن الضعف في منظومة التشغيل وآليات سوق العمل، فهذه لم تكن أزمة صحية فحسب بل هى أزمة اقتصادية أثرت تأثيرًا بالغاً على كمية ونوعية الوظائف وأصابت قطاعات بعينها بشلل تام أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين أو إيقاف عملهم بشكل مؤقت مما عمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتأزمة قبل الجائحة.

وقد أبرزت الجائحة أهمية تبني خطط عربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع والبضائع وتشجيع الصناعات الوطنية وسلاسل الإمداد بين الدول العربية هذا وسلطت الجائحة الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي للتصدي لهذه الأزمة الصحية الطارئة لضمان مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة بشكل متوازن والحفاظ على استقرار علاقات العمل، فالحوار الاجتماعى بعد كورونا ينبغي أن يناقش السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات التشغيل الوطنية، وتوسيع مظلة التغطية الاجتماعية وتعزيز وصولها للفئات الأكثر تأثراً وخاصة النساء والعاملين في القطاع غير المنظم وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، ومكافحة الوصم والتمييز والعنف في مكان العمل، وإيجاد الأحكام اللازمة لذلك، وهذا سيساهم إلى حد كبير في الحد من تداعيات هذه الجائحة وفي وضع سياسات التعافي للخروج من الأزمة، فتعزيز التعاون والشراكات من خلال الحوار الاجتماعي البناء بين أطراف الإنتاج الثلاث من جهة، والجهات الحكومية المعنية والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة من جهة أخرى، سيساعد على التعافي السريع والبناء بشكل أفضل، فهذه المرحلة الحرجة التي تمر بها دولنا العربية تستدعي إجراء تحولات مبتكرة تبنى على تحديد الأولويات للتعافي من هذه الأزمة بأقل الخسائر، وضمان التأهب لأزمات مستقبلية أخرى.

المطيري في القمة الختامية لمجموعـــــــــة تواصل العمال L20 :
"لابد أن يكون للاتحادات والنقابات العماليـــــــة دور جديد بعد جائحة كورونا"

خلال رئاسة المملكة العربية السعودية لقمة مجموعة العشرين G20 لعام 2020، عقد في العاصمة الرياض القمة الختامية الافتراضية لمجموعة تواصل العمال بمجموعة العشرين والتي شهدت مشاركة ممثلي الاتحادات العمالية الدولية في مجموعة العشرين وممثلي الاتحادات العمالية العربية، وقيادات من المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

ناقشت قمة L20 «مجموعة تواصل العمال» على مدى يومي 7-8 سبتمبر- ايلول 2020 برئاسة المهندس **ناصر عبدالعزيز الجريد** رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، العديد من الموضوعات التي ستسهم في معالجة قضايا العمال المهمة بشكل شامل، وقدمت هذه القمة توصياتها فيما يخص الشأن العمالي وحقوق العمال لمجموعة G20 ،

تحدث سعادة الأستاذ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته التي ألقاها حول دور المنظمات الدولية في دعم وتطوير الاتحادات والمنظمات العمالية بالدول العربية عن أولويات منظمة العمل العربية في ظل المستجدات الحالية، وخاصة بعد جائحة كورونا، في حماية العمال ومكتسباتهم، وضمان استمرارية الأعمال، ودعم القطاعات الأكثر تضرراً، وأكد على أهمية إيجاد منظومة عمالية قوية على المستوى الوطني والعربي قادرة على الصمود والتصدي لأي أزمة طارئة، وتفعيل الشراكة الحقيقية من خلال الحوار الاجتماعي لتسهم النقابات بفعالية في مرحلة التعافي.

«المطيري»: مابعد أزمة كورونا ليس كما قبلها...

أشار سعادته إلى ضرورة أن يكون للاتحادات والنقابات العمالية دور جديد، فهم جزء لايتجزأ من معاناة الناس وهمومهم، وهم أقدرعلى تفهم التحديات، والتعبيرعن الصعوبات التي تواجه الطبقة العاملة، حيث لعبت الاتحادات النقابية خلال جائحة كورونا دوراً أساسياً في صياغة الاستجابات الوطنية للتصدي للجائحة.

وأضاف: «من واجبنا كمنظمة عمل عربية أن ندعم النقابات العمالية ونساعدها في التخطيط الاستراتيجي وصياغة الرؤى والأهداف لجعلها أكثر ملاءمة للواقع والتحولات الراهنة التي تشهدها مجتمعاتنا اليوم، من خلال تمكينها من رصد انتهاكات حقوق العمال ورفع الوعي النقابي وإدراك الحقوق والواجبات، ونشر الثقافة العمالية، وتعريفهم بالمعايير العربية والدولية لنضمن تواجدهم في مستوى صناعة القرار. فتزايد تعقيد واقع العمال بعد جائحة كورونا يتطلب إيجاد تدخلات جديدة ومبتكرة، منسقة ومعبرة عن وجهة نظر العمال، وتمثل مصالحهم، وتحافظ على مكتسباتهم، وتضمن تمثيل النساء والشباب، والعاملين في القطاع غير المنظم.

كما نوه «**المطيري**» إلى أن تحقيق المشاركة العمالية الهادفة على مستوى السياسات الوطنية في ظل الظروف الراهنة يتطلب بناء القدرات والخبرات، ومنظمة العمل العربية لديها الإمكانيات الفنية والكفاءات والخبرات العربية المطلوبة، لبناء قاعدة عمالية عربية قادرة على تقديم المشورة المبنية على المعلومات والبيانات الواقعية والمؤثرة في صياغة السياسات العامة من خلال تحسين مهارات ممثلي العمال، وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وفقاً لاحتياجاتهم. وتعمل المنظمة من خلال هيئاتها الدستورية ولجانها النظامية إلى إرساء الحوار الاجتماعي البناء والهادف بين أطراف الإنتاج في الدول العربية على المستويين الوطني والعربي، في حين يتيح مؤتمر العمل العربي منبراً حراً للحوار، وتقريب وجهات النظر، وتوحيد الرؤى عربياً وصياغة موقف عربي موحد إقليميًا ودولياً، كما ثمّن سعادته في ختام كلمته الجهود الوطنية في المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده -حفظهما الله- في إيجاد آليات دعم ومساندة للقطاعات والفئات المتضررة، كما شكر الحكومات العربية التي أسهمت في استمرار بعض الأعمال خلال هذه المرحلة الحرجة، مقدراً إرساء دعائم الحوار الاجتماعي، والتعزيز من فعاليته في صياغة قرارات استجابة حاسمة، هذا وناشد جميع الحكومات العربية للعمل مع النقابات العمالية وإشراكهم في وضع خطط التعافي، للخروج من هذه الأزمة الاستثنائية بأقل الخسائر.

المطيري، منظمة العمل العربية على استعداد لتقديم الدعم بكافة أشكاله للشعب السوداني

شهدت جمهورية السودان كارثة مروعة أثر الفيضانات والسيول المدمرة التي اجتاحت معظم أنحاء جمهورية السودان، رغبة العديد من المؤسسات والمنظمات العربية في تقديم الدعم والمساعدة والإغاثة العاجلة للمتضررين من أبناء الشعب السوداني الشقيق لمواجهة هذه الكارثة التي تضرر منها أكثر من نصف مليون شخص، وأودت بعشرات القتلى وانهيار أكثر من 100 ألف منزل وتدمير لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وإتلاف المحاصيل والبساتين الحيوية.

وفي إطار التجاوب السريع لجامعة الدول العربية ومؤسساتها مع هذه الكارثة، أطلق معالي الأمين العام للجامعة مناشدة للدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الاغاثية العربية والدولية للإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للسودان، داعياً إلى التحرك الدولي الفوري لمساعدة السودان وشعبه في مواجهة هذه الكارثة المروعة التي يمر بها والتي هزت وجدان العالم كله، كما تضمنت مناشدة الأمين العام توجيه القطاعات المعنية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاتخاذ اللازم للتنسيق مع كافة المنظمات العربية والدولية ، مؤكداً على دعمه الكامل للسودان الشقيق بما يسهم في استقراره ومواجهة التداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية من جراء الكارثة التي حلت به .

عُقد يوم الثلاثاء الموافق 2020/9/8 اجتماع عربي عاجل للمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة بتقنية الفيديو كونفرانس ، وذلك للنظر في تقديم المساعدات والإغاثة للشعب السوداني الشقيق جراء هذه الكارثة الطبيعية ، والعمل على مبادرات ومقترحات لإيصال هذه المساعدات الإنسانية في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها السودان الشقيق، شارك في الاجتماع سعادة السفير الدكتور / **كمال حسن علي** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية وسعادة السفير / **محمد إلياس** سفير جمهورية السودان بالقاهرة والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية ، ومدير إدارة القرن الإفريقي والسودان ومدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية ، وبمشاركة الرؤساء والمديرين العامين لمنظمات العمل العربي المشترك والأمناء العامين للاتحادات العربية النوعية والعديد من الشخصيات العامة والسياسية والإعلامية والثقافية، بالإضافة إلى ممثلي مؤسسات القطاع الخاص وبعض ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .

افتتح الاجتماع سعادة السفير الدكتور / **كمال حسن علي**- الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، مرحباً بالمشاركين في هذا الاجتماع المهم والذي يعتبر فرصة للتفكير مع الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية في القضايا والمواضيع التي تهم المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها ، وأوضح سعادة السفير على أن الهدف الرئيسي للاجتماع والذي يأتي تضامنًا مع شعب السودان ، هو إظهار التعاون والتعاضد والوقفة العربية لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك مع السودان وشعبه في محنة الفيضانات والسيول حتى نستطيع تكوين رؤية عربية موحدة لإغاثة السودان وتحت مظلة واحدة وهي جامعة الدول العربية لتكون أبلغ رسالة لجمهورية السودان بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، وذلك لتقديم الدعم والعون لكل الدول العربية التي هي بحاجة لذلك ، وتدشين هذه المبادرة لتكون بداية لعمل جماعي لإغاثة اي دولة عربية أثناء الكوارث، كما بعث بأحر التعازي لشعب السودان وأسر الضحايا والمنكوبين ، وأوضح أن الحدث جلل ومحزن وبحاجة إلى تضامن عربي ودعم بصورة مباشرة وفورية وأعلن عن تضامن الجامعة العربية مع السودان . كما أشاد بالاستجابة السريعة التي أبدتها الدول العربية لدعم السودان وشعبه والوقوف معهم في هذا الحادث الأليم .

أكد الوزير المفوض / **محمد خير عبد القادر** - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، أن هدف الاجتماع هو الخروج بمقترحات محددة تقدم رؤية موحدة لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم الدعم للسودان اقتصادياً واجتماعياً ، لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة الفيضانات والسيول ، وأوضح بأن الاجتماع يهدف إلى النظر في اقتراح آليات لدعم ومساندة شعب السودان وتقديم مبادرات عملية للوقوف مع الشعب السوداني للتخفيف من مضاعفات وتداعيات هذه الكارثة الكبرى عليه ، وأكد أن هناك خسائر مادية وبشرية وتدميرًا للبنية التحتية والخدمات الأساسية في السودان وبالتحديد في 16 ولاية سودانية وأن هناك حاجة ماسة للمواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية تمنى أن يخرج الاجتماع بنتائج تُسهم في الوقوف الجاد مع الشعب السوداني والتخفيف من مضاعفات ومواجهة تبعات هذه الكارثة الكبرى وتمنى أن تكون هناك مداخلات عملية لتقديم دعم عيني أو مادي للسودان واقتراح مبادرات عملية تتضمن تحركات على أرض الواقع .

قدم سعادة السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية مداخلة استهلها بشكر الأمانة العامة للجامعة على تحركها السريع وتضامنها مع السودان الشقيق، كما قدم التعازي لأهل الضحايا وتمنى الشفاء العاجل للمصابين ، كما أكد على استعداد منظمة العمل العربية لتقديم الدعم بكافه أشكاله للشعب السوداني وبالآلية التي تراها الجامعة العربية ، مؤكداً على ضرورة سرعة الاستجابة في هذا الوضع الطارئ كما أشار بأن المنظمة خاطبت أطراف الإنتاج في جمهورية السودان للمساعدة والتضامن معهم وتقديم الدعم والعون من خلال القنوات الرسمية تحت مظلة جامعة الدول العربية ، كما تمنى تقديم الدعم العاجل للمتضررين بصورة عاجلة سواء مادية أو عينية على أن تتكفل الجامعة العربية بشراء هذه الاحتياجات وإيصالها إلى المتضررين عن طريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تملك الكثير من الخبرة والدراية والمعرفة في هذا الشأن ، على أن تصل المساعدات باسم جامعة الدول العربية ومنظماتها ومؤسساتها المختلفة بطريقة عاجلة في غضون أسبوع على الأكثر إلى مستحقيها ، وأكد استعداد منظمة العمل العربية لتقديم الدعم والمعونة العاجلة للشعب السوداني الشقيق متمنياً الأمن والأمان لجميع الشعوب العربية ، وفي ختام مداخلته تقدم بالشكر للأمانة العامة للجامعة ممثلة في القطاع الاقتصادي لإتاحتهم الفرصة لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم يد العون والمساعدة للأشقاء في السودان.

وبعد مداخلات مديري المؤسسات والمنظمات العربية، والاستماع إلى آرائهم اختتم الاجتماع بتثمين الدور الجوهري لجميع المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المشاركين في الاجتماع.

«سعفان والمطيري» يبحثان تفعيل سبل التعاون بين الوزارة والمنظمة في مجالات العمل والعمال

استقبل معالي السيد / **محمد سعفان** وزير القوى العاملة يوم الخميس 24 ديسمبر 2020، بمكتبه بديوان عام الوزارة، معالي السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، لبحث عدد من القضايا المشتركة وتفعيل سبل التعاون بين الوزارة والمنظمة في مجالات العمل والعمال، في ظل انتشار الموجة الثانية لجائحة كورونا والرؤى المستقبلية لما بعدها.

رحب وزير القوى العاملة في بداية اللقاء بالمدير العام لمنظمة العمل العربية ، مؤكداً العلاقة الوثيقة والطيبة التي تجمع بين وزارة القوى العاملة ومنظمة العمل العربية، والتي تمثلت في العديد من المواقف والأحداث.

ومن جانبه، قدم "**المطيري**" الشكر "لوزير القوى العاملة" على حفاوة الاستقبال، مؤكداً حبه لبلده الثاني مصر، ومشيداً بسياسات الاستجابة التي إعتمدتها جمهورية مصر العربية في مواجهتها لفيروس كورونا، كما قدم الشكر للحكومة المصرية على حرصها على الدعم المتواصل للمنظمة بمختلف أشكاله.

ناقش "**سعفان**" و"**المطيري**" خلال الاجتماع القضايا التي تهم أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي والعمل على الترتيبات الخاصة للدورة القادمة لمؤتمر العمل العربي في ظل جائحة كورونا، كما طرح الرؤى ووجهات النظر من الجانبين والاتفاق على البدء في عمل مشروعات وبرامج جديدة مشتركة متعددة ، ومنها العمالة غير المنتظمة، وصغار الصيادين، ومشروعات التدريب المهني وتمكين المرأة.

أوضح مدير عام منظمة العمل العربية لوزير القوى العاملة مقترحه بأهمية وجود مرصد عربي لمواجهة كل الأخطار التي تواجه الدول العربية، كما تمت تجربة ذلك على بعض الدول، لافتًا إلى أنه تم إعداد العديد من الدراسات والاجتماعات عن طريق تقنية الفيديو كونفرانس لتقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء وأطراف العمل الثلاثة، وتحقيق التعاون والتكاتف المطلوبين لمواجهة التحديات.

خلال الزيارة، تفقد معالي وزير القوى العاملة ومعالي المدير العام لمنظمة العمل العربية ومعالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وحدات التدريب المتنقلة بعد تحديثها بالجهود الذاتية تمهيداً لانطلاقها في قرى ونجوع 14 محافظة من محافظات الجمهورية قريباً .

وأضاف وزير القوى العاملة بأن هذه الوحدات تقوم بتدريب الشباب من الجنسين على ثلاث مهن من التي يحتاجها سوق العمل في القرى والمحافظات، ومن جانبه أشاد «**المطيري**» بجهود الوزارة في تطوير وتحديث تلك الوحدات معرباً عن سعادته البالغة بتطوير ملف التدريب المهني خاصة والذي يعكس اهتمام القيادة السياسية البالغ بالشباب لتوفير «الحياة الكريمة»» له .

لقاء المطيري وعبد الغفار

استقبل سعادة الأستاذ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في مكتبه بمقر المنظمة سعادة الدكتور **إسماعيل عبد الغفار**، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وذلك يوم 20 ديسمبر – كانون الأول 2020.

استهل سعادته اللقاء بالترحيب بالدكتور «**عبد الغفار**»، مؤكداً بأن سجله الحافل يزخر بالإنجازات والنجاحات المشهود لها عربياً ودولياً، وتمنى له المزيد من التقدم والنجاح في مسيرة تطوير وتحديث هذا الصرح الأكاديمي العربي.

وقد بحث الطرفان تفعيل مذكرة التفاهم المشتركة بين المنظمتين بشأن التعاون والتنسيق المشترك انطلاقاً من أهدافهما المشتركة، والتي تسعى منظمات العمل العربي المشترك لتحقيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ختام زيارته، سلم سعادة الدكتور «**إسماعيل عبد الغفار**» رئيس الأكاديمية، سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** درع الأكاديمية مشيداً بإنجازات المنظمة ودورها المهم في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

المدير العام لمنظمة العمل العربية يستقبل نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان

استقبل سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية في مكتبه بمقر المنظمة السيد حسن فقيه، نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في الجمهورية اللبنانية ، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 22 ديسمبر– كانون الأول 2020.

أكد سعادة **المدير العام** في بداية لقائه على أن الاتحادات العمالية العربية هم شركاء أساسيون وأحد أضلع منظمة العمل العربية مع الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال، وأن التكامل والتعاون بين هذه المنظومة الثلاثية والتوافق فيما بينهم من شأنه أن يصنع التنمية الحقيقية، كما تطرق سعادته إلى الأزمات التي تعاني منها الدول العربية منذ تفشي جائحة كوفيد – 19، مؤكداً بأن الجائحة ليست أزمة صحية عالمية فقط بل أزمة إنسانية بكل المقاييس وتداعياتها طالت كافة نواحي الحياة على جميع الأصعدة، وأن تفشي هذا الوباء أدى إلى تقلبات اقتصادية حادة وغير مسبوقة على مستوى الأسواق العالمية والعربية، كما زعزع استقرار أسواق العمل وكبل حركة رأس المال وكبد حركة التجارة والمشاريع التجارية خسائر فادحة.

كما أكد سعادة **المدير العام** لمنظمة العمل العربية خلال لقائه أن منظمة العمل العربية، وبناءً على المسؤولية الملقاة على عاتقها؛ عملت منذ تفشي الجائحة على تقديم العديد من الدراسات والتقارير التي تخدم أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي ووضعتها بين أيديهم للاستفادة منها.

وبدوره أشاد السيد / **حسن فقيه** بالجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية في دعم أطراف الإنتاج الثلاث، كما أشاد بخطة المدير العام **فايز علي المطيري** في تطوير العمل بالمنظمة لتواكب متطلبات الفترة الحالية هذا وقدم « فقيه» تقريراً مفصلاً « **للمطيري**» عن التداعيات والأضرار الجسيمة التي حصلت في لبنان وفي مقر الإتحاد العمالي العام إثر انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي، ومدى تأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال، والذي أثقل كاهلهم بعد معاناتهم الطويلة مع انعكاسات جائحة كورونا على أوضاعهم الصحية والمعيشية.

المطيري يشارك في الدورة «50» للجنة التنسيق العليا

استناداً للائحة الإجراءات الداخلية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، عقدت الدورة العادية (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك يوم الأربعاء الموافق 13 يناير – كانون الثاني 2021 بتقنية الفيديو كونفرانس وحضورياً برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد **أحمد أبو الغيط** وبحضور سعادة السفير الدكتور **كمال حسن** على الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، وسعادة السفير **حسام زكي** الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام، والأستاذ الدكتور / **إسماعيل عبد الغفار** رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وسعادة الأستاذ/ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، والدكتور/ **ناصر القحطاني** المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والدكتور/ **خالد حنفي** الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، من خلال تقنية الفيديوكونفرانس شارك السادة المديرون العامون ورؤساء وممثلو المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ، وبحضور الوزير المفوض/ **محمد خير عبد القادر** مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، والوزير المفوض/ **طارق نبيل النابلسي** مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية والمشرف على وحدة التنسيق والمتابعة بمكتب القطاع الاجتماعي، والوزير المفوض/ **ندى العجيزي** مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي والوزير المفوض/ **هالة جاد** مدير إدارة التوثيق والمعلومات والترجمة .

افتتح الاجتماع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ **أحمد أبو الغيط** رئيس لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، مرحباً بالمشاركين في الاجتماع من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء اللجنة، ومرحباً بمعالي الدكتور **طلال أبو غزالة** – رئيس مؤسسة

طلال أبو غزالة العالمية – الذي حرص على التفاعل مع المشاركين في الاجتماع في أعمال هذه الدورة ليقدم أفكاراً ومقترحات تصب في جوهر أعمال الدورة وتُثري النقاش للنهوض بالعمل العربي المشترك ودفعه قُدماً. كما قدم الشكر للدكتور **إسماعيل عبد الغفار** رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الذي طلب استضافة اللجنة في هذا الصرح الأكاديمي الكبير بالقرية الذكية وتمنى الإعلان عن هذا الصرح العملاق لكل المدراء العاملين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للاطلاع على ما فيه من إنجازات والتي لا تقل عن الإنجازات الموجودة في الولايات المتحدة وأوروبا والصين.

وأشار معالي الأمين العام إلى قرار الدورة (48) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بشأن «مقترح إنشاء جائزة سنوية باسم جامعة الدول العربية للقيادات العليا من الدول العربية» والذي ينص على الموافقة على مقترح معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بقيام لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بتبني منح جائزة سنوية في العمل التنموي العربي بناء على ترشيح الأمين العام وبمباركة من اللجنة على أن تمنح للقيادات العليا في الدول العربية صاحبة التميز في إنجاز العمل التنموي بمختلف جوانبه، واقترح معالي الأمين العام على اللجنة منح الجائزة هذا العام إلى صاحب السمو الملكي الأمير **محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود** – ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية.

بعد مداخلات المديرين العامين وممثلي مؤسسات العمل العربي المشترك بشأن متابعة تنفيذ قرارات الاجتماع السابق للجنة (د. 49)، للجنة التنسيق العليا للعمل العربي والتي عقدت يوم 2020/7/13 ، قرر الموافقة بالإجماع على مقترح معالي الأمين العام بمنح الجائزة السنوية لعام 2021 في العمل التنموي العربي إلى صاحب السمو الملكي الأمير **محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود** ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، وتشكيل لجنة من المجالس الوزارية العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والأمانة العامة للجامعة لدراسة إنشاء مرصد عربي لمجابهة الأزمات والكوارث والطوارئ (المقترح المقدم من منظمة العمل العربية في اجتماع الدورة (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك) على أن تُقدم نتائج أعمال اللجنة في الاجتماع القادم للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك المقرر عقده في يونيو 2021.

اتفاقية تعاون ثلاثية برعاية الأمـــــين العـــام لجامعة الدول العربية

انطلاقـاً من الأهداف المشتركـة التى تسعى منظمات العمـل العربي المشترك لتحقيقهـا، بغرض تمكين سبل التعاون وتنسيـق الجهود بينهما، وبحضـور الأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السيد / **أحمد أبو الغيط**، وقع سعـادة الأستـاذ / **فايـز علـي المطيري** المدير العـام لمنظمة العمـل العربية، وسعادة الدكتور/ **ناصـر الهتـلان القحطاني** المديـر العـام للمنظمـة العربية للتنميـة الإداريـة والدكتـور/ **إسـماعيل عبـد الغفار** رئيـس الأكاديميـة العربية للعلـوم والتكنولوجيـا والنقل البحري اتفاقية تعاون ثلاثية .

ويأتـي توقيـع هـذه الاتفاقية ترسيخـاً لمبـدأ التعاون والتنسيق مـع مؤسسات العمل العربي المشترك؛ لتحقيق الأهـداف المشتركـة، وللاستفادة القصـوى من تبادل الإحصاءات والبيانات الخاصة بواقع أسواق العمل وفرص الاستثمار، وتجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وتعزيز الحوار الاجتماعي ومشاركة منظمات المجتمع المدنـي، إضافة إلى دعم مشروعـات الشباب المتميزة ومحاولة فتح أسواق خارجية لهم بالدول العربية، وتوفير معلومات عـن المشـاكل والفرص والتحديـات المختلفة بأسـواق الـدول العربيـة، وتوفيـر المزيـد مـن الحماية التشريعية والرعاية لإدماج ذوي الإعاقة في أسواق العمل والمجتمـع ولتمكين الشبـاب من استغلال هـذه الفرص لإنشاء شركات ناشئة عربية الهوية.

ومـن الجديـر بالذكر أنه تـم توقيع هـذه الاتفاقية على هامش أعمال الـدورة "50" للجنة التنسيق العليا بحضور معالي الأمين العام ومنظمات العمل العربي المشترك.

المطيري ونائب رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية يوقعان اتفاقية تعاون

في إطار التعاون المثمر والبناء بين منظمة العمل العربية واللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، حيث إن منظمة العمل العربية تولي أهمية قصوى للتقدم في مجال التنمية البشرية والتشغيل والمجال الاجتماعي في الوطن العربي، ومساعدة الحكومات العربية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال العربية على توفير فرص العمل، وتعزيز الحقوق والحريات النقابية، وتنمية وتطوير سياسات التشغيل، والحماية الاجتماعية، قام معالي السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية وسعادة الدكتور **فيحان مساعد العتيبي** نائب رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية ممثلاً عن سعادة المهندس / **ناصر بن عبد العزيز الجريد** رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بتوقيع اتفاق تعاون وذلك يوم 3 فبراير- شباط 2021، لتنفيذ حزمة من البرامج التدريبية لصالح عمال المملكة العربية السعودية خلال عام 2021 بهدف تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء الوعي النقابي. كذلك تحسين الكفاءة الإنتاجية للعمال ورفع قدراتهم التنافسية لتقوم بدور إيجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لرفع كفاءة سوق العمل.

ويأتي هذا الاتفاق في إطار تنفيذ خطة اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية لعام2021 م 1442هـ، وتأكيداً على دور منظمة العمل العربية كبيت خبرة عربي ودولي منذ أكثر من 55 عاماً في تقديم

البرامج والأنشطة التدريبية لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة العربية.

وتضمنت هذه الحزمة من الدورات التدريبية عددًا من المجالات المهمة مثل:

- أساسيات ومبادئ العمل العمالي (النقابي).
- مهارات العمل العمالي (النقابي).
- آليات عمل اللوائح والأنظمة الخاصة بالنقابات والاتحادات العمالية.
- معايير العمل الدولية ومعايير العمل العربية.
- الصحة والسلامة المهنية.
- التأمينات الاجتماعية وأبرز التطبيقات والممارسات المثالية عالمياً.
- آليات العمل عن بعد حسب معايير أنماط العمل الجديدة ومزاياها وعيوبها

وفي نهاية اللقاء قام سعادة الدكتور **فيحان مساعد العتيبي** بتكريم معالي السيد **فايز علي المطيري** بدرع اللجنة الوطنية للجان العمالية تأكيداً للدور الكبير للمدير العام في دعمه المستمر لأعمال اللجنة كذلك لمشاركته المثمرة في قمة مجوعة تواصل العمال (L20) بمجموعة دول العشرين (G20) خلال شهر يوليو 2020.

المطيرى: إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ستســـــــاهم في خفض معدلات البطالة والفقر وتجاوز الأزمات

بتوجيهات فخامة السيد الرئيس **محمود عباس (أبو مازن)** رئيس دولة فلسطين وتحت رعاية ومشاركة دولة الدكتور / **محمد اشتيه** – رئيس الوزراء بدولة فلسطين ومعالي الدكتور/ **نصري أبو جيش**- وزير العمل ومشاركة كلٍ من سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد/**غاي رايدر**- المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، وحضور الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، السيد/ **شاهر سعد، والسيد / عمر هاشم** – رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، ومشاركة أكثر من 400 شخصية عربية ودولية عبر منصة زوم، وحضور ما يقارب 100 شخصية في المؤتمر من ممثلي الشركاء الدوليين والمحليين، في المقر العام لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، عقدت يومي 3-4 آذار 2021 المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي تحت عنوان «معالجة تحديات سوق العمل».

لقد جاء المؤتمر تتويجاً للجهود المشتركة والدؤوبة للشركاء في مواجهة التحديات التي يمر بها شعبنا وفي مقدمتها الاحتلال وسياساته التدميرية والتي تقاطعت مع تحد من نوع آخر عصف بالبشرية جمعاء، تمثل في انتشار فيروس كورونا، وهو ما أضاف للخصوصية الفلسطينية تحدٍ جديد، ويأتي انطلاقاً من الحاجة الماسة للحوار الاجتماعي كأداة فعالة للتصدي للأزمات، وانسجامًا مع توجهات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة وخططها وبرامجها، خاصة التوجه نحو الانفكاك عن الاحتلال، وخطط التنمية بالعناقيد، وتعزيز صمود المواطنين، وتنفيذًا لاستراتيجية قطاع العمل التي تهدف إلى تطوير قطاع العمل بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة.

افتتح المؤتمر بكلمات رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، والمدير العام لمنظمة العمل العربية **فايز المطيري**، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية **غاي رايدر**، ووزير العمل الفلسطيني **نصري أبو جيش**، والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين **شاهر سعد**، ورئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية عمر هاشم.

أكد رئيس الوزراء في كلمته عبر الزووم على أن المؤتمر يأتي في ظل ظروف استثنائية حيث إن فلسطين أمام ثلاثة تحديات، وهي الإدارة الأمريكية الجديدة التي أعلنت عن تغيير بعض القضايا المتعلقة بفلسطين والصادرة عن الرئيس الأمريكي السابق، وكذلك إنجاز العملية الانتخابية وما سينجم عنها من عودة الحياة الديمقراطية إلى فلسطين، وأزمة كورونا وما ترتب عليها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وصحية ونفسية تزامنا مع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من توسيع الوجود الاستيطاني وبناء مستعمرات جديدة.

وأشار أن المؤتمر يشكل استجابة فعالة لسياسات وبرامج الحكومة، وفي مقدمتها الانفكاك عن الاحتلال، وبناء اقتصاد وطني قادر على خلق فرص عمل، يحافظ على استقرار سوق العمل من خلال تعزيز المنتج الوطني، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أكد سعادة السيد / مدير عام منظمة العمل العربية في كلمته عبر زووم، على أهمية الحوار الاجتماعي في ظل الجائحة للحفاظ على علاقات العمل، حيث يناقش الحوار سياسات التشغيل وتوسيع مظلة التغطية الاجتماعية للوصول إلى الفئات الأكثر تأثرًا كالنساء، وهذا يسهم في الحد من تداعيات الجائحة، وبناء اقتصاد وطني، سيما نتيجة ما تعانيه فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي وتعليق بعض الدول دعمها للشعب الفلسطيني، مضيفا أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل سيسهم في خفض معدلات البطالة والفقر وتجاوز الأزمات.

ومن جانبه أكد مدير عام منظمة العمل الدولية في كلمته عبر الزووم، على أن العالم يواجه أزمة صحية واجتماعية واقتصادية وإنسانية بسبب كورونا، وعلى

صعيد قطاع العمل فإن آثار الجائحة انعكست جليًا على المستوى الفلسطيني، حيث إنه في الربع الأخير من 2020 زادت البطالة بنسبة 25 %، مؤكدا أن بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة ستقوم بإعداد تقرير حول أوضاع العمال في فلسطين لتضع المنظمة في صورة الوضع على أرض الواقع، للمساهمة بتقديم الدعم لهم ولعائلاتهم. مشيراً إلى أن التركيز على الحوار الاجتماعي سيسهم في التعافي من آثار الجائحة، لأهميته في الحصول على أجور عادلة، وتأمين الحماية الاجتماعية، وفتح سبل الاستثمار، لمواجهة البطالة والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تتمحور حول الإنسان وحقوق العامل الفلسطيني.

كما أكد وزير العمل في كلمته بأن الوزارة عملت خلال عام 2020 على مواجهة تحدي البطالة، وتحسين فرص التشغيل، وزيادة مشاركة المرأة والشباب وذوي الإعاقة في سوق العمل، وقد نجحت الوزارة في إخراج

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل إلى النور، ومراجعة الإطار القانوني لقطاع العمل في (قانون العمل، التنظيم النقابي، مشرفي السلامة والصحة)، كما تواصل العمل على تنفيذ برنامج العمل اللائق الثاني بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، وتعمل على إعادة توجيه البرنامج بما يستجيب للتغيرات في عالم العمل التي أحدثتها الجائحة، وأضاف: عملنا على إبرام اتفاق ثلاثي في بداية الجائحة لحفظ حقوق العمال، وأنشأنا صندوقًا لدعم عشرات الآلاف من المتعطلين، وعالجنا آلاف الشكاوى والخلافات بين طرفي الإنتاج، كما نعمل نحو سياسات أجور وحدّ أدنى للأجور».

كما أشار «**معاليه**» أن الجائحة أثبتت وجود فجوة كبيرة في منظومة الحماية الاجتماعية تمثلت بغياب قانون الضمان الاجتماعي، وهو ما يتطلب البدء بمراجعة شاملة للقانون تضمن مصالح كافة الأطراف، كما أننا نطور رؤية وطنية تجاه ملف العاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر على أساس اشتباك قانوني حقوقي من أجل حقوق عمالنا لدى المُشغل الإسرائيلي»، داعياً منظمة العمل الدولية لتكون شريكاً في هذا الجهد، منوهًا أن المؤتمر يُمأسس اللجان الثلاثية ويعيد تفعيلها خاصة لجنة السياسات العمالية، ولجنة الأجور، واللجنة الوطنية لتشغيل النساء، ولجان الشراكة الثلاثية في المحافظات.

من جانبه، أشار الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى أن 150 ألف عامل فقدوا عملهم خلال الجائحة، مما فاقم من مشكلة البطالة، في ظل عدم توفر الحماية الاجتماعية للعمال بسبب غياب قانون الضمان الاجتماعي وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، مؤكدًا السعي لتفعيل الحوار بين كافة أطراف الإنتاج لتعزيز صمود العمال، ومكافحة آفتي الفقر والبطالة، من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وإطلاق الحوار الوطني لإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتنظيم العمل النقابي، وضمان حقوق العمال وفق المواثيق الدولية، وتعديل قانون العمل، وإنشاء محاكم عمالية، وتأسيس صندوق للمعونة لمحاربة الفقر والبطالة، وتعزيز الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، مطالباً بفتح مكتب لمنظمة العمل الدولية في أراضي الـ 48 لمتابعة مشاكل العامل الفلسطيني، حيث هناك أكثر من 200 ألف عامل يُسرقون من سماسرة العمال والمشغلين الإسرائيليين.

أما رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية ، فقد تحدث عن معاناة القطاع الخاص جراء الجائحة التي أدت إلى الركود الاقتصادي وخفض معدلات الاستثمار، مؤكدًا على أهمية الحوار الاجتماعي لعودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، حيث وقع القطاع الخاص الاتفاق الثلاثي مع أطراف الإنتاج لحماية العامل وصاحب العمل على حد سواء، كما أسهم القطاع الخاص في دعم صندوق وقفة عز لدعم العمال.

وأشار «**هاشم**» لأهمية المشاورات لتعديل قانون العمل، والحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى ضرورة استئناف الحوار حول الضمان الاجتماعي، وتعزيز الصندوق الفلسطيني للتشغيل لدعم برامج التشغيل، منوهًا كذلك إلى وجود بعض القوانين التي بحاجة لتعديل مثل قانون

الشـركات، لأهميـة ذلـك فـي تحفيـز الاستثمـار وتنمية الاقتصاد.

وفي ختام حفل الافتتاح تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيـل 2021-2025، حتـى تكـون مرجعيـة موحـدة لأهـداف وأولويات سياسـة التشغيل فـي فلسطين، والتي سيتـم العمل علـى تنفيذها من خلال برامـج سوق العمل النشـط والتدابير متعـددة القطاعـات، وبمشاركة واسعة مـن منظمتي العمـل الدولية والعربية وعـدد من الشركاء الاجتماعييـن والـوزارات والمؤسسـات الرسميـة ذات الصلـة وأصحاب المصلحة الآخريـن، وهي بالتالي تؤطر الجهود الوطنية القائمة في مجـالات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة مـن خلال تطويـر هذه الجهود مـن ناحية، ووضعهـا من ناحية أخـرى في إطـار سياساتي وبرامجي متكامـل يرتكـز على التشغيـل والعمل اللائـق بما يضمن أولاً تحقيـق الاستقرار في سوق العمل ويمنع تدهوره، ومن ثـم يؤسس لتحقيـق تحـولات إيجابية فـي أداء الاقتصاد الفلسطينـي، بالإضافـة إلـى تعزيـز خدمـات التشغيـل الوطنيـة، وهو ما تلتزم به وتعكسـه هذه الاستراتيجية في جوهرهـا، كمـا تعالـج الاستراتيجية القضايـا المرتبطة بضعـف الإنتاجية في القطاعـات الاقتصادية الإنتاجية، وتطويـر منظومة التدريب التقني والمهني وأداءها، ودعم تطويـر سياسات وبرامج سوق العمـل النشط بما في ذلك خلق فرص عمل ذاتية لكل مـن الرجال والنساء، وتشجيع القطاع الخاص علـى الاستثمار في القطاعـات الإنتاجية ذات الأولوية لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني.

وتم خلال الجلسة الأولـى للمؤتمر مناقشة «أثر جائحة كورونـا على الواقـع الاقتصادي والاجتماعـي»، من خلال استعراض وزيـر التنميـة الاجتماعيـة معالـي الدكتور/ **أحمـد مجدلاني** لواقع المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني، وتحدثت وكيـل وزيـر الاقتصاد منال فرحان حـول أثـر جائحـة كورونـا علـى المنشـآت الاقتصادية، بينمـا تناولت وزيـرة المـرأة معالي الدكتـورة آمال حمد «آثـار الجائحة على المـرأة الفلسطينيـة»، بالإضافة إلى استعراض رئيـس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدكتورة علا عوض «لإحصائيات سوق العمل الفلسطيني حول واقع قطاع العمل خاصة خلال الجائحة»

وفـي الجلسـة الثانيـة للمؤتمر، تـم عرض ورقة حول «الاعتمـاد على الحـوار الاجتماعي لإيجـاد حلول ولإعادة البناء بشكل أفضل: الاتجاهات والممارسات الجيدة على المستويـن العالمي والإقليمي»، وورقـة حول «دور الحوار الاجتماعـي القطاعي أثنـاء الجائحة ومـا بعدها»، تبعها عرض تقديمي من قبل المجتمع المدني حول «فرص عمل الشباب وتحولات الوظائف في سوق العمل .

واسترشـادًا بكلمـات المتحدثيـن وتدخـلات الـوزراء المعنييـن وما عرضته منظمة العمل الدولية من سياسات وتجـارب ودروس و ما أقرته من اتفاقيـات وتوصيات وما أوصـت به أوراق العمل المقدمة مـن الشركاء جميعًا فقد توافقت أطراف الانتاج الثلاثة **على مايلي:**

أولاً-على صعيد التشغيل وتحدي البطالة:

تؤكـد الأطـراف الشريكة علـى بذل كل الجهـود لدعم سياسـة الحكومة وفـي مقدمتها الانفـكاك عن الاحتلال وبنـاء الاقتصاد المستقل ومقاطعـة بضائع المستوطنات

ودعـم وتعزيـز وحمايـة المنتـج الوطنـي، وتـرى فـي الاستراتيجيـة الوطنيـة للتشغيـل إطارًا ممكنًـا لتحسين فرص التشغيل وزيـادة مشاركة المـرأة والشباب،وخلق المزيـد من فرص العمـل من خـلال تمكيـن اقتصادنا وزيـادة منعته، وترى الأطراف في عقـد مؤتمر المانحين للتشغيـل فرصة للانطـلاق ستعمل بالتعـاون مع منظمتي العمل العربية والدوليـة والشركاء من المانحين الدوليين والعـرب لإنجاحها وتحقيـق أهدافها وتعزيـز دور المظلة الوطنيـة للتشغيل(الصنـدوق الفلسطينـي للتشغيـل والحمايـة الاجتماعيـة)، وقد تقرر تشكيـل لجنة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وعقد المؤتمر الدولي للمانحين.

ثانيًا - الضمان الاجتماعي:

في ظل الجائحة وكأحـد الدروس المستفادة مثّل غياب الضمـان الاجتماعـي فجـوة كبيـرة فـي نظـام الحماية الاجتماعيـة الفلسطينـي وضـرورة ملحـة فـي مواجهـة الأزمات وعليـة اتفق الشركاء وانسجامًـا مع البند الثاني مـن قـرار بقانـون رقـم (4) لسنـة 2019 بشـأن قانون الضمـان الاجتماعـي الصادر عن فخامـة السيد الرئيس والذي ينصـ على أن (يستمر الحـوار بين جميع الجهات ذات العلاقة بالخصوص ، من أجل الوصول لتوافق وطني علـى أحكام القانون وموعد نفـاذه). واتفقوا على إطلاق حوار شامل لمراجعة القانون.

ثالثًا- الحد الأدنى للأجور:

فتحـت الأطراف حـوارًا شامـلاً وتوقف الحـوار مؤقتًا بسبـب الجائحـة ثم تواصل علـى امتداد النصـف الثاني مـن عام 2020 وحتى تاريخ انعقـاد المؤتمر، ومن منطلق مسؤولية الاطراف توافقت علـى رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين ليصبـح (1880) شيكل شهريًا على أن يبدأ التنفيـذ اعتبارًا مـن بداية العـام 2022 ووفق المحددات التي تم التوافق عليها بين الشركاء.

رابعًا- أولويات الشركاء:

يتوافـق الشـركاء على تشكيل لجنة ثلاثيـة ووضع خطة تنفيذيـة لإنجاز الاولويـات التالية وتضمينهـا في برنامج العمل اللائق في مدة أقصاها نهاية العام 2021 **وهي** :

- مراجعـة وتعديـل قانون العمـل الفلسطينـي وتطوير آليات الرقابة وتطبيق بنوده في أماكن العمل.
- إقرار قانون لتنظيم العمل النقابي .
- مراجعة وتقييم البرنامج الثاني للعمل اللائق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- وضـع آليـات لتعزيـز الحوارالقطاعـي لمعالجـة الإخلالات في سوق العمل المرتبطة بجائحة كورونا.
- تبنـت الأطراف الرؤية الوطنية لملـف العمالة داخل الخـط الأخضـر المقتـرح مـن قبـل وزارة العمـل وتدعو منظمة العمل الدولية والجهات الدولية متابعة الانتهاكات الإسرائيليـة ومراقبـة شـروط وظـروف عمـل العمـال الفلسطينيين بشـكل ميداني ودائم والعمـل على استعادة حقوق العمال لدى الطرف الإسرائيلي.
- مأسسـة الحـوار الاجتماعي بمـا يؤسـس للتأثير في السياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والمالية من خلال حوار وطني شامل.

يعيش العالم اليوم وضعًا غير مألوف، لم يشهده من قبل، جراء وباء كورونا "كوفيد 19" إذ يعدُ هذا الوضع استثنائيًّا وسيشكل لا محالة منعطفًا كبيرًا على جميع الدول، ليس لخطورته فحسب على صحة البشر، بل كذلك لتبعاته على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، أثر بشكل مباشر على جميع المعاملات الدوليَّة، حيث فرض تفشي الوباء على جميع دول العالم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية: "العزل والحجر الصحي / التباعد الاجتماعي / منع السفر" مما انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي فأصبح يعيش حالة من الركود، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة، طالتْ الجميع، حيث عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وضعف الطلب العالمي، وعزل دول ووضعها تحت الحجر الصحي وأُخرى تحت حظر التجول؛ مما أصاب قطاعات: المال والطيران والنقل والسياحة على مستوى العالم بخسائر فادحة.

ورغم أنه حتى الآن لم يتمكن الخبراء من تحديد حجم المتغيرات السلبية والآثار المدمرة التي ستخلفها جائحة كوفيد- 19 على العالم إلا بعد السيطرة عليه ووضوح الإحصاءات

النهائية لعدد الضحايا وتحديد المدة الفعلية لتأثيره على الاقتصاد العالمي، لكن من المؤكد أنه كلما طالت مدة الوباء كان أثر التداعيات أخطر وأكبر، لا سيما على الدول النامية والمنطقة العربية، حيث إنه، وكما توقع الاقتصاديون، سوف ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6 %، متسببًا في سقوط ملايين من البشر في براثن الفقر المدقع هذا العام في إطار ذلك جاءت تقديرات مؤسسات الاقتصاد الدولية برسم تنبؤات لما سيكون عليه العالم حتى نهاية 2021. وأصبغت التقارير الدولية رؤيتها للعالم في العام المقبل بتفاؤل محفوف بالمخاطر، كنتيجة طبيعية لحالة عدم اليقين حيال تنبؤاتها في حالة خروج جائحة كورونا عن السيطرة حتى نهاية 2020 وبداية عام 2021.

ألحقت الجائحة أضراراً كثيرة على عدد من الفئات كما كان لها أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، أن الإجراءات الاحترازية الصحية الصارمة التي اتخذتها دول العالم للوقاية من تفشي جائحة كورونا وللحد من انتشارها كان لها تداعيات وآثار عديدة امتدت لتؤثر على أنشطة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ورغم هذا الظرف لم تقف منظمة العمل العربية مكتوفة الأيدي بل شرعت في البحث عن وسائل بديلة لتنفيذ أنشطتها عبر منصات التواصل، حيث شملت أنشطتها مختلف قضايا العمل والعمال، واستفاد منها كافة أطراف الإنتاج في الوطن العربي.

ونظراً لاستمرار العمل بالإجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعي عقدت منظمة العمل العربية عدة أنشطة في الربع الأخير لعام 2020 وفي النصف الأول من 2021 عبر تقنية الفيديو كونفرانس بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية وعدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة وأصدرت عدة وثائق وتقارير ترصد الواقع الراهن الذي فرضته الجائحة وسبل الاستجابة والتأهب له.

ندوة دور تكنولوجيا المعلومات، تؤكد على ضرورة اعتماد استراتيجية كاملة للتحول الرقمي

يرى خبراء الاقتصاد في العالم أن جائحة كوفيد – 19 من المرجح أن تتسبب في ركود اقتصادي لمعظم الدول، وتعرض النموذج التجاري التقليدي لتأثيرات مدمرة وخسائر فادحة، إلا أنها على الجانب الآخر تبرز نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يعتمد على التقنية التكنولوجية الرقمية. إن هذا الواقع الجديد الذي فرضته الأزمة ، أكد على أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد المحاور الهامة لمساعي الحفاظ على الصحة العامة ومواصلة العمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، حيث لعبت دورًا حيويًا في الحفاظ على التواصل بين البشر في ظل سياسات التباعد الاجتماعي التي تشهدها العديد من الدول في جميع الأنحاء، فعليه عقدت منظمة العمل العربية الندوة التفاعلية حول «**دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أزمة كورونا، ومدى تأثيرها في إعادة رسم المنظومة الاقتصادية الرقمية، وانعكاساتها على سوق العمل**» يوم 9 سبتمبر – أيلول 2020 عبر تطبيق «زووم» وبمشاركة (81) ممثلاً عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وعدد من الأطراف المعنية بموضوع الندوة، فضلاً عن عدد من الخبراء المتخصصين.

افتتحت أعمال الندوة بكلمة لمعالي السيد/ **فايز علي المطيري**– المدير العام لمنظمة العمل العربية رحب فيها بالسادة المشاركين ، مشيراً أنه لولا التكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال لما استطعنا التواصل وعقد هذه الأنشطة المختلفة ، كما أشار إلى أهمية موضوع هذه الندوة والذي يتناول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل جائحة كورونا على سوق العمل العربي ، حيث لعبت دورًا كبيرًا في ظل الجائحة في الحفاظ على التواصل بين البشر وكرست أنماطًا جديدة من العمل ، وأسهمت في إزالة العديد من العوائق التي تحول دون فقد بعض العاملين لوظائفهم، وأوضح معاليه أن منظمة العمل العربية سباقة في قراءة مثل هذه التحولات التي أشارت إليها في العديد من إصدارتها ومن أحدثها ما جاء في تقرير المدير العام للدورة 45 لمؤتمر العمل العربي حول « ديناميكية أسواق العمل : التحولات ومسارات التقدم» حيث تناول القوة المزدوجة للعولمة والتقدم التكنولوجي «الثورة الصناعية الرابعة » . وفي الختام تمنى معاليه النجاح لهذا النشاط والخروج بتوصيات تخدم أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

تناولت الندوة محورين رئيسين: **المحور الأول** تحت عنوان «**دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مواجهة تداعيات فيروس كورونا على سوق العمل**»، وقدمه السيد الدكتور **أحمد شحيبر**– أستاذ مساعد بكلية الابتكار التكنولوجي –جامعة زايد بأبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة تناول فيه القطاعات والوظائف المتضررة من تداعيات أزمة كورونا وكذلك القطاعات المستفيدة من هذا الفيروس عربيًا وعالميًا، وعرج على الأنماط الجديدة للعمل والتحول الرقمي وانتهى بانعكاسات جائحة كورونا وتأثيراتها على سوق العمل العربي.

المحور الثاني : تحت عنوان « **مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رسم خريطة المنظومة الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على سوق العمل**» وقدمه السيد الدكتور **فيصل المناور**– خبير أول ورئيس لجنة البحوث والنشر بمعهد التخطيط العربي– بدولة الكويت تناول فيه بالشرح والتحليل التغييرات التي طرأت على المنظومة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة من تغيير لطبيعة الوظائف وتغيير لطبيعة الأنشطة الاقتصادية، وكذلك التغييرات التي طرأت على شكل سوق العمل العربي ، ثم عرج على أسواق العمل المستقبلية والفرق بين خصائص الاقتصادات القديمة والجديدة إلى أن ختم بالثورة الصناعية الرابعة ووظائف المستقبل كما قدم تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية والصين والهند .

قدم السيد / **محمد العرادة** – السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت مداخلة قدم فيها الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على الجهود المميزة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي في ظل انتشار فيروس كورونا، حيث سلطت الضوء على أهم القضايا المطروحة على الساحة العمالية العربية والدولية وكانت لصيقة وقريبة من الاتحادات العمالية ، وأشار إلى أن المرحلة القادمة تتطلب تضافر جهود الاتحادات العمالية مع منظمة العمل العربية وأن مرحلة ما بعد انتهاء كورونا ستكون صعبة على سوق العمل والعمال وخصوصًا الثورة الصناعية الرابعة .

بعد العرض والتحليل الذي قدمه السادة الخبراء ومداخلات ومناقشات السادة المشاركين، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات من أهمها اعتماد استراتيجية كاملة للتحول الرقمي وإدراج العمل فيها بالتدريج لنصل بالعنصر البشري إلى أعلى مستويات الجاهزية لإدارة وتسيير العمليات الرقمية في كافة المهن ومختلف المؤسسات، والعمل على دعم البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية والتوسع في تأسيس مراكز تدريبية على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة مع التركيز على مهن معينة ثبتت أهميتها أثناء الجائحة ، وتحقيق التوازن بين ثلاث ضرورات تكنولوجية: الضرورات الملحة للتطور الرقمي، مكافحة التهديدات الأمنية الرقمية، الحفاظ على ديمومة سير العمل على الأنظمة والشبكات المعقدة بكفاءة ، كما أكدت التوصيات على تعزيز وبناء القدرات البشرية في مجال استخدام التقنية والتكنولوجيا ونظم الاتصالات الحديثة بشكل أكبر من حيث الكفاءة والفعالية وتعزيز ثقافة الحاجة إلى الإبداع والابتكار والتميز التكنولوجي، وتحفيز الرياديين لاقتناص وخلق الفرص في ظل الأزمة الحالية.

ندوة التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية تطالب في توصياتها بإنشاء مرصد عربي حول الحماية الاجتماعية يكون بمثابة قاعدة بيانات وبنك معلومات لدراسة ورصد تطوير تشريعات وأنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية

لقد كشفت جائحة كورونا واستمرارها على المدين القصير والمتوسط عدد من الإشكاليات في مجال أنظمة الحماية الاجتماعية في أغلب بلداننا العربية ، وأزاحت الستار عن تحديات كبيرة تواجهها تتعلق بمدى فعالية نظم الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات ومدى نجاحها في الوصول إلى الفئات المستهدفة كما أظهرت الجائحة أهمية إيجاد نظم حماية للفئات المهمشة تضم الفقراء ومن فقدوا وظائفهم من جراء الأزمة وذوي الإعاقة والمهمشين والعاملين في القطاع غير المنظم بالإضافة إلى ضرورة وضع منظومة لمواجهة هذه الظروف الطارئة تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما عكست أزمة كورونا أهمية الاستثمار في الحماية الاجتماعية وترتيب الأولويات وتوظيف الموارد والتخطيط التشاركي والتكاملي بين الحكومات والمجتمع المدني وكافة الجهات التشريعية والتنفيذية وأطراف الإنتاج لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ومأسستها عبر تشريعات حديثة تهدف لسد الثغرات والتغلب على التحديات التي أظهرتها الجائحة ، إضافة إلى أهمية التوسع في رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية لوصول الدعم إلى المستحقين له ، وتوفير موارد اقتصادية إضافية لتوسيع نطاق مظلة الحماية الاجتماعية واستدامتها ، كافة هذه التحديات دعت منظمة العمل العربية إلى عقد ندوة حول « **التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية بالدول العربية في ظل جائحة كورونا**»، وذلك يوم 16 سبتمبر 2020 بمشاركة (120 مشاركًا) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في (18) دولة عربية ، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بمجلس دول الخليج العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي .

افتتح أعمال الندوة معالي السيد **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية بكلمة رحب من خلالها بالسادة المشاركين مشيراً إلى أهمية موضوع الندوة التي تأتي لمناقشة واحدة من أهم القضايا التي قصورها أدى إلى تعميق تداعيات الجائحة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العمال وبخاصة العاملين في القطاع غير المنظم والفئات الهشة التي تعتبر خارج منظومة الحماية الاجتماعية .

أوضح « **المطيري**» في كلمته أن جائحة كورونا كشفت العديد من الثغرات التي تستلزم الإسراع في برامج الإصلاح لسد الفجوات والتغلب على التحديات غير التقليدية التي أفرزتها الأزمة كما أنها وضعت على طاولة الحوار ملفات إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي الشامل وأدرجت موضوع الحماية الاجتماعية ضمن أولويات السياسات العامة في الدول العربية وهذا يتطلب حواراً بناء بين مختلف الجهات الفاعلة لوضع الخطط وتطوير التشريعات واستحداث آليات للتعامل مع المتغيرات ، وأن التمثيل الثلاثي في مؤسسات الضمان الاجتماعية يعد من الركائز الأساسية في الوصول إلى منظومة حماية اجتماعية أفضل قادرة على الصمود لمواجهة الأزمات وأن العدالة الاجتماعية تعد هدفًا أساسيًا من أهداف الميثاق العربي للعمل والحماية الاجتماعية في حق لكل مواطن والسبيل لتحقيق عدالة اجتماعية وفقاً لما نص عليه دستور منظمة العمل العربية ، حيث أدركت المنظمة منذ نشأتها أهمية توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال معايير العمل العربية التي تقدم سياسات عامة للحماية الاجتماعية، كما استعرض سعادته أبرز معايير العمل العربية التي تناولت الحماية الاجتماعية وبخاصة التوصية رقم (9) لعام 2014 بشأن «الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم» والتي تهدف إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل القطاعات الهشة والمعرضة للخطر والعمل على توسيعها لتشمل القطاع غير المنظم وإدماجه تدريجيًا من خلال تطوير التشريعات والإجراءات لتنظيم العمل وشمول العاملين في القطاع غير المنظم بأحكام التشريعات العمالية وتغطيتهم بمنظومة التأمينات الاجتماعية .

وفي ختام كلمته أكد أن المنظمة على استعداد لتقديم الدعم الفني للدول العربية الراغبة في تطوير هذه المنظومة من خلال تنظيم ورش العمل لأطراف الإنتاج الثلاثة للمساهمة في مد مظلة الحماية الاجتماعية وأن المنظمة ستسعى إلى تحقيق ما تصل إليه الندوة من توصيات ، وتمنى للندوة والمشاركين فيها التوفيق والنجاح.

تناولت الندوة محورين رئيسيين:

المحور الأول : « تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بالدول العربية في ظل جائحة كورونا»،وقدمه الدكتور **كمال المدوري** – المدير العام للصندوق الوطني للتقاعد – والحيطة بالجمهورية التونسية، تناول من خلاله أهمية التعامل مع الحماية الاجتماعية باعتبارها استثمارًا يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمعات وموضحاً التدابير التي يتعين مراعاتها للمحافظة على مواطن الشغل والحفاظ على العمالة والتدابير التي اتخذتها عدد من الدول في هذا الصدد، وعرج على ثغرات منظومة الحماية الاجتماعية التي عمقتها جائحة كورونا وفي مقدمتها تصاعد الفوارق الاجتماعية والتفاوت الحاد بين مزايا الضمان الاجتماعي ونظم المساعدة الاجتماعية، كما تطرق إلى سبل زيادة الموارد المالية اللازمة من أجل تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية في ظل تراجع إيرادات الدول نتيجة لتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وكيفية

التعامل مع هذه المعادلة الصعبة وأهمية إرساء وتعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز مقبولية التدابير المتخذة لمواجهة تحديات أزمة كورونا.

المحور الثاني: « تحديات الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا»، وقدمة الأستاذ / **محمود المعايطة** – مدير إدارة التعاون الدولي بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تناول من خلاله الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا مشيراً إلى عدد من المبادرات التي اتخذتها بعض حكومات الدول العربية لمواجهة تداعيات الأزمة، واستعرض الاستجابات الإقليمية الطارئة في المنطقة العربية للمؤسسات الدولية، وأبرز التحديات التي تواجه الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية (تحدي التغطية والشمول / تحدي الملائمة / تحدي التمويل) وتطرق سيادته إلى الصعوبات التي تواجه مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية من حيث التغيرات الديمغرافية المستقبلية نتيجة انخفاض عدد المشتركين المتعاقدين وانخفاض عوائد الاستثمار وضعف التنوع في المحافظ الاستثمارية لصناديق التقاعد الاجتماعي في ظل جائحة كورونا واختتم العرض باستعراض لمستقبل وفرص مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا.

مداخلة السيد / **محمد العرادة** – السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت.

حيث وجه الشكر إلى منظمة العمل العربية برئاسة مديرها العام الأخ والزميل **فايز علي المطيري** على تنظيم هذه الندوة الهامة، وهذا دليل على أن المنظمة مواظبة على مواجهة كافة التحديات التي تواجه العمال العرب، مشيراً إلى أبرز سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من خلال استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على السبيل الوطني ملائمة للجميع ووضع حدود دنيا لها لتحقيق تغطية صحية واسعة للضعفاء والفقراء بحلول عام 2030 ، بالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية للمنظمات النقابية العمالية في المستقبل ويعول عليها كثيراً لحماية عمالنا في المرحلة القادمة، مؤكداً على أنه يقع دور مهم على المنظمات النقابية من خلال التركيز على تفعيل وتعزيز سبل الحماية الاجتماعية واختتم مداخلته باقتراح تنظيم المزيد من الورش والندوات حول هذه الموضوعات المهمة.

مداخلة السيد / **غسان غصن** – الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

حيث أشاد سيادته بهذا الاجتماع القيم الذي تعقده منظمة العمل العربية ووجه الشكر للقائمين على الاجتماع والمحاضرين الذين أثروا الندوة بأفكارهم، وأشار إلى وجود قصور في المواجهة المشتركة للتصدي لهذا الوباء، حيث أثبتت الأزمة على مستوى العالم وجود ارتجالية وغياب للشفافية ، وتساءل كيف يمكن للدول الضعيفة التي ترزخ تحت أعباء البطالة والمديونية الثقيلة أن تنجح في معالجة مشكلات زيادة الفقر ومحدودية النمو الاقتصادي ومعالجة تبعات المرحلة ، وأوضح أنه على الرغم من المبادرات الوطنية لاحتواء تداعيات هذا الوباء في العديد من البلدان العربية والتي تستحق الثناء ، إلا أن جائحة كورونا كشفت هشاشة الأنظمة الصحية مما يستوجب المسارعة في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة والنهوض بالمشاريع الصغيرة وحمايتها من الإفلاس ، كما أوضح أن الوقت مناسب للتعاون المشترك بين الدول العربية باعتباره حاجة ملحة، حيث لا يمكن للدول الضعيفة ذات الاقتصادات النامية أن تواجه هذا الوباء بمفردها مما يستوجب وجود صناديق مشتركة قادرة على المساهمة فيما بينها لمحاولة مساعدة الدول ذات الاقتصادات الضعيفة على مواجهة تداعيات الأزمة كما أنه لابد أن تتبع هذه الجائحة إيجاد أنظمة حماية

اجتماعية يستفيد منها الفقراء والمهمشون وتوجيه الدعم اللازم لهم.

ومن خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل ومداخلات وكذلك ما تم تجميعه من ملاحظات وتوصيات قدمها السيدات والسادة المشاركون تم اعتماد عدة توصيات لتؤكد على أهمية إنشاء مرصد عربي حول الحماية الاجتماعية يكون بمثابة قاعدة بيانات وبنك معلومات لدراسة ورصد تطوير تشريعات وأنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وبما يخدم هدف التقريب بينها والاستفادة من التجارب العربية الناجحة ، وعلى أن برامج الحماية الاجتماعية الفعالة في الظروف العادية وفي أوقات الأزمات من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي الأمر الذي يستوجب أنظمة حماية اجتماعية مرنة للتعامل مع الأزمات والكوارث، كما أكدت التوصيات على أهمية تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط لإنشاء شبكة أمان اجتماعي أكثر استهدافًا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل الذين تضرروا بشكل مباشر من جراء أزمة كورونا ووضع استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية و التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعاملين في القطاع غير المنظم كما تم تعزيز وإرساء الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وضرورة التصديق وتفعيل العمل بالأحكام الواردة في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية المتعلقة بالحماية الاجتماعية واقتراح إصدار أداة معيارية عربية حول التدابير التي يتعين مراعاتها أثناء الأزمات والكوارث وبما يوفر للدول الأعضاء منهجًا استراتيجيًا للتعامل مع الأزمات من خلال الآليات المتعلقة بالحماية الاجتماعية زمن الأزمات والطوارئ.

منظمة العمل العربية تشارك في ندوة «تجربة الصين الرائدة في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين»

في ظل الأزمة الذي يعيشها العالم جراء جائحة فيروس كورونا المستجد التي عصفت باقتصاد كبرى الدول وما تبعها من آثار سلبية على عدد من القطاعات الاقتصادية في الدول العربية. عقد قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية – إدارة العلاقات الاقتصادية مع الجانب الصيني أعمال هذه الندوة بالتنسيق مع منظمة العمل العربية ، والتي تم خلالها استعراض تجربة الصين الرائدة في الحد من آثار جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية التالية (الطاقة، الزراعة، السياحة، العمل والعمال، الاتصالات، التجارة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وذلك يوم 2020/9/23 عبر تقنية الفيديو كونفرانس بهدف الاستفادة من خبرة الصين للحد من الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية في أعقاب جائحة كورونا ومشاركتها مع الدول الأعضاء.

شارك في أعمال الاجتماع كمتحدثين من جامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي كل من وزير مفوض/ **رحاب عز الدين حامد** – مدير إدارة العلاقات الاقتصادية، والمهندسة / **جميلة مطر** – مدير إدارة الطاقة، والدكتور/ **محمود فتح الله** – مدير إدارة شؤون البيئة والارصاد الجوية، والدكتورة / **مها بخيت** – مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، ومن القطاع الاجتماعي كل من: السيد/**طارق النابلسي**- مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، السيدة/ **دعاء خليفة**- مدير إدارة التعليم والبحث العلمي.

كما شارك أيضاً نخبة من المتخصصين من المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية كمتحدثين وهم: المستشار / **عماد الشريف** – مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بمنظمة العمل العربية، والدكتور **حامد القاضي** - مسؤول سياسات الاستثمار الدولية قسم الاستثمار والمشاريع الاونكتاد والدكتورة/ **سارة الجزار** المستشارة الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية، عميدة كلية النقل الدولي واللوجستيات في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والدكتور/ **هاشم حسين**، رئيس المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار

(يونيدو – البحرين)، و الدكتور/ **إبراهيم الدخيري** – المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والدكتور/**حسام درويش** – الأمين العام المساعد لقطاع التدريب والسياحة الإلكترونية بالمنظمة العربية للسياحة،الدكتور/ **عبد الوهاب غنيم** – نائب رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

وشارك من الجانب الصيني:

1- سعادة السفير / Liao Liqiang – سفير جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة،

2- الدكتور/ Ruan Zongze نائب الرئيس التنفيذي وزميل أول في معهد الصين للدراسات الدولية (Chinese Institute of International Studies – CIIS)، ورئيس تحرير مجلة الصين الدولية للدراسات (China International Studies CIS journal)

3- السيدة/ Jingying Sun - باحثة بمكتب أبحاث الحوكمة العالمية لمعهد البحوث السياسي والاقتصادي العالمي التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية

CASS) Chinese Academy of Social Sciences)

كما شارك نحو 90 مشاركاً ممثلين عن كافة القطاعات المعنية من الدول العربية، وممثلي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.

ألقى سعادة السفير / **كمال حسن علي**- الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية كلمة ، رحب خلالها بالسادة المشاركين مشيداً بعمق العلاقات العربية الصينية ، مقدماً الشكر للجانب الصيني الذي شارك بخبراته في أعمال الندوة من أجل

التعرف على خبراتهم في الحد من الآثار السلبية الاقتصادية لجائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية، والذي يعد امتداد للتعاون بين الجانبين العربي والصيني منذ تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني في 2004 في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، متمنياً في نهاية كلمته التوفيق والنجاح لأعمال الندوة.

بما أن منظمة العمل العربية هى المنظمة العربية الوحيدة المعنية بالعمل والعمال وأن قرار الإغلاق التي اتبعته الكثير من الدول كان له الأثر السلبي على أداء الأعمال، وما يترتب عليها من قدرة المنشآت الكبيرة- وبالأخص في القطاعات الأكثر تضرراً مثل السياحة- على الاحتفاظ بالعمالة، علاوة على المنشآت المتوسطة والصغيرة والتي لن تستطيع مقاومة الكساد لفترة كبيرة ، على الجانب الآخر، كان هناك الأثر السلبي على العمالة، وبالأخص العمالة في القطاع غير المنظم، والتي لا تستطيع الانتظار بدون دخل لفترة طويلة، فكان لا بد لمنظمة العمل العربية من تسليط الضوء والاستفسار ومناقشة الجانب الصيني بهذا الموضوع والتعرف على ما قامت به دولة الصين بصدد تخفيف وطأة الأضرار الناجمة عن الإجراءات الوقائية الحكومية على قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعلى العمالة غير المنظمة أو العمالة الهشة بصورة أكثر عمومية.

نجحت أعمال الندوة في إبراز تجربة الصين الرائدة في الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما برز دور الحكومة الصينية في الحد من هذه المخاطر والعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص لتفادي الأزمة، وبعد تطرق الندوة إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية (الطاقة - العمل- التجارة والاستثمار البيئة والنفايات الطبية- المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص- الصناعة- الملكية الفكرية الزراعة- السياحة والنقل- الاتصالات والتعليم عن بعد - التعليم تجربة الصين في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاجتماعي) خرجت الندوة بمجموعة توصيات خلصت باتخاذ عدد من تدابير الدعم منها تسريع إجراءات الموافقة على الاستثمار، والاستخدام السريع للأدوات والمنصات الإلكترونية للحفاظ على إجراءات التباعد الاجتماعي والخدمات ذات الصلة لوكالات ترويج الاستثمار، كما شملت التدابير خطط الحوافز للبحث والتطوير المتعلقين بالصحة والإمدادات الطبية، وحماية الصحة العامة من خلال حماية قطاع الصحة والصناعات في القطاعات الأخرى التي تعتبر ذات أهمية خاصة في الأزمة، والأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات الاستثمار التي أبرمتها الحكومة الصينية مع الدول الأخرى (اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف)، الأمر الذي حافظ على التوازن بين حقوق الدول المستضيفة والمستثمر، وكذلك تفادت الكثير من النزاعات في مجال الاستثمار، وهذا ما يخدم الدول العربية الآن في إطار سعيها لإعداد «اتفاقية

استثمار عربية جديدة» تساير اتفاقيات الاستثمار على مستوى العالم، وذلك لحماية الصحة العامة وتقليل مخاطر إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وتعزيز الترابط بين الدول العربية من خلال اتحاد الغرف العربية، لمشاركة الرؤى والخبرات وتشجيع التعاون مع المنظمات الدولية في مجالات الدعم الفني والتقني لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ووضع استراتيجيات لإدارة الأزمات، ومشاركة الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة بين دول المنطقة، لما لهذه الخطط من أهمية في مساعدة المنشآت على المدى القصير والطويل، من خلال نظام عمل رقمي متكامل، للخروج بأقل الخسائر، وبشكل يسهل ويسرع عملية إعادة إحياء الأعمال بعد الأزمات.

كما خرجت الندوة بضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات تتعلق بتسهيل التحول الرقمي وتقديم الدعم الفني والمادي لتيسير هذه العملية، وإنشاء منصات إلكترونية تجمع المنشآت العاملة بكل قطاع لتسهيل عمليات الاتصال والمشاركة وتبادل المعلومات، بشكل يعزز كفاءة القطاع ككل. كما يمكن الأخذ في الاعتبار تخصيص جزء من الدعم إلى حفظ أجور العاملين، حفاظًا على استمرارية المنشآت، وخصوصًا العاملة في القطاع الصحي والقطاع الغذائي، ودعم رواد الأعمال لما لهم من دور محوري في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة خلال فترة التعافي بعد الجائحة، وذلك من خلال توفير أنظمة بيئية مستدامة ومواتية تعزز قدرة رواد الأعمال على الصمود. وتشجع الشركات الناشئة وتغذي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع من خلال الابتكار وريادة الأعمال، كما يمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إدخال منتجات خدمات وتقنيات جديدة، والأهم من ذلك خلق فرص العمل ودعم رواد الأعمال لما لهم من دور محوري في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة خلال فترة التعافي بعد الجائحة، وذلك من خلال توفير أنظمة بيئية مستدامة ومواتية تعزز قدرة رواد الأعمال على الصمود، وتشجع الشركات الناشئة وتغذي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع من خلال الابتكار وريادة الأعمال، كما يمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إدخال منتجات خدمات وتقنيات جديدة، والأهم من ذلك خلق فرص العمل، كما أكدت الندوة في توصياتها على أهمية اتباع سياسات وآليات جديدة في مجال الملكية الفكرية للتعامل مع التحديات التي فرضتها علينا جائحة كورونا، من خلال العمل على توسيع المشاركة العربية مع جمهورية الصين الشعبية في مشاريع إنشاء مراكز دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا وذلك لتحقيق استفادة أكبر من مكاتب إدارة التكنولوجيا وللمساهمة في إعداد سياسات الملكية الفكرية للجامعات ومراكز الأبحاث، وتعزيز البحث العلمي لإنتاج اللقاحات والمزيد من تشجيع الابتكار في الدول العربية.

مجلس إدارة منظمة العمل العربية يطالب بدعم الصندوق الفلسطيني بكافة الأشكال المادية والعينية

استنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وجه السيد **المدير العام** لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية الثالثة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية من خلال المنصة الإلكترونية ZOOM وذلك يوم 24 أكتوبر / تشرين الأول 2020. وقد ألقى سعادة السيد **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية رحب فيها بأعضاء مجلس إدارة المنظمة مقدماً الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، لتلبيتهم الدعوة للمشاركة في فعاليات الدورة العادية "93" لمجلس الإدارة عبر المنصة الإلكترونية المرئية ، متمنياً للجميع مشاركة مثمرة وفاعلة تسهم في إثراء المناقشات والملاحظات الهادفة حيال المسائل المطروحة على جدول الأعمال.

أكد "**المطيري**" حرصه على انعقاد مجلس الإدارة في موعده المقرر وفقاً للنظم المعمول بها، بالرغم من تفشي جائحة فيروس كوفيد – 19 ومعاناة العالم من تداعيات هذه الجائحة التي عصفت باقتصادياته وكان لها تأثيرات سلبية كبيرة على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما زاد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزادت وطأتها على الدول التي كانت تعاني أصلاً من أزمات اقتصادية، كما فاقمت الأزمة من التدهور الاقتصادي لعمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مؤكداً على ان التدهور الاقتصادي الفلسطيني جراء إغلاق المعابر واستمرار إعلان حالة الطوارئ، كإجراء احترازي لمنع انتشار الفيروس، أدى إلى تعطل الكثير من عمال المياومة، وتوقف العديد من القطاعات عن العمل، في ظل شح المساعدات والمعونات الإنسانية، إلا أن هذا كله لم يثن عمال وشعب فلسطين عن مواصلة الاستبسال في مواجهة اعتداءات سلطات الاحتلال المستمرة، ومقاومة ممارساتها التعسفية وسياساتها الاستيطانية ومحاولاتها منعهم من استغلال مواردهم الطبيعية؛ لتأمين قوت يومهم وتوفير العيش الكريم لأبنائهم.

أشار سعادة **المدير العام** لمنظمة العمل العربية في كلمته لاستجابة المنظمة السريعة والتفكير في آليات عمل تتناسب مع تداعيات الأزمة وضمان استمرار المنظمة في تنفيذ مهامها والقيام بمسؤولياتها واستمرار أنشطتها وخدماتها في إطار رسالتها القومية والاجتماعية لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة وتقديم الدعم والمشورة والمساندة لهم مشيراً إلى أن المنظمة عقدت العديد من الندوات التفاعلية عبر المنصات الإلكترونية ، إلى جانب عدد من الأنشطة المشتركة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بقطاعيها الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات العمل العربي المشترك بالإضافة إلى العديد من الدراسات والتقارير التي ترصد الواقع الراهن الذي فرضته الجائحة وسبل الاستجابة والتأهب لها.

المطيري، يطلق دراستين أعدتهما منظمة العمل العربية

وإستكمالاً لأنشطة منظمة العمل العربية لهذا العام، أطلق سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، في ختام كلمته دراستين أعدتهما منظمة العمل العربية ضمن سلسلة التقارير والدراسات التي تم إصدارها هذا العام ، الدراسة الأولى بعنوان «تأثيرات أزمة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية» تناولت أحد أهم القضايا التي كان لجائحة كورونا عظيم الأثرعليها، وتطرح الدراسة مقترحات لعدد من الحلول للحد من آثارها السلبية وتعزيز المسارات المستقبلية.

أما الدراسة الثانية فهي «تأثيرات جائحة كوفيد – 19 على أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية» ، والتي تناولت أكثر فئات المجتمع تأثراً من الجائحة وهم النساء في القطاع غير المنظم، وخلصت إلى العديد من التصورات حول التدابير اللازمة للتخفيف منها والتعافي من آثارها.

مريم عقيل: «جائحة كورونا عصفت باقتصاديات مختلف الدول في العالم»

ومن جانبها ألقت معالي السيدة / **مريم عقيل** –رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية كلمة رحبت من خلالها بالسادة الحضور وشكرت فيها أعضاء مجلس الإدارة على حرصهم على المشاركة في الدورة «93» عبر المنصة الإلكترونية المرئية والشكر موصول لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية على الجهود المبذولة والمقدرة والملحوظة، في حسن الإعداد والتنظيم، وتهيئة الأجواء المناسبة لعقد هذا الاجتماع في ظل ظروف صعبة وأزمة عالمية طاحنة، وأوضاع اقتصادية واجتماعية خانقة، شملت مختلف مناحي الحياة في كل دول العالم، وذلك نتيجة تفشي

جائحة كورونا (كوفيد ـ 19) التي أفرزت العديد من الأضرار والتداعيات والتأثيرات السلبية البليغة، التي عصفت باقتصاديات مختلف الدول في العالم وكان لها تأثيرات مباشرة على صحة الإنسان وهددت حياته وبقاءه، وأثرت على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وهددته في عمله وفي وظيفته ومصادر دخله ورزقه، وأصابت الحياة بالشلل التام، وأفرزت أنماطا جديدة للحياة لم يكن يعهدها الإنسان من قبل، وأفرزت العديد من التحديات التي عليه مجابهتها وتجاوزها لكي تستمر الحياة.

أشارت معالي رئيس مجلس الإدارة في كلمتها إلى الظروف الراهنة التي يمر بها عالمنا اليوم التي استحدثت عددًا من المستجدات، قد يطول مداها إلى أجل لا يعلمه إلا الله، مما يحتم علينا التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة والتعايش والتعامل معها، حتى تعود الحياة إلى طبيعتها، ولذلك كان من الجيد أن نستغل الإمكانيات المتاحة التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة لعقد هذا الاجتماع، بما يُمكننا من عقد اجتماعاتنا الدورية في مواعيدها ومتابعة أعمالنا وتنفيذ المهام الموكلة إلينا دون إبطاء أو تأخير، ودعم المنظمة ومديرها العام وتسهيل المهام المنوطة به، بما يضمن استمرار المنظمة في أداء رسالتها وأهدافها القومية، وتقديم خدماتها لأطراف الإنتاج في الوطن العربي، المتصلة بقضايا العمل والعمال، وبما يعود بالنفع على المواطن العربي ، مشيرة في كلمتها بما يتضمنه جدول أعمال الإجتماع من الموضوعات والمسائل الهامة والضرورية، ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، وكذلك بعض المسائل المتعلقة بعمل بعض اللجان النظامية.

بناء على مقترح من سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، وتصديق رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، رفع مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته «93» برقية عزاء لحضرة صاحب السمو الشيخ / **نواف الأحمد الجابر الصباح** حفظه الله ورعاه أمير دولة الكويت نعت فقيد الأمتين العربية والإسلامية «أمير الإنسانية» الشيخ **صباح الأحمد الجابر الصباح** – رحمه الله –

كما دعا المجلس في توصياته أطراف الإنتاج في الدول العربية إلى دعم الصندوق الفلسطيني بكافة الأشكال المادية والعينية ، والطلب من الدول العربية فضح الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية في كافة المحافل الدولية ، ودعوة ممثلي الدول العربية أعضاء مجلس الإدارة في مكتب العمل الدولي إلى إضافة ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية والمتعلق بتقرير لجنة تقصي الحقائق عن فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ضمن جدول الأعمال الدائم لمؤتمر العمل الدولي بهدف مناقشته ووضع آلية زمنية لتنفيذ كافة التوصيات الواردة في هذا التقرير، واتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حقوق العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر، والعمل على وضع آليات تنفيذية لقرارات مجلس الإدارة ومؤتمر العمل العربي تهدف إلى دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية الفلسطيني والتواصل مع منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر دولي للمانحين في فلسطين لدعم استراتيجية التشغيل، وكلف المجلس مكتب العمل العربي بتقديم تقرير عن الجهود والإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا وأثرها على حماية ودعم أسواق العمل وحماية أصحاب العمل والعمال في وطننا العربي للاستفادة منها ، وبحيث يتضمن التقرير وضع خارطة طريق للتعامل مع أية أزمات مماثلة في المستقبل .

«العمل العربية» تدعو إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة بالقطاع غير المنظم وخصائصه وأماكن تواجد أنشطته

يعتبر القطاع غير المنظم من القطاعات التي تأثرت بشدة من جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، فبالرغم من اختلاف التقديرات حول هذا القطاع في المنطقة العربية، لكن مما لا شك فيه أنه قد تضخم بنسبة كبيرة في الاقتصادات العربية، فضلاً عن أنه يعمل دون ضوابط أو حماية، ويمثل منافسة غير عادلة للقطاع المنظم، وفي الوقت نفسه يستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة غير المنظمة، والتي أضحت تعاني كثيراً من تداعيات التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، والتدابير والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول للحد من تفشي هذه الجائحة العنيفة في سياق الجهود المتواصلة للتعامل مع تأثيرات تداعيات جائحة فيروس كورونا على قطاع العمل، ومعالجة التوترات في أسواق العمل العربية، لذلك عقدت منظمة العمل العربية الندوة القومية التفاعلية حول « **تأثيرات تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع غير المنظم في الدول العربية**» وذلك يوم 28 أكتوبر 2020 عبر تطبيق «زووم» بمشاركة (87) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، فضلاً عن عدد من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة والخبراء المتخصصين، لتتناول بالبحث والتحليل تداعيات هذه الجائحة على قطاع حيوي وهام في الاقتصادات العربية وهو القطاع غير المنظم، الذي يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً، نظراً لحجمة الكبير والذي يعمل تحت مظلته نحو 65 % من العمالة في الدول العربية، حيث تم التركيز على رصد وتحليل التأثيرات المرتبطة بتطورات الجائحة ومدى تأثيرها على هذا القطاع من ناحية، والعلاقات الديناميكية المرنة التي تربط أطراف الإنتاج الثلاثة وصناع السياسات ومتخذي القرار من ناحية

أخرى، للوصول إلى تقديم حلول تساعد الدول العربية على مواجهة الأضرار الناجمة عن هذه الأزمة العاتية .

افتتحت أعمال الندوة، بكلمة لمعالي السيد/ **فايز على المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه السيد / **مصطفى عبدالستار** – المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، استهلها بالترحيب بالسادة المشاركين والحضور، وأشار إلى أن هذه الندوة تعقدها المنظمة، ضمن سلسلة أنشطة وفعاليات تم برمجتها وتنفذها المنظمة من منطلق مسئولياتها القومية ورؤيتها للمتغيرات المتسارعة لأزمة جائحة كورونا وما خلفته من آثار شديدة الوطأة على قطاع العمل في الدول العربية، بصفة عامة وعلى القطاع غير المنظم بصفة خاصة، مشيراً في كلمته إلى أهمية هذا النشاط الحيوي الذي يمس جانباً هاماً وقطاعاً كبيراً من قطاعات العمل المؤثرة في الاقتصادات الوطنية لاسيما في هذه المرحلة الفاصلة، التي تستدعي بذل المزيد من الجهود المشتركة وتوجيهها للمساهمة في الخروج من هذه الأزمة العاتية بأقل الأضرار الممكنة، مع الحفاظ على ركائز الاقتصادات الوطنية بكل أركانها الاستثمارية العامة والخاصة، وفي كل القطاعات الإنتاجية والخدمية ، ودعم ومساندة القطاعات المتضررة ، ومنها القطاع غير المنظم ، الذي يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً.

أعرب معالي **المدير العام** في ختام كلمته ، عن تمنياته أن يساعد هذا النشاط في هذه المرحلة الدول العربية في مواجهة تداعيات أزمة كورونا على القطاع غير المنظم، من خلال الوصول إلى تصورات ومقترحات لعدد من الحلول للتقليل من الآثار السلبية للأزمة والخروج بتوصيات استشرافية لبناء سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة، يتم بلورتها لطرح حلول متطورة على المدى البعيد، تأخذ في الاعتبار معالجة أوجه القصور والضعف المؤسسي الذي كشفته بوضوح جائحة كورونا على هذا القطاع، والذي آن الأوان لمعالجتها وتطويرها لتتناسب والمرحلة الحالية المستقبلية، والعمل على الجوانب الإيجابية، والسعي لتحويلها إلى فرصة كبيرة لجذب ودمج عدد كبير من المنشآت والعاملين في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

نوقش في أعمال الندوة ثلاثة محاور رئيسية، حيث قدم **المحور الأول** الأستاذ الدكتور / **نيازي مصطفى** أستاذ القانون بجامعة القاهرة / جمهورية مصر العربية، الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل «تداعيات جائحة أزمة كورونا على القطاع غير المنظم بشكل عام» والذي تناول فيه بالعرض والتحليل تأثيرات أزمة جائحة كورونا على القطاع غير المنظم في الدول العربية عموماً ومدى الانعكاسات السلبية للأزمة على هذا القطاع نتيجة الإجراءات الاحترازية وسياسة التباعد الاجتماعي والضعف المؤسسي في بعض الدول في تعاملها مع القطاع غير المنظم أثناء الجائحة، وتناول بالشرح والتفصيل تجربة جمهورية مصر العربية في هذا المجال، واستعرض عددًا من القوانين التي تسعى من خلالها جمهورية مصر العربية لدمج هذا القطاع ضمن القطاع المنظم.

أما المحور الثاني تحت عنوان «دور أطراف الإنتاج الثلاثة في دمج القطاع غير المنظم ضمن القطاع المنظم» وقدمه الأستاذ الدكتور / **أحمد فياض الشوابكة** – أستاذ علم الاجتماع، بالمملكة الأردنية الهاشمية، والخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل، والذي تناول فيه عددًا من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقطاع غير المنظم من تعريفه والفئات المشمولة به وأهميته وتأثيره في الاقتصادات الوطنية والآثار المترتبة على نموه وانتشاره ومدى تأثره بتداعيات الجائحة، ثم تناول بالتحليل التفصيلي دور كل طرف من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية في عملية دمج هذا القطاع إلى القطاع المنظم وأهمية هذا الدمج للاقتصادات الوطنية العربية.

تناول المحور الثالث «أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع غير المنظم في أسواق العمل الخليجية» – مع عرض لتجربة

سلطنة عمان في هذا المجال، وقدمه الأستاذ/ **سالم بن نصير الحضرمي** – مدير عام التخطيط والتطوير – وزارة العمل – سلطنة عمان، والذي تناول في هذا المحور عرضًا تحليليًا لأوضاع القطاع غير المنظم في أسواق العمل الخليجية قبل الجائحة وبعد الجائحة، والآثار المترتبة على هذا القطاع نتيجة جائحة كورونا، وعرج على أكثر الفئات تضرراً في هذا القطاع والمتغيرات الدولية المتسارعة المؤثرة عليه وتأثير الجائحة في تغيير أنماط العمل، ومجمل إشكاليات هذا القطاع، كما تناول بالتحليل تجربة سلطنة عمان في هذا المجال.

من خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل ومداخلات وكذلك ما تم تجميعه من ملاحظات وتوصيات قدمها السيدات والسادة المشاركون تمت اعتماد عدة توصيات حيث تمت الدعوة إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة بالقطاع غير المنظم وخصائصه وأماكن تواجد أنشطته، وتحديث هذه البيانات بشكل دوري للاستفادة منها والاعتماد عليها عند صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية ولإضفاء الصفة العملية والواقعية والدقة على هذه السياسات، كما دعت التوصيات منظمات العمال لإصلاح الأنظمة واللوائح الداخلية وتحقيق المزيد من الديمقراطية النقابية لتوسيع مظلة العمل النقابي واستقطاب فئات جديدة للاستفادة من الخدمات النقابية والاتفاقيات الاجتماعية، ومنظمات أصحاب الأعمال لتقديم الدعم والتشجيع للمشروعات الصغيرة من خلال الاعتماد عليها في سلاسل الإنتاج والقيمة المضافة.

ومن ناحية أخرى أكدت التوصيات على ضرورة وضع أطر وطنية تتضمن أسس المتابعة والتقييم وآليات الحد من تمدد القطاع غير المنظم وانتشاره والتدابير الوطنية لمنع دخول أعداد إضافية إلى ميادين العمل في هذا القطاع، و ضرورة توفير مقومات وحوافز للانتقال الفعلي إلى القطاع المنظم، بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى خدمات الأعمال والتمويل والبنية التحتية والأسواق والتكنولوجيا وبرامج التدريب والمهارات، إضافة إلى ترويج مزايا الانتقال، وبمشاركة جميع أطراف الإنتاج.

منظمة العمل العربية:
تعد حقيبة تدريبية في مجال «تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية»

إيماناً من منظمة العمل العربية بأهمية وجود منظومة فعالة ومتكاملة لتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية باعتبارها أساساً وضماناً للتنفيذ العادل للأحكام الواردة في معايير العمل العربية، وإدراكاً منها بأن التغيرات الجذرية التي طرأت على عالم العمل خلال العقود القليلة الماضية، بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وآخرها الصحية، تتطلب حث الحكومات العربية وتحفيزها على إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الوطنية وأساليب التفتيش المتبعة لإنفاذ القوانين، والتأكد من مدى نجاعتها في تحقيق الامتثال الشامل للمنشآت الاقتصادية. فالتحولات الكبيرة التي طرأت على مكان وعناصر بيئة العمل، ليست إلا نتيجة للتطور التكنولوجي والثورة الرقمية في المقام الأول، وقد أدت إلى تكريس أنماط جديدة للعمل وتقنيات مستجدة، أوجدت علاقات

عمل غير تقليدية، وتسببت في تغير طبيعة المهن وعقود العمل، وفرضت مخاطر مهنية جديدة وناشئة؛ مما ضاعف من التحديات الموجودة أصلاً في الأنماط التقليدية وزاد من تعقيد مهام مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية.

وهذا ما دفع منظمة العمل العربية إلى إصدار الدليل التدريبي «**تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل**» ليكون إطاراً مرجعياً لكافة العاملين في أجهزة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، بغرض تطوير أداء فرق التفتيش ورفع كفاءتها وتأهيل المفتشين الجدد، وتمكينهم من التعامل مع الأنماط الجديدة للعمل.

وتتمثل أهداف هذا الدليل فيما يلي:

الهدف الشامل:

تدريب مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية وفقاً لمقاربة منظمة العمل العربية وتحسين ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية وتأمين بيئة العمل في المنشآت التي يتوفر بها أنماط عمل مستجدة من خلال تطوير أداء فرق التفتيش لمهامها في الأنشطة والمنشآت التي تستخدم واحداً أو أكثر من «أنماط العمل الجديدة».

الأهداف التفصيلية:

- التعرف على «أنماط العمل الجديدة» وما يمكن أن تسببه من مشاكل سلامة وصحة مهنية؛
- التعرف على معايير العمل الدولية والعربية ، ومبادئ السلامة والصحة المهنية .
- تحديث معلومات مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية لضمان بقاء المفتشين على دراية بأنماط العمل الجديدة و التكنولوجيات الجديدة والعمليات الصناعية المستجدة .
- تعزيز مهارات مدراء تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في الإدارة والعمل بموجب المعايير العربية والدولية والإجراءات الحديثة للتفتيش .
- تحديد احتياجات التفتيش على أنشطة ومنشآت تعمل بـ «أنماط العمل الجديدة»؛
- توفير نماذج وأدوات تفتيش على أنشطة ومنشآت تعمل بـ «أنماط العمل الجديدة»؛
- التواصل مع العاملين بقطاع التفتيش بالتوعية والتدريب والتعليم اللازمين؛
- تحقيق ظروف تفتيش مناسبة في بيئة مواتية،
- إعداد الأنشطة والمنشآت الاقتصادية ذات أنماط العمل الجديدة للتفاعل الإيجابي مع حالات الطوارئ بما يحقق المرونة والكفاءة والقدرة على تقديم خدمات يحتاجها المجتمع .
- إكساب مفتشي العمل القدرة على تكريس مبادئ العمل اللائق في إطار أنماط العمل الجديدة وتدريبهم لاكتساب هذه المهارات .

يركز التدريب الموجه إلى مفتشي العمل على قياس مدى الامتثال لأحكام القانون في الأنماط الجديدة للعمل، وما تشمله من أحكام من تقاضي الأجور بكاملها وأدلة ذلك، والمزايا العينية للعاملين، والالتزام بمنح العاملين الإجازات السنوية، والإجازات المرضية والتأمين على جميع العاملين وتطوير اللوائح الخاصة بالمنشأة لتشمل الأنماط الجديدة للعمل التي تستخدمها كل منشأة وحقوق والتزامات العاملين وفقاً لها ونماذج عقود العمل المستخدمة لذلك و كل ما يتعلق بالأنماط الجديدة للعمل وما يترتب على تفتيش العمل بموجبها .اجتماعات خبراء: لإصدار دليل تدريبي حول «تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل»

عقدت منظمة العمل العربية عدة اجتماعات مع نخبة من الخبراء العرب المتخصصين المكلفين بإعداد الدليل التدريبي «تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في الأنماط الجديدة للعمل» وبمشاركة فريق عمل منظمة العمل العربية، عبر منصة ZOOM الإلكترونية، بغرض التوصل إلى مسودة الدليل التدريبي النهائية والتي تمت

مناقشتها عبر ورشة عمل تفاعلية بحضور ممثلين عن إدارات التفتيش في كافة الدول العربية، لإبداء الرأي وإغنائها بالأفكار وإثرائها بالمناقشات؛ وذلك للخروج بنسخة نهائية تلبي احتياجات الدول العربية الأعضاء في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

العمل العربية تختبر الدليل التدريبي في ورشة عمل تفاعلية

اعتمدت منظمة العمل العربية أسلوباً تفاعلياً جديداً في اختبار مسودة الدليل التدريبي «تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل» لتقييم مدى فاعليته وتلبيته لاحتياجات الدول العربية؛ من خلال تنظيم ورشة عمل تفاعلية باستخدام تطبيق ZOOM على مدى يومي 22 - 23 نوفمبر 2020 ولمدة ساعتين ونصف، بحضور 37 مشاركاً يومياً ممثلين عن إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية من 15 دولة عربية (البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) وفريق العمل المعني في منظمة العمل العربية، لمناقشة نماذج الجلسات التدريبية المختارة من القسم التطبيقي في الدليل قيد الاختبار.

استعرض السادة الخبراء المشاركون في إعداد الدليل على التوالي: (الدكتور **نيازي مصطفى** والسيدة **حياة بن إسماعيل** والأستاذ الدكتور **جهاد أبو العطا**) على مدى يومي عمل محاور ورشة العمل من خلال مداخلات وعروض تقديمية، مستخدمين أسلوب العصف الذهني للسادة المشاركين، تمت ضمنها الإجابة على عدد من الأسئلة موضوع النقاش، وتفاعل الحضور بشكل إيجابي مع المواضيع المطروحة:

" الامتثال القانوني لأنماط العمل الجديدة وفق معايير العمل

العربية والدولية، وصعوبات التفتيش في الأنماط الجديدة للعمل، ومناقشة نموذج زيارة ميدانية لمنشأة تستخدم أحد أنماط العمل الجديدة"

كما قدم السادة المشاركون بعضاً من تجارب دولهم في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية خلال مداخلاتهم، وعرض السادة ممثلو وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل، من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية عرضاً تقديمياً مميزاً حول تجربتهم في مجال التفتيش الذكي، والتقييم الذاتي، وامتثال المنشآت خلال جائحة كورونا، استجابة لطلب المشاركين ورغبتهم في الاطلاع على التجارب العربية الرائدة.

هذا وقد خصصت ساعة كاملة في نهاية اليوم الثاني لمناقشة ملاحظات المشاركين العامة حول المحاور المدرجة في مسودة الدليل التدريبي؛ بغرض إغناء الدليل بالأفكار وإثرائه بالآراء؛ للتوصل إلى نسخة نهائية تلبي احتياجات الدول العربية الأعضاء في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

يمكن للقراء الأعزاء الاطلاع على الدليل التدريبي وتحميله من خلال الرابط التالي: https://alolabor.org/19682

فهذا الدليل التدريبي المتميز هو ثمرة جهود مشتركة بين الخبرات العربية ذات الاختصاص، وإدارات التفتيش في الوزارات المعنية الموقرة، وهو واحد من "حقيبة الأدلة" التي تعمل منظمة العمل العربية على إعدادها في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية ، وتتطلع المنظمة إلى أن تلبي هذه الحقيبة احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وتتسق مع تطلعاتهم في بناء قدرات الكوادر العاملة، وتعزيز العمل اللائق وتحقيق الامتثال الأفضل لمعايير العمل العربية والقوانين والتشريعات الوطنية.

«تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني لتوائم المهن المستقبلية»

في إطار مواجهة آثار فيروس كورونا ، التي أحدثت ضرراً بليغاً على أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري ، مما يستوجب إعادة النظر في تنمية المهارات وقدرات الكوادر البشرية من خلال البحث عن مناهج وطرق ووسائل جديدة للتعليم وبناء القدرات والمهارات وفقاً للمتطلبات الجديدة لسوق العمل التي بينت الأزمة التغيرات الكبيرة في أساليب العمل نتيجة الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل ، وفرض التباعد الاجتماعي بين البشر ، لذا نجد من الضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ، حيث استدعى أهمية التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات تطوير هذه المنظومة عن طريق التحول نحو التعليم الرقمي والتدريب الافتراضي للوصول إلى أوسع شرائح ممكنة من الفئات العاملة وبما يتوافق مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها كل دول العالم للحد من تفشي هذا الفيروس، وبالرصد وتحليل تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على كافة العوامل المؤثرة على قطاع العمل والعمال في الوطن العربي ، التي أحدثت ضرراً بليغاً على أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري ، مما استوجب إعادة النظر في تنمية المهارات وقدرات الكوادر البشرية من خلال البحث عن مناهج وطرق ووسائل جديدة للتعليم وبناء القدرات والمهارات وفقاً للمتطلبات الجديدة لسوق العمل ، والتي بينت الأزمة التغيرات الكبيرة في أساليب العمل نتيجة الإغلاق الكلي أو الجزئي

لأماكن العمل ، وفرض التباعد الاجتماعي بين البشر واستمرارًا لجهود منظمة العمل العربية – في هذا الصدد عقدت المنظمة الندوة التفاعلية حول « **المستجدات في أوضاع التعليم والتدريب التقني والمهني**»، وذلك يوم 25 نوفمبر– تشرين الثاني 2020 عبر تطبيق « زووم» وبمشاركة (164) مشارك من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربية،المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ، وعدد من الجهات المعنية بموضوع الندوة، فضلاً عن عدد من الخبراء المتخصصين.

افتتحت أعمال الندوة التفاعلية بكلمة من معالي الأستاذ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية ، ألقاها نيابة عنه السيد **مصطفى عبد الستار** المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل رحب فيها بالسادة المشاركين وأشار فيها إلى أهمية مواضيع ومحاور هذه الندوة في الوقت الراهن، حيث إن مسألة توفير اليد العاملة المؤهلة كمًا ونوعًا على رأس التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات، فالتغيرات والتحولات السريعة والمستمرة في مجال سوق العمل تفرض على القوى العاملة العربية أن تكون على قدر كبير من المرونة لاكتساب المهارات المهنية والتأقلم بسرعة مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة كما أكد في كلمته أن وطننا العربي يتميز دون سائر الأقاليم بثروة بشرية هائلة تضم نسبة عالية من الشباب، فمن الضروري التأكيد على أن هؤلاء الشباب يمثلون مصدر قوة وليس عبئًا على المجتمع، في حالة إيلائهم المزيد من الاهتمام وإكسابهم المهارات التي يحتاجها سوق العمل. وفي الختام تمنى التوفيق والنجاح لهذه الندوة المهمة، وأكد على الاستعداد التام والدائم لتقديم كل عون مخلص لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

تناولت النـدوة محوريـن رئيسيين ، حيث ناقش **المحـور الأول** «المستجدات الراهنة علـى منظومـة التعليـم والتدريـب التقنـي فـي ظـل الثـورة الرقميـة وتأثيـرات جائحة كورونـا»، قدمه السيد الدكتور **زياد جويلس الخبيـر** – المحلـي والدولـي لـدى مؤسسة التدريـب الأوروبيـة والمشـرف علـى إعـداد تقاريـر المؤسسـة حـول التعليـم والتدريـب وتشغيـل الشباب وتناول فيه بالشرح والتحليل التحديـات العربيـة الراهنـة أمـام منظومة التعليـم والتدريـب التقنـي والمهنـي جـراء تفشـي فيروس كورونا، وكيفيـة استجابة هذه المنظومة لهـذه التحديـات، والخطوات التي يمكـن للحكومـات اتخاذهـا في سيـاق هذه الأزمـة لبنـاء أسس لأنظمـة تعليـم وتدريب قويـة ومرنـة، فضـلاً عـن المهـارات التـي يحتاجهـا سـوق العمل خلال الفتـرة القادمة وسلـط الضوء علـى الدروس المستفادة من الممارسات السابقة وأزمة كورونا الحالية.

أما **المحـور الثاني** فناقش، «أثـر جائحة كورونا على الموارد البشرية العربية والمهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمـل خلال الفتـرة القادمـة» وقدمـه الأستـاذ **أسامة غنيم** المنسق العام لفريق « دعم تشغيل الشباب فـي منطقة البحر المتوسط «ومستشـار التعليم والتدريب التقني والمهنـي في المكتب الإقليمـي لليونسكو ببيروت ، وتنـاول فيه آثار تفشي فيروس كورونـا على القوى العاملة الحاليـة والمستقبليـة وحـدد أبـرز المهـارات الحاليـة والمستقبليـة المطلوبة، وذكر الدور الذي يجب ان تقوم به الـدول والمنظومات التربوية لمواكبـة المهارات الجديدة إلـى أن انتهـى بعرض بعض الاقتراحـات والمبـادرات لمواجهـة التحديات التي تواجه منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في سياق الجائحة.

انقسمت توصيات هذه النـدوة التفاعلية إلى قسمين، حيث دعت التوصيات في **القسم الأول** أطراف الإنتاج الثلاثـة إلـى توفير الدعـم الكافي والمناسـب للعاملين وتحديـدًا المتضرريـن مـن جـراء جائحـة فيروس كورونـا، وإعـداد نظام معلومـات متكامل لسـوق العمل مرتبـط بالمنظومـة التعليميـة والتدريبيـة يساعـد في زيـادة المقـدرة علـى التنبـؤ بالاحتياجـات المطلوبـة بسوق العمـل، كما أكدت التوصيات علـى أهمية صياغة استراتيجيـة للتعامـل مع الثـورة المعرفيـة الرقمية مع ضـرورة التوجه العلمي نحو الإبداع والابتكار واستخدام حـزم تحفيز لتعزيز مهـارات العاملين وإعادة تدريبهم وصقـل مهاراتهـم فـي المهـن المعرضـة لخطـر كبير بسبـب الأتمتـة ليصبحـوا أكثـر مرونـة وتوجهًـا نحـو المستقبـل ووضـع منهجيـة متكاملـة لسياسـات تنميـة المـوارد البشريـة تساعد فـي تطوير سياسـات التعليم والتدريـب التقنـي والمهنـي وفقـاً للأولويـات الجديـدة والمستقبليـة من المهـارات التنافسية للمهـن والوظائـف بأسـواق العمـل.

أما **القسم الثاني** من التوصيات فكان موجهًا إلى مؤسسات التعليـم والتدريب التقني والمهني فـي الوطـن العربـي ، حيـث دعـت التوصيـات مؤسسـات التعليـم والتدريـب إلـى اعتمـاد استراتيجيـة كاملـة للتحـول الرقمـي وإدراج العمـل فيها بالتدريـج لنصل بالعنصـر البشري إلـى أعلـى مستويـات الجاهزيـة لإدارة وتسيير العمليـات الرقميـة فـي كافـة المهـن ومختلـف المؤسسـات و تطويـر السياسـات والتشريعـات التـي تدعـم الاعتـراف بالتدريـب عـن بُعـد، واعتمـاده وفقًا للأولويات الجديـدة والمستقبلية ووضع معايير قياسية لخدمات التعليم والتدريب عـن بُعد، مع التنسيق مع جهات الاعتماد العربية والدوليـة المتخصصـة و توسيع مهمـة منظومة التعليـم والتدريـب التقنـي والمهنـي مـن مجـرد مهمة محـدودة لتوفير تدريـب للمهارات الخاصـة بالصناعة والمهـارات الخاصـة بالحرف إلـى مهمة أوسـع لتنمية المـوارد البشرية تشمل التعليـم والتدريب والتعلم مدى الحيـاة، كما أكـدت التوصيات علـى مؤسسـات التعليم والتدريـب التقني والمهنـي على أهميـة تقديمها منهجاً تدريبيـاً مبنياً على نظـام الكفايات المهنية والتوافق مع المعاييـر القياسيـة المهنية وتقنيـات التقييم الجديدة اللازمـة فـي مـكان العمـل.

حلقة نقاشية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشئون الاجتماعية)

يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية عادلة تلبي احتياجات المجتمع ، كما يسهم في مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا وذلك بتمكين الفئات الهشة وضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الطبيعية والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والابتكار في استخدام الموارد المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية، وتقديم مجموعة من الخدمات الأساسية وعلى رأسها الخدمات الصحية من خلال التعاضديات والتعاونيات الصحية والمؤسسات الاجتماعية، وحرصًا من منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشئون الاجتماعية على تعزيز جهود الدول العربية الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يسهم في القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وخاصة في مواجهة تبعات جائحة «كوفيد – 19»، تم تنظيم حلقة نقاشية حول «**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية في ظل الأزمات**»، من أجل إبراز المبادرات العربية الرائدة الخاصة به في الدول العربية وتسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الاقتصاد الاجتماعي في مواجهه الأزمات الراهنة والحد من آثارها السلبية وذلك في 2 ديسمبر – كانون الأول 2020.

افتتحت أعمال الحلقة النقاشية بكلمة من معالي السيد/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه المستشار / **عماد شريف** – مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي استهلها بالترحيب بالسادة المشاركين والحضور

معرباً عن سعادته بعقد هذه الحلقة النقاشية المهمة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، «إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية» والتي تحظى بمشاركة رفيعة المستوى من قيادات وممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وممثلي وزارات الشئون الاجتماعية بالإضافة إلى المنظمات العربية والدولية ذات الصلة لبحث دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية في ظل الأزمات، الأمر الذي يعكس أهمية موضوع الحلقة النقاشية والتطلع إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحد من الآثار السلبية التي خلفتها أزمة كورونا والتي قلصت بشدة الدخول والرفاهية وأفرزت في الوقت ذاته زيادة كبيرة في أعداد الفقراء والبطالة لا سيما وأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يتميز بطابع الإنسانية قادر على جسر الهوة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى التنمية المستدامة التي ننشدها جميعًا.

وأكد « **المطيري**» في كلمته بأن هذا اللقاء يأتي ضمن سلسلة من الفعاليات و الأنشطة والندوات التي تعكس انشغال المنظمة بالمتغيرات المتسارعة على المستويين العربي والدولي الناتجة عن تداعيات أزمة كوفيد – 19 وتأثيرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمنطقتنا العربية وما تفرضه علينا من ضرورة حشد كافة الجهود والتنسيق بين كافة الشركاء لوضع خطط واستراتيجيات وبدائل لمواجهة تداعيات هذه الأزمة اجتماعيًا واقتصاديًا، وأن نستعد لما بعد كورونا، وأن اجتماعنا اليوم من أجل وضع خطة عمل عربية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإبراز دوره في تعزيز و تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية ، من خلال توفير فرص عمل واستيعاب الفئات الهشة وغير النظامية والحد من البطالة و تحسين التعليم والصحة والبيئة والتنمية المجتمعية المحلية ، وتمويل المشروعات الصغيرة.

ولن يأتي ذلك إلا بترسيخ الحوار الاجتماعي لإرساء الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية في هذا المجال ، وتهيئة وضع استراتيجيات وآليات لتمويل هذا الاقتصاد بالشكل الذي يضمن تفعيله والتأكيد على ضرورة تحقيق رغبات ومتطلبات المجتمع المحيط به وتحقيق التنمية المستدامة.

متمنياً في نهاية كلمته تحقيق الأهداف المرجوة من

هذه الحلقة والوصول إلى مجموعة من التوصيات والنتائج التي ستكون محل الاهتمام والمتابعة.

هـذا وقـد ألقى سعـادة الوزيـر مفوض/ **طـارق نبيل النابلسـي** مدير إدارة التنمية والسياسـات الاجتماعية، كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي بدأ فيها بنقـل تحيات معالي السيد **أحمد أبـو الغيط** – الأمين العـام لجامعة الدول العربية، والسيـدة السفيرة الدكتورة **هيفـاء أبو غزالة** الأمين العـام المساعد رئيس قطاع الشـؤون الاجتماعية، وتمنياتهم لأعمال الحلقة النقاشية، بالتوفيق والنجاح، مقدماً الشكـر لمنظمة العمل العربية، على تعاونها الدائم والمثمر مع قطاع الشؤون الاجتماعية، بالأمانـة العامـة لجامعة الـدول العربيـة، ومجلس وزراء الشـؤون الاجتماعيـة العـرب، مؤكداً: نحرص دوماً على تنظيـم هـذه الفعاليـات بشـكل مشتـرك وفي إطـار من التكامل بيـن الأدوار بما يُعزز العمـل الاجتماعي التنموي العربي المشتـرك، وتعد هذه الفعالية الثانية التي ينظمها حول هذا الموضـوع الهام، بعد أن نظمنا سويًّا ورشة عمل حـول «الاقتصـاد الاجتماعـي والتضامن كآليـة للحد من العمـل الهش ولدعـم الاندماج الاجتماعـي»، بالجمهورية التونسية يومي 9 و 10 مايو 2018».

أكـد «**النابلسـي**» فـي كلمته علـى الآثـار السلبية التي خلفتهـا جائحـة كورونا على فئات المجتمـع ككل ولاسيما الضعيفـة والهشة منها، كمـا ازدادت نسب الفقر بمختلف أبعـاده وقـد توقعـت تقاريـر أمميـة، أن تخسـر المنطقة العربية جـراء ذلك 1.7 مليون وظيفة، وزيادة نسبة الفقر بنسبـة 1.2 %، ذلـك فضلاً عن الصراعـات والتحديات التـي تشهدها المنطقة العربية منذ سنـوات، وتأثير ذلك كلـه على المكتسبـات التنموية، ممـا قد يـؤدي أيضاً إلى تفتت الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات العربية، ودخولهم إلى براثن الفقر.

متمنيـاً في نهايـة الكلمة بأن تخـرج الحلقـة النقاشية بتوصيـات عملية قابلة للتنفيـذ وأن تسهم بشكل فاعل في ضمـان الحيـاة الكريمة للجميـع، وبما يتماشـى مع مبدأ خطة 2030، بأن لا يتخلف عن ركب التنمية أحد.

تناولـت الندوة ثلاثة محاور رئيسية ، حيث قدم المحور الأول سعـادة الوزيـر المفوض **طـارق النابلسـي**، تحت عنوان «جامعة الدول العربية آلية إقليمية لدعم الاقتصاد الاجتماعـي والتضامنـي»، تنـاول فيـه هـدف الاقتصـاد الاجتماعـي والتضامنـي كآلية للقضاء علـى الفقر متعدد الأبعـاد والتعريف بمنظومة جامعة الـدول العربية وكيفية عملها في المجـالات التنموية الاقتصاديـة والاجتماعية، وقـدم المحور الثانـي السيدة **منجيـة هادفي** – خبيرة فـي منظمة العمـل العربية حـول «الاقتصـاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي»،

ومـن خلال مـا تضمنته محـاور الورشة مـن مقترحات ومجمـل المداخلات والآراء التي قدمها السيدات والسادة المشاركون، تم التوصل إلى عدة توصيات من أهمها العمل على نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لدى كافة الفئات وعرض وتعميم التجارب الناجحة في هذا المجال للاستفادة منها وتعزيز دور الإعلام ليقوم بدوره التوعوي والترويجـي للاقتصـاد الاجتماعي والتضامنـي، بوصفه قطاعـاً يدعم تحقيق التنميـة المستدامة والعادلة وتعزيز أيضـاً دور الحوار الاجتماعي بين أطـراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسـات المجتمـع المدني لإرساء منظومـة الاقتصاد الاجتماعـي والتضامنـي ، كما دعـت التوصيـات منظمة العمـل العربية والأمانـة العامة لجامعة الـدول العربية – القطـاع الاجتماعي ، إلى الاستمرار في تنظيم سلسلة من الفعاليات المتخصصة، في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتثمين جهودهما في هذا الإطار والإسراع في تهيئـة وتحديث الإطـار التشريعي للاقتصـاد الاجتماعي والتضامني وبالشكل الذي يمكنه من أداء المهام المناطة بـه فـي تحقيـق التنميـة المتوازنـة بشقيهـا الاجتماعـي والاقتصـادي ، وإقـرار أداة معياريـة عربيـة «اتفاقيـة أو توصية خاصة بالاقتصـاد الاجتماعي والتضامني» بهدف تعزيـز دوره فـي تحقيق التنميـة المستدامة فـي مواجهة الأزمات.

منظمة العمل العربية، تناقش أثر عودة العمالة المتنقلة والمهاجرة إلى أسواق العمل

استمراراً لجهود منظمة العمل العربية في رصد وتحليل تداعيـات جائحـة فيروس كورونـا المستجـد علـى كافة العوامل المؤثرة في قطـاع العمل، عقدت المنظمة الندوة القومية حـول « أثر عودة العمالة المتنقلة والمهاجرة على أسـواق العمل» وذلك يـوم 8 ديسمبـر 2020، عبر تطبيق زووم، وبمشاركة (59) ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وعدد من الأطراف المعنية بموضوعات الهجـرة، فضلاً عـن عدد مـن الخبـراء المتخصصين، لتتناول بالبحـث والتحليل تداعيات جائحة فيروس كورونا على أحد الظواهر الإقليمية والعالمية المؤثرة في مسارات عرض العمل والطلب عليه والتي تنعكس بشكل مباشر على ديناميكية أسواق العمل، وهو العمالة المهاجرة والمتنقلة، حيث تناولـت الندوة أبعاد هـذه القضية علـى مستوياتها الدوليـة والإقليميـة، مـع التركيز على مـدى تأثيرها على أسـواق العمـل العربية وصـولاً لمقترحات تساعـد الدول العربية في مواجهة التحديات السلبية لجائحة كورونا على قطاع العمل.

بـدأت أعمال الندوة بكلمة لمعالـي السيد/ **فايز علي المطيـري**– المدير العام لمنظمـة العمل لعربية، ألقاها نيابةً عنه السيد/ **مصطفى عبد الستار**، المشرف على إدارة التنمية البشرية، والتـي استهلها بالترحيب بالسادة المشاركيـن والحضـور، وأشـار فيها إلـى أن تنظيم هذه الندوة يأتي ضمن مجموعة أنشطة وفاعليات تم برمجتها وتنفذهـا المنظمـة وفـق رؤيتهـا ومواكبتهـا للمتغيـرات المتسارعـة لأزمـة جائحـة فيروس كورونـا علـى جميع

قطاعـات العمل في الـدول العربية مؤكداً علـى أن قضية الهجـرة والتنقل دخلت في منعرجـات أكثر تعقيداً بظهور مستجدات طارئة، نتيجة تفشي وباء فيروس كورونا، والذي أدت تداعياته إلى متغيرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة والصحيـة، مما كان له أثـر سلبي كبير على قضايـا الهجـرة والتنقـل، انعكسـت بدورها علـى أسواق العمل العالمية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة، نظراً لمـا تمثلـه الهجرة مـن ركيزة مهمـة في التعـاون العربي والإقليمـي والدولـي لتحقيق تنمية اقتصاديـة واجتماعية واستخدام أمثل للموارد البشرية.

أكد « **المطيـري**» في كلمته على اهتمام منظمة العمل العربية بالقضايا المتعلقة بهجرة وتنقل القوى العاملة بين الأقطار العربية وتذليـل العقبات التي تواجهها، فأصدرت العديـد من الاتفاقيات والمواثيق بشأنها، وفي هذه الندوة تحـاول المنظمـة طرح قضيـة الهجرة والتنقـل بظروفها المستجدة مستهدفة أن تجعل لهذا الطرح دلالات متميزة، من خلال الوصول إلى مقترحات حلول والخروج بتوصيات استشرافية لبناء سياسـات اقتصادية واجتماعية جديدة للربط بين هذه المسألة القومية الحيوية وكيفية الاستفادة مـن عوائدهـا وخطط وبرامـج التنمية، متمنيـاً في ختام كلمته التوفيق والنجاح للندوة، لتعميم الاستفادة والخروج بتوصيات تمكن الدول العربية من مواجهة تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع قطاعات العمل.

ناقشـت الندوة محوريـن رئيسيين ، **المحـور الأول** «تأثيـرات جائحـة فيروس كورونـا علـى أنمـاط التنقل والهجـرة فـي الوطـن العربـي»، وقدمـه السيـد/ **جمال أغمانـي** الوزير الأسبق للعمـل والتكوين المهني بالمملكة المغربيـة، والـذي تنـاول فيه ملامـح الهجـرة بالمنطقة العربيـة كجـزء من حـراك الهجـرة العالميـة، وأنماطها السائدة وعدد من المقاربـات الدولية المؤثرة في تيارات الهجـرة والتنقـل خاصـة أن دول الوطن العربـي تفاعلت فيهـا عدة عوامل جعلت منها دولاً مقصداً للهجرة الدولية ومصدراً لها وعبور في آن واحد، وعرج على الآثار السلبية لجائحة كورونا وانعكاساتها علـى أوضاع العمالة المتنقلة والمهاجـرة ومـا سببته من فقـدان فرص العمـل، وتدنى مستويات الأجـور ونقص في التحويـلات المالية وتشديد قيود السفر والاختبارات الطبية للمهاجرين، أدت بدورها إلى ضغوطات وارتباك فـي أسواق العمل العربية، ثم قدم عدد من المقترحات تم الأخذ بها في التوصيات الختامية للندوة.

وناقشـ **المحـور الثاني** «أثر عـودة العمالـة المتنقلة والمهاجـرة على أسـواق العمل العربيـة» ، وقدمه الأستاذ الدكتـور / **طلال أبو ركبة** – أستـاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بدولة فلسطين والخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل، والذي تناول فيه عددًا من الموضوعات المهمـة المحيطـة بتأثيـر عـودة العمالة المهاجـرة على أسـواق العمل العربية، من حيـث أوضاع أسواق العمل قبل الجائحة وأثناء الجائحة وعددًا من التحديات الاقتصادية التـي تواجههـا الـدول العربية بفعـل الهبوط فـي الطلب المحلي والخارجي وتراجع التجارة واضطراب في الإنتاج وتراجـع في ثقة المستهلكيـن ، كما عرج على واقع العمالة المهاجـرة والمتنقلـة فـي ضـوء الأزمة، وعرض الآليات المقترحة لمواجهة التحديات الراهنة.

شملـت أعمـال النـدوة أيضـاً مداخلتيـن ، حيـث قدم السيد/ **محمـد العرادة**- اتحاد عمـال الكويت مداخلة أثنى فيها على ما تقوم به منظمة العمل العربية من سلسلة أنشطة وبرامـج متخصصة عن تأثيـرات جائحة فيروس كورونا على جميع العوامل المحيطة بقطاع العمل في الدول العربية، ونوه عما تقوم به دولة الكويت من تحديث وتطوير مستمر فـي التشريعـات القانونيـة والإجـراءات الإدارية المنظمـة لحركة العمالة المتنقلـة والمهاجرة، وبمشاركة ومتابعة اتحاد العمال، لما فيه صالح قطاع العمل، وجاءت المداخلـة الثانيـة مـن السيد **سـليم حمـدان** – اتحاد عمـال فلسطيـن شكـر فيهـا إدارة المنظمة علـى سرعة تلبيتهـا لتنفيذ أنشطة تطرح من خلالهـا تأثيرات جائحة فيروس كورونا على قطاع العمل وتحاول من خلالها تقديم مقترحات تساعد الدول العربية في مواجهة الآثار السلبية للأزمـة ، مشيراً إلى الانتهـاكات التي يتعرض لها العمال الفلسطينيـون في الداخـل، وأكد في نهايـة مداخلته على ضرورة تفعيـل اتفاقيات العمل العربية بشأن تنقل العمالة العربية.

فـي ختام النـدوة وبعـد العروض التـي قدمهـا السادة الخبراء ومداخـلات ومناقشات المشاركيـن التوصل إلى عدد مـن التوصيات أكـدت على أهمية تفعيـل الاتفاقيات الثنائيـة للاستخدام المنظم للعمالة بيـن الدول العربية، وأهميـة المتابعـة الدورية لهـا على ضوء تطـورات أسواق العمـل العربيـة ومتطلباتهـا فـي ظـل تداعيـات جائحـة كورونـا، كما دعت الـدول العربية لتفعيـل اتفاقيات العمل العربـي خاصـة تنقل الأيـدي العاملة العربية مـع صياغة استراتيجيـات وطنيـة متكاملـة أو إعـادة النظـر فـي استراتيجياتهـا متضمنـة الدروس المستفـادة من جائحة (كوفيد- 19) ودعـوة الدول العربية أيضاً لاحتواء الوضع وتوفيـر الحمايـة اللازمة لهـذه الفئات في ظـل تأثيرات جائحة (كوفيـد- 19) لتشمل الجهود في توفير الخدمات والمعلومـات للمجموعات المختلفة مـن العمالة المهاجرة بمـا في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقـة وكبار السن والأسر التي تعولها الإناث.

حثـت التوصيات الدول العربية علـى النهوض بالتجارة البينيـة بما يسهم في بناء السـوق العربية المشتركة مما يسهم في رفع التحديات المطروحة، والعمل على استبدال سلاسل القيمة الأجنبية بأخرى عربية، والعمل على توفير سبـل الاستثمـارات الوطنية والعربيـة للمهاجرين وتعزيز آليـات الاتصـال عن بُعـد لمساعدة المهاجريـن وخاصة الراغبين في العودة إلى ديارهم وإعلامهم بتطورات قيود التنقل طـول الوقت ، وأكدت على دعـوة النقابات العربية علـى تبني مقاربات شاملة في التعامل مع العمالة العائدة، وفتح المجال أمامهم للانخـراط في صفوفها والاستفادة مـن خبراتهـم وتأطيرهـم ، والعمل على تشجيـع وتحفيز القطاع الخاص للتوجه لتشغيل العمالـة العربية العائدة، وتوفير المعلومات حـول الكفاءات المتوفرة وتخصصاتها وخبراتها، وتسهيل سبل إتمام عمليات التشغيل وفق آليات واضحة ومعلنة في هذا المجال.

منظمة العمل العربية تعقد اجتماعات الدورة «41» للجنة الخبراء القانونيين

عقدت لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية اجتماعات الدورة (41) يومي 23 – 24 ديسمبر كانون الأول 2020 عبر المنصة الإلكترونية المرئية والتي تعقد كل عام ، حيث افتتح أعمال الدورة سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية الذي رحب بأعضاء اللجنة مؤكداً على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في سبيل تحسين شروط وظروف العمل وأهمية النشاط المعياري العربي في توحيد التشريعات العمالية العربية منوهاً إلى أهمية الاستفادة من المعايير في مواجهة الأزمات التي تواجهه أسواق العمل العربية.

واستناداً لنظام العمل بلجنة الخبراء القانونيين انتخبت اللجنة السيد / **محمد كشو** (الجمهورية التونسية) رئيساً للجنة الخبراء القانونيين.

وقد قامت اللجنة بدراسة التقارير السنوية للدول الأعضاء حول اتفاقيات العمل العربية ومستقبل معايير العمل العربية في ظل الأزمات، وقد أصدرت اللجنة في ضوء الحوار والنقاشات التي دارت عدد من التوصيات من بينها إصدار أداة معيارية حول «تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في ظل الأزمات»، وقد وجهت اللجنة في ختام أعمالها الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على دعمه المستمر لأعمال اللجنة، كما وجهت الشكر لأسرة منظمة العمل العربية على جهودها المستمرة طوال العام من خلال حجم الأنشطة الكبيرة التي نفذتها خلال العام رغم الظروف الصعبة، وعقد العديد من الدورات والندوات التي رصدت من خلالها آثار وتداعيات كورونا على مختلف قضايا العمل واقتراح سبل مواجهة الأزمة وبما يحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي.

منظمة العمل العربية تعقد اجتماعات الدورة التاسعة عشر للجنة شئون عمل المرأة العربية

عقدت منظمة العمل العربية يوم الأربعاء الموافق 2021/1/27 ، اجتماع الدورة التاسعة عشر للجنة شؤون عمل المرأة العربية بمشاركة 16 من عضوات اللجنة وسعادة السفيرة / **سناء زايد** مستشارة اللجنة وبحضور فريق عمل منظمة العمل العربية ، عبر منصة ZOOM الالكترونية.

افتتحت أعمال اللجنة بكلمة سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها نيابة عنه المستشار / **إسلام سناء** – المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية ، والتي رحب فيها بالسيدات عضوات اللجنة وأكد فيها على اهتمام المنظمة ودعمها الدائم لأنشطة لجنة المرأة وحرصها على تنفيذ أنشطتها في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم

جراء تداعيات أزمة جائحة كورونا والتي تضع مسئولية مضاعفة على السيدات ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة في عضوية لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دعم وتعزيز النساء العاملات العربيات والحفاظ على حقوقهن المكتسبة في دولهن ووضع الآليات والتدابير اللازمة لحماية الفئات الاكثر هشاشة على سلم أولويات الدول العربية عند التخطيط ورسم سياسات التعافي من الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

قدمت منظمة العمل العربية وثيقة بنود الاجتماع لمناقشة أهم وأحدث الموضوعات الخاصة بقضايا عمل المرأة العربية في ظل الأوضاع الراهنة ، حيث ناقشت اللجنة أوضاع النساء العاملات في ظل الأزمات من خلال ورقة عمل رئيسية قدمتها الأستاذة الدكتورة **وفاء جعفر المهداوي** أستاذة التنمية المستدامة في كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية ، قدمت من خلالها مجموعة الإجراءات الواجب اتباعها على المدى المتوسط البعيد من أجل التخفيف من تداعيات الأزمة على المرأة العربية خاصة في ظل تركز عمل النساء في القطاعات الأكثر تضرراً خلال الأزمات ، هذا وقد قامت اللجنة بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطارأهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال الاستماع إلى تقارير ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة في عضوية لجنة شؤؤون عمل المرأة العربية حول جهود بلدانهن في تنفيذ أهداف الاستراتيجية والتي شهدت بعض البطء في بعض الدول العربية نتيجة الأزمة والأزمات المركبة التي تعيشها بعض الدول العربية خاصة في حالات النزاع والصراع والانقسامات الداخلية .

من الجدير بالذكر أن اللجنة ناقشت من خلال عرض قدمته الأستاذة / **رانيا فاروق** – رئيسة وحدة المرأة بمنظمة العمل العربية موضوع «الاقتصاد الرقمي : تحديات وفرص أمام المرأة العربية» وانتهت إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للإدماج الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين على الإنترنت من خلال تطوير التشريعات والسياسات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية ، كما أطلقت اللجنة دعوة إلى مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتخصيص برامج مرنة تستهدف رائدات الأعمال والعاملات في التجارة الإلكترونية .

وفي ختام الاجتماع قامت الأمينة العامة للجنة والعضوات بتقديم خالص الشكر والتقدير لسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية على دعمه الدائم والمستمر لأنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية وحرصه على توفير كافة مقومات نجاحها في تحقيق أهدافها للوصول إلى تمكين المرأة العربية في كافة المجالات ، متمنيات لسعادته ولمنظمة العمل العربية دوام التقدم والازدهار .

المطيري في الدورة الأربعين للجنة الحريات النقابية، يؤكد على دورها في تعزيز الحوار الاجتماعي

استناداً لقرار مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته العادية (93) بتاريخ 24 أكتوبر / تشرين الثاني 2020 بشأن تمديد عمل لجنة الحريات النقابية إلى حين انعقاد الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي وذلك نظراً للظروف الخاصة بجائحة كورونا وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي، عقدت اللجنة دورتها الأربعين يوم الأربعاء الموافق 24 فبراير / شباط 2021 عبر منصة زووم.

شارك في أعمال اللجنة كل من **محمد عبد الرزاق عبد الكريم** – حكومات جمهورية العراق، الدكتور/ **عبد الستار عشرة**- أصحاب الأعمال/ جمهورية مصر العربية ، الدكتور/ **مبارك فهاد العازمي** – حكومات/ دولة الكويت الدكتور/ **محمد بطي ثاني الشامسي** – عمال/ دولة الإمارات العربية ، الأستاذ/ **جبالي محمد المراغي**- جمهورية مصر العربية ، المهندس/ **يوسف عبد الكريم** – جمهورية السودان، السيد/ **سعد الدين حميدي صقر**- جمهورية لبنان ، تضمن جدول أعمال الدورة الأربعين تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

افتتح أعمال اللجنة سعادة السيد/ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، بكلمة أكد فيها على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في تعزيز الحوار الاجتماعي والنهوض بعلاقات التعاون بين أطراف الإنتاج مشيراً إلى أن انعقاد اللجنة يأتي في ظل ظروف صعبة وأزمة عالمية أوجدتها جائحة كورونا، وما أفرزته الأزمة من تغيرات سلبية اقتصادياً واجتماعياً وما نتج عنها من آثار وتحديات تحتاج إلى حوار اجتماعي تشارك فيه كافة الشركاء الاجتماعيين لمواجهة آثار الأزمة وسبل التعامل معها، كما أكد المدير العام على أهمية تكريس الثقافة العمالية النقابية بهدف تكوين كوادر عمالية مثقفة وقادرة على تحقيق صالح الطبقة العاملة والحفاظ على مكتسباتها وبحيث تكون النقابات شريكاً في تحمل المسؤولية في هذا الظرف الاستثنائي من خلال وضع صيغ للتنسيق وآليات للتشاور والحوار الاجتماعي لتحديد

أهـداف واعية تعبـر عن دور التنظيمـات النقابية في مجابهة الأزمات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رحب السيد/ **جبالـي محمد المراغي** – رئيس لجنة الحريـات النقابيـة بالسـادة المشاركين ووجه الشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الثلاثة ودعـم وصيانـة الحقـوق والحريات النقابيـة، خاصة خـلال أزمة كورونـا وتداعياتهـا السلبيـة على حقوق العمـال رغـم الجهود التـي تبذلها العديـد من الدول العربية لاحتواء الأزمة.

باشرت اللجنـة أعمالها استناداً إلـى نظام عملها، وفي إطـار الأحكام التـي نص عليها الميثـاق العربي للعمل ودستـور منظمة العمل العربية والتي تنص على احترام مبـادئ والحريات والحقـوق النقابية وكذلك الدساتير والقوانيـن الوطنية والاتفاقيـات والمواثيق الدولية والعربيـة، بشأن الحقـوق والحريات النقابية والمبـادئ التـي استقـرت نتيجـة التطـور التاريخـي للحركة العمالية العربيـة والدولية والتي تؤكد على أن الحـوار الاجتماعي يعد أفضل وسيلـة لإرساء التوازن بين الشركاء وتعزيز التماسك الاجتماعي وأن النهوض بالحقـوق والحريات النقابية يخلـف أثراً إيجابياً على القـدرة التنافسيـة ويعـزز المشاركـة المجتمعية في تحمـل المسؤولة وصنع القـرار ويزيد من القدرة على مواجهـة التحديـات والتغلـب عليهـا ويرسـخ مسيرة العمـل النقابـي وأن الحقوق والحريـات النقابية هما جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتعزيزهما هدف من أهداف المنظمة وفقاً لما نص عليه دستورها.

وفـي ضـوء الحـوار والمناقشات التـي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادهـا الأربعين توصلت اللجنة إلـى التوصيـات التالية: إدانـة الانتهـاكات المتكررة للحقـوق والحريـات النقابيـة فـي فلسطيـن من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة منظمة العمل الدوليـة بتكثيـف جهودها مـن أجل وقـف اعتداءات وممارسـات الاحتـلال اللاإنسانيـة واحتـرام حـق الإنسـان في العمل في ظـروف آمنة التزامـاً بمعايير العمل الدولية، الإشادة بجهـود منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي، وتسخير كافة جهودها لدعم استجابات الدول الأعضاء نحو الحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية فـي ظل الأزمة الراهنة والتحديات الجسيمة التي تمر بهـا الـدول العربية، وبمـا يحقق الاستقـرار والسلام الاجتماعـي، دعوة أطراف الإنتـاج في كل دولة عربية لتعزيز الحـوار الاجتماعي والسعي للتفاهم المشترك فـي مختلف القضايـا، وبما يهدف إلـى الحفاظ على فرص العمل وحقـوق العمال والحفـاظ على استقرار سـوق العمل واستدامته، كما دعـت اللجنة الاتحادات العماليـة القطرية ومنظمات أصحـاب الأعمال لأخذ دورهـا فـي المشاركة فـي النشاط المعيـاري العربي والدولـي، وخاصـة المشاركـة بآرائهـم عنـد إعـداد التقاريـر الدورية السنوية ودعـت المنظمات النقابية إلى توسيع مشاركـة وتمثيل المرأة العاملة العربية في مجالـس إدارتها على كافة المستويـات القيادية، كما دعـت اللجنة فـي توصياتها الـدول العربية لمد مظلة قوانيـن العمـل والضمـان الاجتماعي وحـق التنظيم النقابـي ليشمل عمال الزراعـة والعاملين في القطاع غيـر المنظم نظـراً لكونهم مـن الفئـات الهشة التي تأثـرت بشدة من أزمة كورونـا وباعتبار ذلك حقًا من الحقوق الأساسية في العمل.

ودعت الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحقوق والحريات النقابيـة والاتفاقيـة العربية رقـم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية للتصديق عليهما.

مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته الرابعة والتسعين يكلف مكتب العمل بتقديم شكوى إلى لجنة المعايير لمنظمة العمل الدولية حول الاعتداءات والممارسات التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاه حقوق العمال بدولة فلسطين

عقـدت منظمـة العمـل العربيـة الـدورة «94» لمجلس إدارتهـا يـوم السبـت الموافـق 6 مارس / آذار 2021 ، بمشاركـة السيـدات والسـادة أعضـاء فريـق الحكومات (الجزائر-السودان-الكويت-مصـر) والسـادة أعضـاء فريـق أصحاب الأعمـال (البحريـن- العـراق) والسادة أعضاء فريـق العمـال (الأردن –الإمـارات –البحرين) والسيـدات والسـادة المراقبيـن مـن الجهـات التاليـة: (الأمانـة العامـة لجامعة الـدول العربية –هيئـة الرقابة الماليـة والإدارية-اتحاد الغـرف العربية-الاتحاد الدولي لنقابـات العمال العرب-المكتب التنفيـذي لمجلس وزراء العمـل ومجلـس وزراء الشـؤون الاجتماعية بـدول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية –منظمة العمـل الدولية) وبحضور معالي السيد وزير العمل الفلسطيني.

افتتـح أعمـال الاجتمـاع سعـادة السيـد / **فايـز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد الدكتور**محمـد بطي الشامسـي** – نائـب رئيس مجلس الإدارة عن فريق العمال /دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخـلال الجلسـة الافتتاحية رحب سعـادة المدير العام لمنظمـة العمل العربية في كلمته بالسـادة أعضاء مجلس إدارة المنظمـة مقدمـاً الشكـر والتقديـر للسـادة رئيس وأعضـاء مجلس الإدارة، لتلبيتهم الدعـوة للمشاركة في فعاليـات الـدورة العاديـة "94" لمجلس الإدارة عبـر

المنصـة الإلكترونية نظـراً لاستمرار العمـل بالإجراءات الاحترازية والتباعـد الاجتماعي ، ثم قدم خالص التهنئة لمعالي السيد / **أحمد أبو الغيط** بمناسبة تجديد ولايته كأميـن عام لجامعة الدول العربية لفترة جديدة، كما قدم الشكـر لمعالي السيدة مريم عقيل العقيل، رئيس المجلس فـي دورته السابقـة على جهودها المقدرة خـلال ترؤسها لأعمال الدورات الماضية للمجلس .

كمـا أشار «**المطيـري**» في كلمتـه إلـى أن الإجراءات الاحترازيـة الصحية الصارمة التـي اتخذتها دول العالم للوقايـة مـن تفشي جائحـة كورونـا وللحد مـن انتشارها كان لهـا تداعيـات وآثار عديدة امتدت لتؤثـر على أنشطة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ورغم هذا الظـرف لم تقف منظمة العمـل العربية مكتوفة الأيدي بل شرعـت في البحث عن وسائـل بديلة لتنفيذ أنشطتها عبر منصـات التواصل، حيث شملت أنشطتهـا مختلف قضايا العمـل والعمـال، واستفاد منهـا كافة أطـراف الإنتاج في الوطن العربي.

كمـا استنكـر سعادتـه مـا تقوم بـه سلطـات الاحتلال الإسرائيلـي منـذ سنـوات طويلـة مـن هجمـات شرسـة واعتقـالات واعتداءات على ممتلـكات الشعب الفلسطيني الشقيـق وعلى حقوق العمال فـي فلسطين المخالفة لكافة المبادىء والشرائع والمعايير العربية والدولية .

هـذا وتوجـه بالتهنئـة إلـى معالـي الدكتور/ **نصـري أبـو جيشـ** – وزيـر العمـل بدولـة فلسطيـن، لإطـلاق الاستراتيجيـة الوطنيـة للتشغيـل ، خلال المؤتمـر الأول للحـوار الاجتماعي الـذي عقد يومـي 3–4 مارس 2021، والذي شارك فيه سعادة الأستاذ **فايز المطيري**، مؤكداً أن تطبيـق الاستراتيجية خـلال الخمس سنوات القادمة؛ سيعمل على تخفيض معدلات البطالة المرتفعة والحد من الفقـر، وسيوفر فرص عمل جديـدة للعمال ويدعم أسواق العمـل في دولة فلسطيـن ، و سيسهم في تجـاوز الأزمات التي خلفتها الجائحة بأسرع وقت ممكن.

وعبـر «**المطيري**» في ختام كلمتـه عن تمنياته للجميع بمشاركـة مثمـرة وفاعلة تثري المناقشـات الهادفة حيال المسائـل المطروحة على جدول الأعمـال الحافل بالعديد مـن المسائل والموضوعـات الهامة ذات الصلـة بأنشطة عمـل المنظمة، ذات الصلـة بقضايا العمـل والعمال في الوطن العربي وبأعمال المؤتمر القادم في دورته «47».

وقد تولى السيد الدكتور **محمد بطي الشامسـي** نائب رئيس مجلس الإدارة عن فريق العمال، مهام رئيس مجلس الإدارة للدورة 94 وألقـى كلمة رحب فيها بالسادة أعضاء مجلس الإدارة، و بسعادة السيد **المدير العام** للمنظمة، والسادة المراقبين، متمنياً لأعمالها أن يسودها أجواء من الأخوة والتعـاون وروح الفريق الواحد، للوصول إلى أفضل

النتائـج وأن تُتـوج بتوصيات وقـرارات عمليـة، كما تقدم بالشكر والامتنان لمعالي السيدة / **مريم عقيل السـيد هاشم العقيل**، رئيس المجلس السابق، على الجهود التي بذلتهـا خـلال ترؤسها أعمال المجلـس الموقر في دوراته السابقة والتي كان لها الأثر الطيب في إنجاح أعماله. ونوه إلـى الظروف التي تنعقـد فيها هذه الـدورة وآثار جائحة كوفيـد – 19 علـى دول العالم، والتداعيـات الكبيرة التي شملت مناحي الحياة المختلفـة الاقتصادية والاجتماعية وتفاقـم العديد من الأزمات، خاصـة زيادة معدلات الفقر والبطالـة والفئـات الهشـة والضعيفة، وأفـرزت تحديات إضافية أثقلت كاهل الدول، وخاصة الدول العربية.

كمـا استعرض "**الشامسـي**" أهم بنود جدول الأعمال ومنهـا تقريرعـن أوضـاع عمـال وشعـب فلسطيـن فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة ، وعـدداً مـن الموضوعات؛ كمتابعـة تنفيـذ قـرارات المجلـس الموقـر فـي الـدورة العاديـة (93) ومناقشة بعض المسائـل المالية والإدارية واستعراض عدد من التقارير الفنيـة الصادرة عن بعض اللجـان النظامية، إضافـة إلى استعراض البند المتعلق بتعديـل جدول أعمـال الدورتين العاديتيـن (47 – 48) لمؤتمـر العمل العربي، والتـي حالت الظروف الراهنة عن عقدهمـا فـي موعدهما، فضـلاً عن استعراضـه لأنشطة وإنجـازات منظمـة العمـل العربيـة بين دورتـي المجلس (93 – 94) وغيرها مـن المسائل. هذا وأكد على أهمية تطـورات القضية الفلسطينيـة والتذكير دائمًـا بعدالتها، باعتبارهـا قضية العرب الأولى. مؤكـداً على أن المجلس يدين كافة أعمال الاستيطـان ومصادرة الأراضي بالقوة، وكافة أشكال التطهير العرقي والتهجير والإخفاء القسري التي يتعرضـ لها الأشقـاء الفلسطينيون، داعيـاً للوقوف صفًا واحدًا مع الشعب الفلسطيني ودعمه حتى ينال جميع حقوقه المشروعة، التي كفلتهـا جميع الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية.

هذا وأكد المجلس في قراراته على قرارات مجلس الإدارة ومؤتمر العمل العربي بشأن دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربيـة إلى دعم الصنـدوق الفلسطيني بكافـة الأشكال المادية والعينية ، والدعوة إلى إضافة ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية والمتعلق بتقرير لجنة تقصي الحقائق عـن فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ضمن جدول الأعمـال الدائم لمؤتمر العمل الدولي بهدف مناقشتـه ووضع آلية زمنية لتنفيذ كافة التوصيات الواردة في هذا التقرير وتكليف مكتـب العمل العربي بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثـة بدولة فلسطين لتقديم شكوى إلى لجنـة المعايير لمنظمة العمـل الدولية حـول الاعتداءات والممارسات التـي تمارسها سلطات الاحتلال تجاه حقوق العمال بدولة فلسطيـن لبحثها خلال مؤتمر العمل الدولى وإصـدار قرارات من قبل منظمة العمـل الدولية لمواجهة هـذه الممارسـات اللاإنسانيـة التزامًـا بمعاييـر العمـل الدوليـة في هذا الشأن ، كمـا وجه المجلس الشكر للمدير العـام لمكتب العمـل العربـي ومساعديه وكافـة العاملين بالمكتـب والمؤسسات التابعـة للمنظمة على جهودهم في تنفيـذ أنشطة وبرامـج المنظمة، مع الإشـادة بالفعاليات والأنشطـة الهامة التي نفذتها المنظمة خلال تلك الفترة من خلال المنصات الافتراضية .

دورة تدريبية حول «معايير العمل العربية» نفذتها منظمة العمل العربية لصالح الكوادر النقابية للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين

بناءً على طلب من الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين من مكتب العمل العربي بتنظيم دورة تدريبية حول «معايير العمل العربية» لصالح الكوادر النقابية للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بمملكة البحرين، نظمت منظمة العمل العربية دورة تدريبية يوم الأحد الموافق 28 / مارس – آذار 2021 من خلال المنصة الإلكترونية ZOOM .

شارك في افتتاح فعاليات هذه الدورة معالي السيد/ **جميل حميدان** وزير العمل والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين ومعالي السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد/ **يعقوب يوسف محمد** رئيس المجلس التنفيذي للا الحر لنقابات عمال البحرين. بالإضافة إلى عدد كبير من السيدات والسادة أعضاء الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.

أكد الجميع من خلال مداخلاتهم على أن موضوع «معايير العمل» العربية يُعد من الموضوعات الهامة التي تدخل ضمن مجالات عمل المنظمة وأهدافها الأساسية المحددة لها في الدستور، حيث تبرز حيوية النشاط «المعياري» في كونه يتعلق بمسألة شديدة الأهمية للدول العربية، فهو يُعنَى بصياغة ووضع «معايير عمل عربية» نموذجية، تراعي في المقام الأول خصوصيات الدول العربية وأوضاعها الاجتماعية، كما تضع تلك المعايير أمامها وتتيح لها الاقتباس والاستفادة منها والاسترشاد بالأحكام الواردة فيها، أثناء سن تشريعاتها وقوانينها المحلية ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، على اعتبار أنها تنص على «الحدود الدنيا» من الحقوق التي ينبغي الإقرار بها للعاملين في القطاعين "العام والخاص".

كما تضمن لهم توفير مستويات محددة ومعقولة من العمل اللائق «المجزي والمنتج» ومستويات معيشية مناسبة، ضمن بيئة عمل لائقة، وشروط وظروف عمل مواتية، توفر وتؤمن لهم متطلبات الصحة والسلامة المهنية، وحد أدنى من الأجور يوفر حياة كريمة، ومعاشات تأمينية تعين على نوائب الدهر والشيخوخة والعوز، وفوق ذلك فهي تُعنَى «على المدى الطويل» بالنهوض بتشريعات العمل العربية، وتطويرها وتوحيدها والارتقاء بها إلى مستويات عليا ومتماثلة، وصولاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين البلدان العربية، وتحقيق التنمية المستدامة، والرفاه للمواطن العربي.

هدفت الدورة إلى تدريب أعضاء الاتحاد وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء الوعي النقابي، والقيام بدورهم الإيجابي في تعزيز علاقات العمل، كما تضمنت عددًا من المحاور حول معايير العمل العربية: أهدافها - خصائصها - مراحل إعدادها - وسائل متابعتها. الالتزامات المترتبة على الدول بشأن معايير العمل ودور معايير العمل في توفير الحماية والحقوق الأساسية للعاملين، حيث قام السيد المستشار/ **محمد كشو** خبير تشريعات العمل ومعايير العمل العربية والدولية ورئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية بالشرح والتحليل لمحاور الندوة.

ندوة الحوار الاجتماعي تؤكد على التمسك بحق المفاوضة الجماعية في أماكن العمل باعتبارها من الحقوق الأساسية للعمل

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والإقليمية التي ألقت بظلالها على واقع المنطقة العربية وخاصة أسواق العمل التي شهدت تطورات متسارعة على مستوى حجم الوظائف ونوعيتها وشروط وظروف وبيئة العمل ، وآليات العمل وأنماطه ، وتأثير كل ذلك على علاقات العمل وقد أكدت أزمة كورونا أهمية الحوار الاجتماعي كأداة فعالة للتشاور والسعي للوصول إلى حلول مناسبة حول مختلف القضايا بشكل يراعي مصالح كافة الأطراف.

وانطلاقًا من دور منظمة العمل العربية ذات التمثيل الثلاثي لأطراف الإنتاج الثلاثة الذي يجسد الحوار الاجتماعي ويعمل على تكريسه كآلية للحوكمة الرشيدة وإدارة الأزمات، وعملها الدائم من خلال معايير العمل العربية في دعم قضايا أطراف الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول للأزمات التي تتعرض لها أسواق العمل العربية واقتراح التدابير للحد من آثارها السلبية .. لذا ارتأت منظمة العمل العربية (إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي لإدارات العمل والتشغيل في تونس) عقد الندوة القومية حول **«الحوار الاجتماعي ودوره في تنظيم أسواق العمل في ظل الأزمات»** يوم 7 أبريل – نيسان 2021 بمشاركة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لمناقشة سبل مأسسة الحوار الاجتماعي ودعم آلياته لمواجهة الأزمات .

هدفت الندوة إلى تعزيز دور الحوار الاجتماعي وتوسيع مجالاته وموضوعاته لتشمل مختلف قضايا العمل والتنمية في أوقات الأزمات وناقشت محورين هامين (دور الحوار الاجتماعي في تطوير تشريعات وبيئة العمل في البلدان العربية ، وإرساء الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم أسواق العمل في ظل الأزمات).

افتتحت الندوة بكلمة لمعالي السيد/ **فايز علي المطيري**– المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه الأستاذ/ **إسلام سناء** – المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية والتي رحب خلالها بالمشاركين والسادة الخبراء وأكد على أن الثلاثية التي تقوم عليها المنظمة والحوار الاجتماعي هما الآليتان الأكثر نجاعة في بناء منشآت قوية وقطاعات أكثر إنتاجية وفعالية واقتصادات أكثر

عدلاً وكفاءة، حيث تعملان على تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتحسين شروط وظروف العمل ومن ثم تحقيق العدالة والسلم الاجتماعيين، وأشار إلى المبادئ الأساسية التي تضمنها إعلان مبادئ بشأن الحوار الاجتماعي في البلدان العربية والتي تهدف إلى ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي وبناء أطر وطنية جديدة وتعزيز الأطر القائمة وذلك بتفعيل دورها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بما يدعم قدرتها على الصمود.

نوقش في الجلسة الأولى محور دور الحوار الاجتماعي في تطوير تشريعات وبيئة العمل في البلدان العربية، حيث قدم الدكتور/ **مجدي عبد الله شرارة** ورقة عمل حول «إرساء الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم أسواق العمل في ظل الأزمات» أكد فيها على أهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق التوازن في علاقات العمل من خلال قدرته الحفاظ على حقوق العمال دون الإخلال بالنمو الاقتصادي للمؤسسة أو المساس بمتطلبات التنمية واستدامتها ، وهو ما يعني أن التركيز على الحوار الاجتماعي سيسهم في التعافي من آثار الأزمات، لأهميته في ضمان أجور عادلة، وتأمين الحماية الاجتماعية، وفتح سبل الاستثمار، لمواجهة البطالة والنهوض بالاقتصاد العربي.

أما الجلسة الثانية عرض خلالها معالي الدكتور / **حافظ العموري** ورقة عمل، «دور الحوار الاجتماعي في تطوير تشريعات وبيئة العمل في البلدان العربية»، والتي وضح خلالها الثغرات التي كشفت عنها جائحة «كورونا» والمتمثلة في ضعف قدرة معظم البلدان العربية على مواصلة تشغيل مؤسساتها عن بُعد ، وأكد على أدوارجديدة لأطراف الإنتاج الثلاثة في تنظيم العملية الإنتاجية بعد الجائحة ، كما ناقش آثار الثورة الرقمية وأنماط العمل الجديدة على أسواق العمل ، والذي من شأنه أن يحدث تغييرات أساسية ومتسارعة في علاقات وتشريعات العمل في الوقت الذي يتأكد فيه أن هياكل وأنظمة الحوار الاجتماعيّ هي الآلية الأكثر سرعة وفعالية ومرونة ضمن وسائل تطوير ما ورد في تشريع العمل ، أو سدّ الفراغات في هذا التشريع بما يتواكب مع التغيرات الحديثة .

من خلال ما تضمنته محاور الندوة من مقترحات ومجمل المداخلات والآراء التي قدمها السيدات والسادة المشاركون توصلت الندورة إلى مجموعة من التوصيات دعت فيها الدول العربية لتفعيل إعلان المبادئ بشأن الحوار الاجتماعي الذي أصدرته منظمة العمل العربية عام 2012، وكذلك التصديق على اتفاقيتي العمل العربية (8) و(11) بشأن الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية، وتفعيل دور إدارات العمل حتى يكون التفاوض مع الشركاء الاجتماعيين منتظماً وفعالاً من خلال آليات التنفيذ والمتابعة، والتمسك بحق المفاوضة الجماعية في أماكن العمل باعتبارها من الحقوق الأساسية للعمل ووسيلة لا غنى عنها للدفاع عن حقوق العمال وتعزيز مكاسبهم وإرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما دعت الندوة إلى توسيع تشكيل مجالس ولجان الحوار الاجتماعي على أسس متوازنة ومتساوية مع احترام حق كل طرف في اختيار ممثليه باستقلال كامل وغرس ثقافة الحوار على أوسع نطاق لدى أطراف الإنتاج الثلاثة وباعتماد مختلف الوسائل مثل الإعلام والتوعية والتدريب وإبراز مزايا الحوار والتجارب الناجحة وتكريم المنشآت المتميزة في هذا المجال، وأكدت الندوة في توصياتها على أهمية تعزيز دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وضرورة تكاتف كافة الجهات لمواجهة الأزمة عبر أساليب الحوار الاجتماعي المختلفة لتحقيق التشاركية في القرار.

الذكرى السادسة والخمسون لتأسيس منظمة العمل العربية

في الثاني عشر من يناير لهذا العام تحل الذكرى السادسة والخمسون لتأسيس منظمة العمل العربية كأول منظمة عربية متخصصة تعمل في إطار جامعة الدول العربية وتعنى بقضايا «**العمل والعمال**» في وطننا العربي .

وقد سعت المنظمة منذ انطلاقها إلى تحقيق الأهداف النبيلة التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة وفي مقدمتها تعزيز الحوار الاجتماعي الهادف والبناء والمسؤول بين أطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين الوطني والقومي ، وذلك بفضل تكوينها الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك منظمات أصحاب الأعمال والعمال بجانب الحكومات في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.

وفي ظل تعاظم التحديات التي تواجه العالم والوطن العربي بشكل خاص بفعل "**جائحة كورونا**" ، تؤكد منظمة العمل العربية على دعمها المتواصل للحكومات في سعيها الدؤوب للتصدي لتداعيات الجائحة ، كما تسعى المنظمة إلى بذل كافة جهودها في دعم صمود أصحاب الأعمال لتجاوز الأوضاع الاستثنائية في أسواق العمل العربية، كما تدعو المنظمة إلى ضرورة الحفاظ على المكتسبات العمالية خلال هذه الأزمة، وفي مرحلة "**ما بعد كورونا**" .

ومن منطلق مسؤوليتها القومية تدعو منظمة العمل العربية الشركاء الاجتماعيين إلى التضامن مع الحكومات وتوحيد الجهود، وتعزيز الحوار الاجتماعي البنّاء على المستويين الوطني والعربي لوضع السياسات، وتنفيذ الخطط والتقيد بالتدابير الاحترازية للاستجابة لهذا الظرف الاستثنائي الطارئ ، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، للتغلب على هذه الأزمة بأقل الخسائر، والتخفيف قدر الإمكان من عواقبها الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق آمال وطموحات شعوبنا العربية وأمتنا العربية نحو مستقبل زاهر.

اليوم العالمى للمرأة

اليـوم العالمى للمـرأة احتفال سنوى، يتـم الاحتفال به 8 مارس مـن كل عام، ويقام للدلالة علـى الاحترام العام وتقديـر وحب المرأة لإنجازاتهـا الاقتصادية، والسياسية والاجتماعيـة، وهـو مناسبـة للاحتفـال بأعمـال النساء وشجاعتهن وإسهاماتهن المتميزة في بناء أوطانهن.

وفـي هذا اليـوم لا يسعنا إلا أن نسلـط الضوء على دور المـرأة وجهودها التي تبذلها بمواجهة جائحة كوفيد- 19 حيث تقف النساء في الخطـوط الأمامية لجبهة التصدي لجائحة كوفيـد- 19 بوصفهن عاملات في مجال الرعاية الصحيـة وراعيات ومبتكرات وناشطـات مجتمع ، إضافة لـدور أمهات الأطفال وربات البيـوت اللواتي يمثلن نماذج رائعـة للقيـادات الوطنيـة الفاعلـة فـي جهـود التصدي للجائحة حيث أثبتت الجائحة قدرة النساء خاصة العربيات منهن على الصمود في مواجهة تداعياتها والمساهمة في الأخـذ إلى بر الأمـان ، هذا وقد سلطـت الأزمة الصحية الضوء على مركزية مساهمة النساء والأعباء الملقاة على عاتقهن، لذلـك أعلنت هيئة الأمم المتحـدة اتخاذ شعار بمناسبـة الاحتفـال بيوم المـرأة لهذا العـام ليكون تحت عنوان «المـرأة في القيادة» وذلك لتحقيق مستقبل متساوٍ في عالم تسوده جائحة كوفيد- 19.

وانطلاقاً من رؤية منظمة العمل العربية التي تقوم على المواءمة بين قضايا التشغيل ومضامين التنمية، وفي إطار قناعتها الراسخة بدور المرأة العاملة العربية وإسهاماتها الملموسة في تنميـة المجتمع العربي، تؤكد المنظمة على دعمهـا الكامـل والمستمر لحقوق المـرأة العربية العاملة وحمايتهـا مـن مختلف أشـكال التمييز وبـذل المزيد من الجهـود في التنسيق بين كافة الأطـراف الفاعلة من أجل ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص من أجل تمكين المرأة العربية وتعزيز مشاركتها في البناء التنموي .

وإذ نحتفـل بهـذه المناسبـة، يسعد منظمـة العمـل العربية أن تتوجه للمرأة العربية في كافة أرجاء المعمورة، بتحيـة إجـلال وتقديـر على مـا قدمته وتقدمـه من بذل وعطاء وما تحمله مـن التزامات تجاه مسئولياتها كمربية نشـء ونموذج مشرف للمرأة العاملـة والتي أضحت مثاراً للفخـر والاعتزاز ومثالاً يحتذى به على الصعيدين الدولي والإقليمي .

بيان اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية 2021/04/28 أنظمة الصحة والسلامة المهنية تتصدى لجائحة كوفيد - 19

شكلـت جائحـة كوفيـد- 19 تحديـاً عالميـاً للسلامـة والصحـة المهنيـة فـي مـكان العمـل، حيـث تعرض جميـع العمـال فـي العالـم لخطـر الإصابـة بالفيروس، فـي حيـن أن آثارهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة تركـت بصمـات عميقـة علـى العامليـن فـي جميـع القطاعـات الاقتصاديـة، لاسيما في المنشآت الصغيـرة والمتوسطة وفـي الاقتصـاد غيـر المُنَظّـم، مـع حـدوث انخفاض غيـر مَسبـوق في النشـاط الاقتصـادي وساعـات العمل. وقـد كشفت التدابيـر الوقائيـة المعتمدة أثنـاء التصدي لجائحـة كورونا أهمية الصحـة والسلامة المهنية ودورها الرئيسي في استمرارية الأعمال، كما اتضح للجميع الدور الحاسم لأنظمة الصحة والسلامة المهنية، والحاجة لبناء نظام صحة وسلامة مهنية قوي ومرن في آن واحد لحماية العمال وأسرهم والمجتمع ككل، في الطوارئ والأزمات.

حماية صحة وسلامة العمال أثناء جائحة كورونا ومابعدها

إن ضـرورة بناء وتطوير نظام وطني قوي ومرن للصحة والسلامة المهنية هو أحد الدروس المستفادة من جائحة كورونا، وفرصة لإعادة البناء الصحيح في مرحلة التعافي، يسمـح هذا النظام باتخاذ تدابير سريعة وفعالة لمواجهة أي أزمـة صحيـة غيـر متوقعـة أو مخاطر مهنيـة ناشئة ومستحدثة. إن إنشاء سلطة/لجنة عليا مختصة بالصحة والسلامة المهنية ذات تمثيل ثلاثي على المستوى الوطني أو إعـادة تفعيلهـا في الدول العربية، بـات ضرورة ملحة.

حيث تمثل فيها معظم الوزارات المعنية، والجهات ذات الصلة، تختص برسم السياسة العامة للصحة والسلامة المهنية وتشارك في صنع القرار، وتكون جزءاً من الاستجابة لأي أزمة مستقبلية طارئة.

منظمة العمل العربية تؤكد ضرورة إنشاء لجنة وطنية للسلامة والصحة المهنية وتفعيلها

أكدت الاتفاقية العربية رقم 7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية "المادة 15" على ضرورة إنشاء لجنة وطنية للسلامة والصحة المهنية وذلك على مستوى كل دولة عربية، يراعى في تشكيلها التمثيل الثلاثي وتختص برسم وتنسيق السياسة العامة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، والعمل على حماية العامل من أي خطر قد ينشأ عن بيئة العمل أو الظروف التي يتم العمل فيها، وتعمل على الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والذهنية والنفسية للعمال.

بيئة عمل صحية وآمنة حق لكل عامل....

اتخذت الحكومات تدابير عاجلة وحاسمة للحد من انتشار جائحة كوفيد- 19 واعتمدت سياسات فعالة للتأهب والاستجابة لحماية صحة العمال وسلامتهم من خلال الحوار الاجتماعي مع أصحاب العمل والعمال على المستوى الوطني، كما أصدرت لوائح وأدلة استرشادية وقامت بحملات توعوية للتصدي للجائحة وإدارة تبعاتها، والتحضير لمرحلة التعافي، وعلى الرغم من أن الحكومات بذلت قصارى جهدها في احتواء هذه الأزمة الصحية الطارئة، إلا أن جهودها قد تفشل ما لم تُنفِّذ المنشآت تدابير الصحة والسلامة المهنية للوقاية من الفيروس وتخفيف انتشاره في أماكن العمل.

تقع على عاتق أصحاب العمل المسؤولية عن ضمان اتخاذ جميع تدابير الوقاية والحماية العملية للتقليل إلى أدنى حد من الأخطار المهنية، يُعَدّ تعاون أصحاب العمل مع العمال وممثليهم ولجان الصحة والسلامة المهنية أمراً أساسياً؛ لإعداد خطة عمل تقر تدابير التحكم في الخطر (فيروس كورونا) التي سيتم تنفيذها من خلال الإجراءات الإدارية والتنظيمية وإجراءات التحكم الهندسية ومعدات الوقاية الشخصية وتدريب العمال. لعب العمال وممثليهم دوراً مهمًا في الاستجابة لجائحة كوفيد19- على مستوى مكان العمل، والمشاركة في صنع القرار وتنفيذ تدابير الوقاية بشكل فعال في أماكن العمل؛ من حيث التزامهم بدقة بالقواعد الصحية وتبني سلوكيات مسؤولة، وللاتحادات العمالية دور بارز في غرس ثقافة الوقاية لدى العمال وحثهم على الالتزام بالتعليمات والتدابير الوقائية في مكان العمل، وتقديم الدعم النفسي لهم وتزويدهم بمعلومات عن مصادر الدعم والمشورة المتاحة، وتوفير معلومات عن كيفية

التعامل مع حالات القلق والخوف من احتمال الإصابة بالعدوى.

- إجراءات التحكم الهندسية :

وتشمل تحسين التهوية عن طريق زيادة معدلات التهوية في بيئة العمل؛ أو تركيب حواجز مادية، مثل الحواجز البلاستيكية الشفافة للحماية من العطاس ورذاذ الفم؛ أو تركيب نوافذ لتقديم الخدمات للعملاء من خلالها.

- إجراءات التحكم الإدارية والتنظيمية. وتشمل التغييرات في سياسة أو إجراءات العمل بغية الحد من التعرض لخطر انتقال العدوى أو التقليل منها إلى أدنى حد، مثل العمل عن بعد، أوإدخال مُناوَبات (وَرْدِيات إضافية)؛ ونشر ثقافة الوقاية كالتباعد الاجتماعي؛ وتطبيق ممارسات القواعد الصحية الجيدة ومكافحة العدوى، وإبلاغ السلطات المختصة بحالات الإصابة بكوفيد- 19.

- معدات الوقاية الشخصية: قد تُعتبَر إجراءات التحكم الهندسية والإدارية أكثر فاعلية، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى معدات الوقاية الشخصية للحد من التعرض للفيروس، لاسيما بالنسبة للمهن الأكثر خطورة.

- تدريب العمال: يعد توفير التدريب على الصحة والسلامة المهنية عاملاً أساسياً في الاستجابة للأزمات، فينبغي تدريب الإدارة والعاملين وممثليهم على التدابير

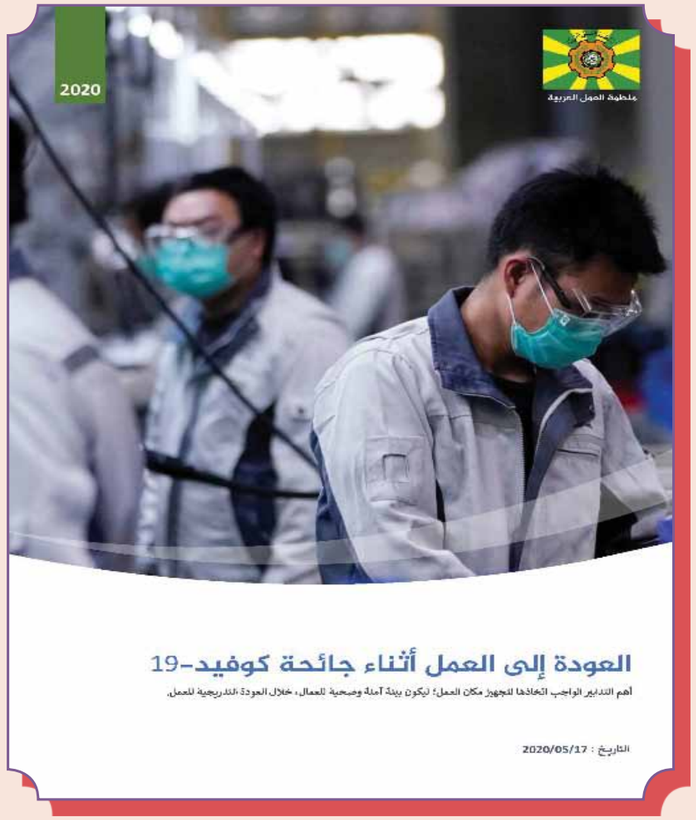

المُعتمَدة للوقاية من خطر التعرض للفيروس وكيفية التصرف في حالة حدوث عدوى بكوفيد -19 أما بالنسبة للعمال المُعرّضين لخطورة عالية، ينبغي أن يشمل هذا التدريبُ الاستخدامَ الصحيح لمعدات الوقاية الشخصية وطرق صيانتها والتخلص منها.

كما لعب العمال وممثلوهم دوراً مهمًا في الاستجابة لجائحة كوفيد19- على مستوى مكان العمل، والمشاركة في صنع القرار وتنفيذ تدابير الوقاية بشكل فعال، فإشراك العمال وممثليهم في إدارة الصحة والسلامة المهنية هو مفتاح النجاح كما تعد التزاماً قانونياً بموجب التشريعات الوطنية. وينطبق هذا -أيضًا- على التدابير المتخذة في أماكن العمل؛ من حيث التزامهم بدقة

بالقواعد الصحية وتبني سلوكيات مسؤولة، وخاصة مع وجود درجة عالية من عدم اليقين والقلق بين العمال وعامة الناس. وينبغي أن يقوم صاحب العمل باستشارة العمال و/ أو ممثليهم وممثلي الصحة والسلامة في تقييم المخاطر وتطوير الاستجابات وتكريس الممارسات الجيدة في مكان العمل. وللاتحادات العمالية دور بارز في غرس ثقافة الوقاية لدى العمال وحثهم على الالتزام بالتعليمات والتدابير الوقائية في مكان العمل؛ بهدف الحفاظ على صحة وسلامة الطبقة العاملة، وتقديم الدعم النفسي لهم وتزويدهم بمعلومات عن مصادر الدعم والمشورة المتاحة، وتوفير معلومات عن كيفية العناية بالصحة النفسية والتعامل مع حالات القلق والخوف من احتمال الإصابة بالعدوى.

الحوار الاجتماعي أداة مساهمة أساسية في الاستجابة للجائحة والتخفيف من تبعاتها

إن الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والعربي، هو السبيل الأمثل لتحقيق التعافي. فالحوار الاجتماعي بمختلف آلياته بين أطراف الإنتاج الثلاث مهم للغاية خلال مرحلة التعافي من جائحة كورونا، حيث إن انعدام الأمن الوظيفي وحالة عدم اليقين الاجتماعي والاقتصادي التي أحدثتها الجائحة، أثرت على العلاقة بين العمال وأصحاب العمل والحكومات، فالتعافي من جائحة كورونا لن يكون لدولة بمفردها بل بتعافي الدول العربية جميعها، وهذا يعني أن الاستجابات في خطط التعافي ينبغي أن تكون مشتركة على المستوى العربي، ولعل دور منظمات العمال وأصحاب العمل في المرحلة القادمة جوهري وهام كشريكين اجتماعيين أساسيين في عملية الحوار الاجتماعي، وصنع القرارات ووضع السياسات، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وتطوير أنظمة الصحة والسلامة المهنية قادرة على مواجهة الجائحة والتعامل مع مرحلة التعافي.

ومما سبق، نجد أن جائحة كورونا المستجد كشفت عن الدور الحاسم لأنظمة الصحة والسلامة المهنية، وسلطت الضوء على الحاجة لبناء نظام صحة وسلامة مهنية فعال وقادر على الصمود في آن واحد لحماية العمال وأسرهم والمجتمع ككل، فلابد من ترتيب الأولويات وإيلاء الأهمية للمتغيرات التي طرأت على عالم العمل جراء هذه الجائحة، وهذا يتطلب إرساء دعائم الحوار الاجتماعي، والتعاون والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاث؛ لوضع الاستراتيجيات الكفؤة والفعالة في الاستجابة للطوارئ لحماية صحة وسلامة العمال، واستمرارية الأعمال، وتطوير التشريعات الوطنية وتحديث وتطوير أجهزة التفتيش وإعداد وتدريب كوادرها، وتعزيز أنظمة الصحة والسلامة المهنية بما يكفل صمودها واستجابتها لأي أزمات طارئة مستقبلية.

استجابة منظمة العمل العربية للحد من انتشار الجائحة والتخفيف منها في مكان العمل.

ترسيخاً لهدف منظمة العمل العربية الأساسي في حماية حياة العمال وصحتهم، وتحسين ظروف وشروط العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، وإيماناً بأن العمل اللائق هو العمل الذي يوفر بيئة عمل آمنة وصحية للعامل، وهو حق من حقوقه الأساسية، نفذت منظمة العمل العربية العديد من الأنشطة خلال العام المنصرم في مجال الصحة والسلامة المهنية، فأصدرت تقريراً حول «العودة إلى العمل أثناء جائحة كوفيد19-» وأهم التدابير الواجب اتخاذها لتجهيز مكان العمل؛ ليكون بيئة آمنة وصحية للعمال، خلال العودة التدريجية بعد رفع قيود الإغلاق الكلي والجزئي، وآلية تقييم المخاطر والتحكم بها في أماكن العمل، وسبل تعامل أصحاب العمل مع معدلات الغياب المرتفعة بين العاملين. كما تناول آليات السيطرة على مخاطر بيئة العمل من المنزل، وأشار إلى أهمية مشاركة الاتحادات العمالية والعمال وممثليهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ التدابير الوقائية، ودور إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.

وعقدت المنظمة الندوة التفاعلية حول استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد19- التي ناقشت التنفيذ الفعال للتدابير الاحترازية خلال مراحل خطة استئناف العمل في الدول العربية، وأهمية التعاون والتنسيق بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال وممثليهم في تعزيز التقدم المحرز؛ بهدف تحسين الاستجابة لكوفيد-19ومكافحته في هذه الفترة الحاسمة من عودة العمال إلى مكان عملهم.

وأصدرت - أيضاً - دليلاً مختصراً بعنوان "برنامج الصحة المهنية لقطاع الرعاية الصحية في حالات الأوبئة والطوارئ" بنسخة إلكترونية متميزة تتكون من ثمانية فصول تسلط الضوء على الأدوار والمسؤوليات، والبرامج والخطط ذات الأولوية في القطاع الصحي، والمخاطر المهنية والبيئية التي يتعرض لها العاملون الصحيون، والاحتياطات الواجب اتخاذها لمواجهة ظروف العمل في سياق الجائحة، ومعايير جودة خدمات الرعاية الصحية مع تسعة ملاحق بروابط خارجية (Hyperlinks) بالإضافة إلى ميزة الوصول السريع للمصادر والمراجع عبر روابط تفاعلية، وتم تزويد أطراف الإنتاج الثلاث والمنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية وجميع المهتمين بنسخة إلكترونية.

هذا وأطلقت منظمة العمل العربية، دليلاً تدريبياً يعتبر بمثابة إطار مرجعي لكافة العاملين في إدارات العمل والتفتيش، يهدف إلى تحسين ظروف وشروط العمل في الأنماط الجديدة والمستحدثة من خلال تطوير

أداء أجهزة التفتيش في الدول العربية، وتحفيزهم على إيجاد تدابير قانونية وعملية جديدة لحماية حقوق العمال، وضمان الحماية الاجتماعية وصحة وسلامة العاملين، واستخدام تقنيات وأساليب حديثة لتحسين إنفاذ القوانين والامتثال للتشريعات وتطوير آليات المفاوضة الجماعية وعلاقات العمل وهذا الدليل الأول ضمن حقيبة تعنى بتفتيش أنماط العمل الجديدة تحت عنوان الدليل التدريبي «تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل» خضع هذا الدليل التدريبي لاختبار تجريبي لتقييم مدى فاعليته وتلبيته لاحتياجات الدول العربية؛ من خلال إطلاع المعنيين في وزارات العمل (الحكومات) على المسودة النهائية من هذا الدليل، وتنظيم ورشة عمل تفاعلية على مدى يومين بحضور الخبراء العرب المكلفين بإعداده، وممثلين عن إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، للتوصل إلى نسخة نهائية معتمدة من الدول العربية.

كما أعدت المنظمة تقريراً بناءً على ردود الدول العربية حول استجاباتها في مواجهة تداعيات جائحة كورونا حيث شكلت سياسات الضمان الاجتماعي جزءًا مهمًا من الاستجابة، وتضمنت في معظمها برامج التحفيز المالي والتي تشمل زيادة الإنفاق على الصحة وتعزيز الحماية الاجتماعية وخفض مدفوعات الضرائب وتأجيلها وتقديم قروض وضمانات لبعض الشركات المتعثرة للتخفيف من آثار الجائحة، هذا إلى جانب تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية والخدمات العامة وإصدار الأدلة التوجيهية القطاعية. قد تحافظ بعض الدول على هذه التدابير، أوتبني عليها، أو تتخلص منها تدريجياً خلال مرحلة

التعافي إلا أن خدمات الرعاية الصحية ينبغي حفاظ عليها طوال فترة الجائحة وما بعدها.

ومما لاشك فيه أن منظمة العمل العربية (المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية) تقوم بعمل متميز يهدف إلى إثراء المكتبة العلمية العربية، ويدعم أطراف الإنتاج الثلاثة، والجهات ذات الصلة، والمعنيين بأحدث الإصدارات باللغة العربية من خلال ترجمة المنشورات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنية وسبل الوقاية من فيروس كورونا في مكان العمل . فالعديد من الأنشطة التي قامت بها المنظمة هذا العام 2020-2021 تناولت مجال الصحة والسلامة المهنية من عدة جوانب، ونحن على استعداد لتقديم الدعم الفني اللازم للدول العربية الراغبة في تطوير أنظمة الصحة والسلامة المهنية لتكون قادرة على الصمود والاستجابة للطوارئ والأزمات المستقبلية.

بيان منظمة العمل العربية بمناسبة يوم العمال العالمي1 / مايو- آيار 2021

عمالنا الصامدون..يشرفنا أن نتقدم لكم بتحية إجلال وفخر واعتزاز لكفاحكم المضني والمتواصل لكسب الرزق والعيش الكريم في هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة التي تمر بها دولنا العربية والعالم؛ جراء جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي شكلت تحدياً مباشراً لكم ولأسركم.

فالإغلاق الكامل والجزئي وتعليق الأنشطة الاقتصادية، كان له تأثير مباشر على الوظائف والأجور وسبل عيش العمال وأسرهم، فتراجع دخل العامل وانخفضت ساعات عمله، إلى جانب التعطل التام للعاملين في قطاعات معينة، وهذا أدى إلى دخول الدول العربية في أزمة غير مسبوقة مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث انضم كثير من العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، وكان النساء والشباب والعاملون المياومون وأغلبهم في الاقتصاد غير المنظم أكثر المتضررين. وكلما طال أمد هذه الأزمة، زاد تعرض هذه الفئات لخطر الوقوع في براثن الفقر المدقع.

الحماية الاجتماعية حق لكل عامل...

تعتبر العدالة الاجتماعية هدفاً أساسياً من الأهداف التي نص عليها الميثاق العربي للعمل،

فالحمايـة الاجتماعية هي حق لـكل مواطن، والسبيل لضمـان شروط وظـروف أفضل للعمـل، وفق ما نص عليه دستور منظمـة العمل العربيـة. وتسعى المنظمة منـذ بدء الجائحـة إلى ضمان امتثال أطـراف الإنتاج لأحـكام اتفاقيات وتوصيـات العمل العربية، من خلال دعـم الحكومـات، وأصحـاب العمل، وتمكيـن العمال من الحفـاظ على مكتسباتهم خلال هـذه الأزمة. لقد نفـذت منظمة العمـل العربية خلال العـام المنصرم العديد مـن الأنشطة لصالح أطـراف الإنتاج الثلاث، كمـا أصدرت البيانات والوثائـق والدراسات والتقارير التي ترصد الواقـع الراهن وسبل الاستجابة للجائحة، وتهـدف هذه الفعاليات في نهايـة المطاف إلى حماية العمال في مكان العمـل، والدعم المتواصل لحقوقهم، التي نصت عليها اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

لعـب العمـال وممثلوهـم دوراً مهمًا فـي الاستجابة لجائحة كوفيـد19- على مستـوى المنشآت من خلال المشاركـة فـي صنـع القـرار، وتنفيذ تدابيـر الوقاية بشـكل فعال، وينطبق هذا أيضًا على التدابير المتخذة في أماكن العمـل؛ من حيث التزامهـم بدقة بالقواعد الصحية وتبني سلوكيات مسؤولة مع الزملاء والمحيط. وكان للاتحـادات العماليـة دور بـارز علـى المستـوى الوطنـي كشريك أساسـي في الحـوار الاجتماعي كما أسهمت الاتحـادات في رفع مستوى الوعي لدى العمال وحثهـم على الالتزام بالتعليمات والتدابير الوقائية في مـكان العمل، وتقديم الدعم النفسي لهم أثناء الحجر الصحي أو العـزل المنزلي وتزويدهـم بمعلومات عن مصـادر الدعـم والمشورة المتاحة، للحـد من انتشار فيروس كورونا والتخفيف من تأثيراته.

الحـوار الاجتماعـي... السـبيل الأمثـل لتحقيق التعافي

تدعو منظمة العمل العربيـة أطراف الإنتاج الثلاثة إلـى تعزيز الحـوار الاجتماعـي وإرسـاء دعائمه بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدنـي، مـن خـلال الاستمـاع إلـى رؤى النقابـات العماليـة وتفعيل مشاركة العمال فـي وضع السياسات الوطنيـة لتحقيـق العمل اللائـق والمستـدام؛ وفق ما نصت عليـه معايير العمـل العربيـة والدولية وخاصة فيمـا يتعلق بالحقوق والحريات النقابية، وتوفير الحد الأدنى من الأجور، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، والحفـاظ على المكتسبات العماليـة وخاصة في فترة ما بعـد كورونا لضمان حياة كريمـة للعمال وأسرهم، بوصفـه المسـار الصائب نحو الاستقـرار الاجتماعي والاقتصـادي والعدالة الاجتماعيـة؛ لتحقيق التعافي والخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر.

ولايمكن أن ننسى ماقدمه عمال الإسعاف والطوارئ وجميـع العاملين في قطاع الرعاية الصحية من جهود متواصلة فـي ظروف عمل قاهـرة؛ وتقديم الخدمات الصحيـة والعلاجيـة اللازمة بالشـكل الأمثل، وبهذه المناسبـة لا بـد لنـا اليـوم مـن أن نرفع لهـم القبعة وننحنـي أمام تضحياتهم العظيمـة وتفانيهم في أداء عملهم، لحمايتنا وعائلاتنا والمجتمع ككل من جائحة فيروس «كورونا».

الهجرة و أنماطها المختلفة بالوطن العربي وتأثيرات جائحة فيروس كورونا على أنماط التنقل والهجرة في الوطن العربي

معالي الدكتور/ جمال أغماني

المملكة المغربية

مقدمة تمهيدية

نسلط الضوء في هذا التقرير على ملامح الهجرة بالمنطقة العربية كجزء من حراك الهجرة العالمي، وما تولد عن ذلك من مقاربات ظلت عاجزة لتدبيرها لأنها لم تنفذ لمعالجة أسبابها في العمق خاصة منها الهجرة المختلطة. وعلى الآثار الأولية لجائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على أوضاع العمالة المهاجرة وكل من أجبرته الظروف للبحث عن مكان آمن وأرحب للعيش. لنختم ببعض الاستنتاجات والمقترحات، هدفها الإجابة عن بعض الأسئلة المؤرقة، للوصول إلى مقاربة تدبيرية عربية شمولية تضامنية، تنهل من «الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية» ودروس جائحة كوفيد- 19 على الأمن القومي العربي.

كتب التاريخ تحفظ للوطن العربي أنه عرف حركات كثيفة للهجرة منه وإليه مع مختلف بقاع العالم على مر العصور، باعتباره كان مهد كل الديانات السماوية، والعديد من الحضارات الإنسانية، وبفعل موقعه الجغرافي والعلاقات التي ترتبت عن الحقبة الاستعمارية، وعوامل مناخية والتطور الاقتصادي السريع بدول الخليج، وما عرفته عدد من دوله من أزمات هزت استقرارها تولد عنها حركات واسعة من الهجرة.

فرقم 272 مليون مهاجر في العالم، للوطن العربي نصيب معتبر منه باعتباره اليوم منطقة تشكل مقصد ومصدر للهجرة الدولية. أما تعدد الأنماط، فقد تحكمت فيه عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومتغير الأزمة المناخية، وما سيترتب عن جائحة كوفيد – 19 من آثار على كل الأصعدة. مع الإشارة أنه ببحث بسيط، سنجد عدد من الأجوبة متضمنة في عدد من المواثيق العربية والطموحات المعبر عنها في مؤتمرات العمل العربية، والتي لم تجد للأسف كلها طريقها للنفاذ.

مما لا شك فيه أن أزمة كوفيد- 19 بتداعياتها، أصبحت تسائل كل الدول العربية من المحيط إلى الخليج، مما يعيد طرح السؤال هل سنستخلص دروسها وتشكل فرصة للتوجه نحو وضع أسس نظام إقليمي عربي جديد، قادر على رفع عدد من التحديات التي سنتوقف على بعضها.

أولاً: أية دلالات لبعض التعريفات المتداولة حول الشخص المهاجر؟

هناك عدد من التسميات متداولة، لدرجة التطبيع معها في وسائل الإعلام. تسميات تزيد من تعقيد التعامل مع المهاجر من منظور حقوقي أي أنه إنسان. فالوضع غير النظامي للمهاجر في الخطاب السائد يرتبط بالإجرام، عن قصد أو عن جهل، مما أسهم في إلصاق صفات «غير الشرعي» و «المتسلل» و«السري». مؤكد، أن هناك أفعالاً غير شرعية كمخالفة إجازة الإقامة أو عدم أداء الضرائب، لكن لا يمكن أبدًا لأي إنسان أن يكون غير شرعي. والأجدر أن يوصف المهاجر في هذه الحالة «بالمخالف للأنظمة» أو «غير المزود بالوثائق» . فصفة «غير الشرعي» و«السري»، يترتب عليه إلصاق صفة الإجرام. والتجريم يعزز التصور القائل بأن كل العمال المهاجرين «غير شرعيين»، وأنهم يحصلون على مناصب العمل والمنافع الاجتماعية عن طريق المنافسة غير الشرعية، الأمر الذي يؤجج من مشاعر التمييز اتجاه العمال الأجانب». " ففي المملكة المتحدة، وبفعل حملة الداعين للخروج من الاتحاد الأوروبي والتي من بين ما ارتكزت عليه ما يصفونهم في خطاباتهم " بالمتسللين" ، سجلت نسبة جرائم الكراهية ضد المهاجرين ارتفاع بلغ 42 % على أساس سنوي في الفترة السابقة واللاحقة للاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي".

من نافلة القول التأكيد أن الهجرة حق إنساني، مارسته البشرية على مر العصور، وتقييده بتغليب المقاربة الأمنية الصرفة، دون معالجة ما يدفع ويجدب على ممارسة هذا الحق بشكل اختياري أو قسري، يؤدي إلى مصادرته، والمس بعدد من المواثيق الدولية والإقليمية للهجرة وحقوق الإنسان، وفي خلق كل الآثار السلبية للهجرة ومنها "الهجرة المخالفة للأنظمة" بكل مآسيها الإنسانية ومشاكلها الأمنية. فالإجراءات التي اتخذتها دول المقصد والعبور وعدد من دول المصدر تخلف مآسي لا تحصى، وتحولت إلى وقود محرك لشبكات التهريب والاتجار في البشر، مكنها من جني ملايين الدولارات سنويًا.

ثانيًا- أنماط الهجرة السائدة:

لقد أضحت الهجرة بفعل عدد من العوامل تأخذ عددًا من الأنماط، الغالب عليها الطابع المختلط، مما أثار جدلاً كبيرًا تجاوز حدود الإقليمي إلى المستوى الدولي، باعتبار أن التعاطي مع هذا النوع من الهجرة وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية، يتطلب مقاربات تتجاوز الدولة الواحدة وحتى التعاون الإقليمي إلى مستويات أخرى من التعاون الدولي.

و ليس بعيدًا عن القانون الدولي الإنساني، فنحن في الدول العربية من تقاليدنا الإسلامية العريقة « طلب ضيف الله» و «إكرام الضيف» و«حماية المستضعف ونجدته» و «إكرام عابر السبيل». فلقد كان من الممكن، أن تستمر الدعوة المحمدية في مكة المكرمة بترتيب إلهي، وأن يخضع أهل مكة إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن لما شاءت حكمة الله أن يشتد التنكيل على أصحابه من طرف قريش، كانت هجرة الرسول وأصحابه إلى المدينة المنورة، وليعود فيما بعد إلى فتح مكة المكرمة. المهاجرون من أصحاب النبي بمفهوم اليوم كانوا «مهاجرون لاجئون»، تركوا ديارهم بفعل الاضطهاد الذي تعرضوا له. وتحفظ عدد من الروايات، كيف كان الأنصاري يشارك المهاجر في ماله وداره. وبفضل هذه الأعراف، نشأت العديد من علاقات حسن الجوار، أسهمت في انفتاح الإنسان العربي والمسلم على الآخر، والتعايش مع مختلف الشعوب على اختلاف أعراقها ومعتقداتها، وهي القيم المتضمنة في المفاهيم التي أصبح متعارفًا عليها اليوم بمصطلحات أخرى في القانون الدولي الإنساني.

فـ«الميثاق العربي لحقوق الإنسان» والاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية وعدد من إعلاناتها، والقانون الدولي الإنساني حول العمل والهجرة واللجوء وإعلانات عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، أجمعت على الدور الذي تلعبه الهجرة في التنمية، وعلى حماية العامل المهاجر بغض النظر عن عرقه وجنسيته وديانته، وكل من دفعت به الظروف لاعتبارات خارجة عن إرادته للنزوح أو طلب اللجوء. لأن قرار اللجوء والنزوح أو الهجرة للعمل لا يكون قرارًا طوعيًا، بل بفعل ظروف ضاغطة تدفع الناس لاتخاذ هذا القرار. هذا لا يعني، أنه يجب عدم السعي لتدبير أمثل لتدفقات الهجرة وفق شروط منظمة، تحفظ للمهاجر كرامته الإنسانية وتضمن له شروط الحماية والأمن عند تنقله واستقراره بدولة المقصد.

فمعالجة حراك الهجرة والأشكال التي أصبحت تأخذها كـ «الهجرة المختلطة»، باعتبارها سمة تهيمن على هذا الحراك من وإلى الوطن العربي ومنه إلى دول الاتحاد الأوروبي، لن تحل فقط بالمقاربات الأمنية. بل بمقاربة تشاركية – تضامنية تتقاسم المسؤوليات وتحترم كرامة الإنسان. مقاربة تستحضر أن المهاجر هو قبل كل شيء إنسان وليس رقمًا ضمن سجلات من ارتكبوا "جرمًا" يتعين معاقبتهم عليه. والتوجه لمعالجة الدوافع التي تجبر الناس على ترك أوطانهم. وهو ما لا يمكن تحقيقه، دون استتباب السلم والأمن، وخلق شروط التنمية المنتجة لفرص العمل والعيش الكريم، وأخذ التهديد المرتبط بأزمة المناخ بجدية أكبر.

فالمؤكد، أن عصرنا حفل بعدد من المتغيرات مست عددًا من عوامل الدفع والجذب، مما كان له شديد الأثر على نمو عدد من الأنماط، ومن بينها الهجرة المختلطة، فما تغير:

أن شروط ممارسة هذا الحق الإنساني مع نشأة الدول الحديثة ذات السيادة على حدودها الترابية؛

أن العالم أصبح قرية صغيرة مع العولمة والثورة الرقمية، وتم التسويق لنماذج العيش الرغيد وتمتع سكان دول المقصد بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، جلها منعدمة أو محدودة هي الفئات التي تتمتع بها في دول المصدر؛

التحولات التي عرفتها أسواق العمل، مع الاستخدام الكثيف للتكنولوجيات الحديثة والذي أدى وسيؤدي إلى التقليص من فرص العمل في وجه العمال غير المهرة، بالمقابل أسهم في التسريع من عمليات هجرة الكفاءات العليا نحو الدول ذات الاقتصاديات المتطورة؛

أنه عوض الحرص استتباب السلم ودعم التنمية من أجل عالم أكثر عدلاً، أصبحت النزاعات ولنقل تشجيعها، مصدرًا لعدد من الدول الغربية لإبرام المزيد من صفقات السلاح مع أطراف النزاع؛

ما تغير وسيتغير وربما بوثيرة أسرع، هو حراك السكان بفعل أزمة المناخ، وجائحة كوفيد- 19 التي سترمي بظلالها على حراك الهجرة وحقوق العمال المهاجرين ودول المصدر على وجه الخصوص؛

بالمقابل، عدد من عوامل الدفع والجذب لم تتغير، بل ازدادت حدتها، نذكر منها:

الهوة الاقتصادية التي يعيشها العالم موزعًا بين دول غنية وأخرى فقيرة، ومحدودية أثر البرامج الدولية لحفز التنمية ومحاربة الفقر في دول الجنوب والدول الفقيرة؛

ظاهرة اللجوء والنزوح ظلت عاملاً ثابتًا، بل ارتفع حجمها، بسبب النزاعات المسلحة، وهشاشة الاستقرار السياسي في العديد من المناطق والدول وتداعيات أزمة المناخ؛

البطالة في دول المصدر، ظلت ثابتة وتعززت بمعطى آخر متمثل في أن حتى من يعمل، فمردود عمله لا يساعده على تلبية حاجياته الأساسية. فآخر تقرير لمنظمة العمل الدولية توقع "أن يصل عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 176 مليونًا في عام 2018، أي 7.2 % من مجموع العاملين". وفي التفاصيل نجد أغلبيتهم بدول الجنوب ذات الدخل المحدود أو التي تعرف أوضاع أمنية غير مستقرة؛

لقد اعتبرت الهجرة من أجل العمل دوماً "محركًا للنمو الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة، لأنها تبيح لملايين من الناس البحث عن فرص جديدة للعمل، مما يؤدي إلى إنشاء الروابط بين البلدان والمجتمعات وتعزيزها". فبقدر ما تسهم في تسريع النماذج التنموية بدول المقصد، تمكن دول المصدر من موارد مهمة من خلال التحويلات لسد عجز موازناتها. «فتدفقات التحويلات السنوية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بلغت 529 مليار دولار في عام 2018". وهو ما يجعلنا نطرح السؤال كيف كان سيكون عليه وضع دول المصدر إذا ما تراجعت هذه التحويلات؟ وهو وضع جل الدول اليوم بفعل أزمة جائحة كوفيد- 19، حيث لم يكن أمامها من خيار سوى المزيد من الاقتراض وإثقال مديونيتها.

ثالثًا: المقاربة المنغلقة المتشددة لتدبير الهجرة في مواجهة المقاربة الحقوقية التضامنية

شهدت المقاربات المنتهجة لتدبير الهجرة العالمية عدة تحولات، بعد شروع دول المقصد تباعًا ولاعتبارات مختلفة في مقدمتها: أنه لم يعد بإمكانها استقبال المزيد من المهاجرين، وأنها لم تعد في الحاجة إلى نوع معين من العمال، وأنها أصبحت بدورها تعاني من البطالة في صفوف مواطنيها بفعل تباطؤ مستويات النمو، ولاعتبارات في بعض الأحيان ذات طابع عنصري كالحفاظ على الهوية، وأنها أصبحت ترغب في انتقاء قبلي حسب حاجياتها. فأصبح موضوع الهجرة، من القضايا التي تشغل الحكومات بدول المقصد والمصدر والعبور، ويتصدر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وكذا بالوطن العربي بفعل حجم الهجرة المختلطة الناتجة عن بؤر التوتر والحروب، ورغبة عدد من الدول العربية في خفض نسب العمالة المهاجرة إليها.

قيود تطورت نحو المزيد من التشدد، كرفض استقبال اللاجئين، واعتماد حزمة من الإجراءات كاحتجاز المهاجرين «المخالفين للأنظمة» في مراكز احتجاز شبيهة بالسجون، الترحيل... إجراءات لم تكن الدول الأوروبية وحدها بل صاحبتها بفعل الضغوط التي مورست عليها، عدد من الدول العربية بجنوب المتوسط. وبفعل عدم إيجاد حلول للتنمية في دول المصدر، تطورت الطرق المستعملة للهجرة، بفعل الشبكات المختصة بتنظيم الهجرة "المخالفة للأنظمة"، بكل مآسيها الإنسانية مخلفة آلاف الضحايا. وبفعل الوضعية الهشة لهذه الفئة تكون مهددة للسقوط في يد شبكات الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال القاصرين، وبالمطاردات الأمنية لترحيلها، مما يعني نهاية الحلم.

و من مكر عصرنا، أن أصبحت شريحة واسعة من المهاجرين واللاجئين الباحثين عن فرصة عمل أو طالبي اللجوء الباحثين عن العيش في أمان أسوة بمن سبقوهم، يعاقبون لاتباعهم هذا السلوك الفطري لدى الجنس البشري. مما يجعلنا نضع السؤال: لماذا أصبحت هذه الفئات من المهاجرين "منبوذة"، ويتم تحميلها وزر أوضاع غير مسؤولة عنها حتى إذا كان نزوحها داخل حدود بلدها؟ كيف لدول أصول أغلبيتها الساحقة من أناس هاجروا إليها، يلجأ قادتها لتسييج حدودها؟ وكيف لدول، أصبحت ترفض تقديم حق النجدة لمهاجرين مهددين بالغرق في مياه البحر؟ ومن استقبال سفن الإغاثة؟ وكيف يمكن للضمير الإنساني أن يتقبل مشاهدة أشرطة تصور عمليات للاتجار في البشر بالمزاد العلني لمهاجرين ولاجئين؟ كيف يترك آلاف اللاجئين والعمال المهاجرين مع انتشار جائحة كوفيد - 19 عالقين أو مكدسين في مخيمات تنعدم فيها أدنى شروط الوقاية والغذاء والعلاج؟

ومن مكر الصدف، أن الأطباء والممرضين المنحدرين من الهجرة شكلوا مقدمة من أسهموا في تقديم الرعاية الصحية في معظم الدول الغربية حتى لزعماء دول أوروبية وأنقذوا حياتهم. ووقف رئيس أكبر دولة في العالم أمام عدسات الكاميرات رفقة عالم منحدر من الهجرة لا يزال يتمتع بجنسية بلده العربي، ينوه بأبحاث فريقه للوصول إلى إنتاج لقاح ضد وباء كوفيد- 19، وهو الرئيس الذي عارض بشدة "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية". وعلاقة بوضع سياسات الانتقاء من طرف دول المقصد، لجأت هذه الأخيرة لوضع سياسات لاستقطاب الكفاءات العليا بشروط جد مجزية، مما أخذ يفقد عددًا من الدول العربية نخبة من كفاءاتها هي في أمس الحاجة إليها اليوم.

رابعًا: الوطن العربي مقصد ومصدر وعبور للهجرة الدولية بامتياز

عوامل عدة تفاعلت، جعلت منه مقصدًا للهجرة الدولية ومصدرًا لها وعبورًا في آن واحد. فهو يشهد اليوم عدة أنماط للهجرة: نظامية تقابلها تيارات متعددة المصدر من الهجرة «المخالفة للأنظمة» هيمنت عليها الهجرة القسرية بدافع اللجوء والنزوح، ميزتها الأساسية أنها مختلطة.

فإذا كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي شكلت وتشكل الوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين. فإن منطقة الشرق الأوسط، وإن حافظت على وضعها كدول مصدر ومقصد، حيث سجلت تزايداً في أعداد اللاجئين إليها بفعل الأزمة السورية والعراقية، إضافة للاجئين الفلسطينيين المقيمين بالبلدين منذ عشرات السنين. وإذا كان نمط الهجرة المختلطة أصبح من الأنماط الشائعة، فإن النزوح الثانوي أو ما يعرف بالهجرة المتجددة، هو بدوره حاضر بقوة، فكثيرًا ما لا تقتصر الأزمات على رعايا الدول المتضررة، بل تطال العمال المهاجرين وأسرهم كما حدث بالعراق وليبيا، حيث اضطر آلاف العمال العرب للعودة لبلدانهم الأصلية. فدول المقصد الأساسية، عرفت الهجرة إليها تحولات جوهرية في مصدرها، لدرجة أن مواطنين من معظم دول العالم يتمتعون اليوم بتمثيل في مدينة دبي بالإمارات، ويشكل العمال الأجانب قرابة 50 % من الساكنة، وفي أربعة دول أكثر من الساكنة المحلية. التحول في مصدر العمالة، لا يعني عدم استمرارها في استقبال العمالة العربية، لكن بنسب أقل على ما كان في السابق. وأنه في السنوات الأخيرة، أخذت أسواق العمل بها، تتجه نحو استقطاب أكثر للكفاءات، ولم تعد دول مقصد بالنسبة للعمالة غير المدربة، وتتجه للمزيد من التقليص في أعداد العمال المهاجرين، بفعل

سياسات إعادة توطين الوظائف والصدمات الاقتصادية المتوالية.

دول شمال إفريقيا والتي كانت تشكل مصدرًا للهجرة خاصة نحو أوروبا الغربية، أضحت تتلقى بدورها هجرات مكثفة من القارة الإفريقية. ففي مرحلة أولى كانت قبلة لتيارات الهجرة من عدة دول أفريقية للعبور نحو أوروبا، لكن مع تشديد القيود، أخذت الإقامة والعمل بعدد من دولها «حل وسط». فتحولت تدريجيًا إلى بلدان مقصد، جعل هذه الفئة من المهاجرين عنصرًا بارزًا في عدد من الحواضر الرئيسية بالمنطقة.

فحركات الهجرة أصبحت جد نشطة من الوطن العربي وإليه، إذ تنتقل عبر الحدود الدولية أعداد كبيرة من الأشخاص من مختلف الجنسيات، هجرة مختلطة في غالبيتها، حيث يصعب تصنيف المهاجرين في فئة معينة. إلى جانب حركات الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن بفعل عامل التدهور المناخي.

خامسًا- تداعيات جائحة كوفيد- 19 على الهجرة

لم يكن أمام الحكومات من خيار في غياب أي لقاح مع تحول الفيروس لجائحة عالمية في شهر مارس 2020، سوى اللجوء إلى إجراءات غير مسبوقة لمكافحة تفشيه وسط مواطنيها. فبالموازاة مع الحجر الصحي، أغلقت الحدود البرية والجوية والبحرية، مما ترتب عنه وقف شبه كلي لحركة تنقل الأشخاص عبر العالم ومن وإلى الوطن العربي، والتي كان يتنقل من خلالها ما يقرب من 200 مليون عامل مهاجر عبر مختلف أنحاء العالم، ونحو 760 مليون آخرين داخل بلدانهم. فقد أدت الإجراءات المتخذة لتوقف شبه كلي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وشلل كلي للسياحة. وعلقت إقامة الشعائر الدينية الجماعية لمختلف الديانات، واضطرت السعودية لإيقاف تأدية شعائر العمرة والحج. بالمقابل، تزايد الطلب وبشكل غير مسبوق على المعدات الصحية الواقية والأدوية، لدرجة عانت مختلف الدول من أجل تأمين حاجياتها منها ومن الغذاء وقطع الغيار المختلفة.

وللوقوف على حجم الآثار على الاقتصاد العربي، قدر تقرير لجامعة الدول العربية في بداية شهر مايو 2020، إجمالي الخسائر بنحو 1.2 تريليون دولار، منها 420 مليار دولار من رؤوس أموال الأسواق، و 63 مليار دولار من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي)، وديون إضافية ستصل إلى 220 مليار دولار، وخسارة 550 مليون دولار يوميًا من إيرادات النفط، وتراجع للصادرات ب 28 مليار دولار، وأكثر من 2 مليار دولار من إيرادات التعريفات الجمركية، على أن يسجل اقتصاد المنطقة تراجعًا يفوق ناقص 5 %، ولدى بعض الدول بناقص 10 %. وأن يفقد نحو 7.1 مليون عامل وظائفهم حتى نهاية العام.

وبحسب توقعات "الإسكوا"، "سيرتفع عدد الفقراء بوقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر، ومن المتوقع أن يزداد عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص. ومع تقديرات اليوم، سيصنف 101.4 مليون شخص في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين سيعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليون شخص".

هذه المؤشرات وأخرى، كانت لها تداعيات على أوضاع العمال المهاجرين وعلى صحتهم. فرغم عدم توفر بيانات حول حجم الإصابات والوفيات في أوساط العمال المهاجرين والنازحين واللاجئين. حيث يستنتج من تقارير صحفية ولمنظمات دولية وإقليمية، أن عدد الإصابات والوفيات كانت جد مرتفعة في أوساط العمال المهاجرين وذويهم، بفعل أوضاع السكن ونوعية العمل المزاول. فأغلبيتهم كانت مضطرة للنزول لمواقع العمل جسديًا حتى أثناء الحجر الصحي، كما أن فئات عريضة من المهاجرين بمخيمات اللاجئين أو المرحلين، كانت أكثر عرضة للإصابة وتفشي الفيروس وسطها. وبفعل فقدان دول مجلس التعاون الخليجي نحو نصف إيراداتها النفطية وازدياد عجز موازناتها، ومع شلل السياحة والسفر كمصدرين إضافيين للدخل، فإنه لم يكن هناك من خيار أمام آلاف العمال المهاجرين العرب سوى المغادرة بفعل فقدانهم لوظائفهم. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يكون عدد المجبرين على المغادرة بهذه الدول أكبر بكثير مما أعقب الأزمة المالية لعام 2008 وانهيار أسعار النفط في صيف 2014.

بالتزامن سجل تزايد حملات التيارات الشعبوية المعادية للأجانب والعمال المهاجرين بعدد من الدول الغربية، لتعميق المواقف المعارضة لاستقبال المهاجرين واللاجئين باعتبارهم ناقلين للفيروس. لكن بالمقابل، برز الدور الذي لعبه العمال المهاجرون من خلال تواجدهم في أماكن العمل إبان الحجر الصحي في المتاجر الكبرى أو التوصيل والتوريد أو بالحقول الزراعية و بين الأطر الصحية. فبالمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة تراوحت نسبة المشاركين في الصفوف الأولى من الأطر الصحية المنحدرين من الهجرة مابين 30 % و 50 % وفق المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

جائحة كوفيد- 19، كشفت عددًا من الحقائق على مستوى الوطن العربي في الجوانب المرتبطة بالهجرة و أوضاع العمالة المهاجرة، منها:

أولاً: أن صحة المهاجرين وسبل كسب عيشهم تعرضت وتتعرض لمخاطر متعددة، فالمهاجرون في أغلبيتهم الساحقة يعملون في ظروف مزدحمة لا تسمح لهم باحترام الإجراءات الاحترازية ومنها التباعد الاجتماعي، ولا يتوفر معظمهم على شبكات الأمان الاجتماعي والصحي في حالة فقدان عملهم أو الإصابة. كما أن العمال المهاجرين وخاصة من ذوي المهارات المتدنية ليس لديهم خيار العمل من المنزل أو عن بعد. فالبقاء في الحجر الصحي بالمنزل، يمثل رفاهية لا يستطيع أغلبية المهاجرين تحملها؛

ثانيًا: أن فقدان العامل المهاجر لعمله أو تقليص دخله، أثر وسيؤثر بشكل مباشر على تحويلاته المالية لأسرته وبالتالي لدولته. ويتوقع انخفاض التحويلات بنسبة 19.7 % إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2020 ، وهو ما سيكون له الأثر الشديد على موازنات عدد من الدول العربية؛

ثالثاً: إغلاق أغلبية دول العالم حدودها أمام تنقل المسافرين الدوليين، جعل الآلاف من المهاجرين عالقين، لا يستطيعون التنقل والوصول سواء إلى مقر عملهم الأصلي، أو العودة إلى بلدانهم، أو الانتقال لدول أعلن بها عن فرص للعمل شاغرة؛

رابعاً: أن التداعيات ستكون كبيرة على الدول المحدودة الدخل ومن بينها جل الدول العربية، والتي تعتمد في مصادر دخلها لتمويل موازناتها على تحويلات عمالتها في الخارج؛

خامساً: أزمة مضاعفة بمخيمات اللاجئين ومخيمات العمال المهاجرين الذين فقدوا وظائفهم وانتظروا لأسابيع ترحيلهم لبلدانهم الأصلية، بفعل الاكتظاظ وظروف العيش الصعبة في المخيمات، لأنها بكل بساطة غير مناسبة وتفتقر لوسائل الرعاية الصحية في حالة الإصابة؛

سادساً: سجل نوع من التمييز في الإجراءات التي اتخذتها عدد من الدول العربية لفائدة مواطنيها الذين توقف دخلهم بسب إجراءات الحجر الصحي والإغلاق، فالدعم المالي المباشر الذي خصصته هذه الدول لمواطنيها بالقطاع غير المنظم والمنظم لم يشمل في الغالب العمالة المهاجرة غير المنظمة، وفي أحسن الأحوال اكتفت بتقديم بعض المساعدات الغذائية لهم؛

سابعاً: أظهرت أن نظم الحماية الاجتماعية والصحية بعدد من الدول العربية عدم كفاءتها وقصورها في تغطية كل المخاطر والفئات العاملة، وعدم شموليتها في الغالب للعمال المهاجرين؛

ثامناً: مع إغلاق الحدود والتشدد في إجراءات الهجرة النظامية والآمنة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول المصدر، مرشح أن تتزايد حركات النزوح الداخلي وكل أشكال الهجرة غير النظامية في الأمد القريب.

وبارتباط مع ما سلف، يتوقع أن يكون لهذه الأزمة الصحية، آثار دائمة على ملامح الهجرة العالمية و

بالوطـن العربي حتى بعد عودة الحياة لطبيعتها، فعالم ما بعد كوفيد- 19 لن يكون مشابهًا لما قبله.

لقد اكتشف الوطن العربـي أن عليه تبني خطط تحقيق الاكتفـاء الذاتـي في السلـع الاستراتيجيـة ذات الارتباط بالصحـة والغـذاء، وتشجيـع الصناعات الوطنيـة وبناء سلاسل إمـداد إقليمية. كما اكتشف مـدى هشاشة نظام العولمـة، فـكل دولـة واجهـت مصيرهـا بالاعتمـاد على قدراتهـا الذاتية وليس بناء على سلاسل التوريد العالمية. كما أن بعضـ القطاعات الاقتصادية وجدت وضعها جيدًا فـي الأزمة، والأغلبية وجدت نفسهـا على حافة الانهيار أو انهارت كليًّـآ. فتضـررت المقاولات والمنشـآت الصغرى والقطـاع غير المنظـم، الشريان الاقتصـادي الأول الذي يستقطـب ملايين العمـال، نسبة مهمة منهـم من العمال المهاجرين.

كمـا أن تدابيـر الوقايـة بعـد التخفيـف مـن إجراءات الحجر الصحـي والإغلاق، ستدفع الشـركات إلى تسريع تطويـر قـدرات الأتمتـة والعمـل عن بعـد، ومتوقـع إنهاء آلاف الوظائـف التـي غالبًا مـا كان يشغلهـا المهاجرون. ففي معظم الـدول، ستتركز عمليات التسريح على العمال المهاجرين بدرجة أولى. وحتى عندما تصبح فرص العمل متاحة نوعًا ما، ستشجـع الحكومات على توظيف مواطني البلـد بدرجة أولى، بسبب نسب البطالة المسجلة وسطهم بفعل ما ستعيشه من انكماش اقتصادي. وهو ما ستكون له آثار دائمة على العمـال المهاجرين ومجتمعاتهم، وسيحد من دور الهجرة في التنمية. وإذا تعطلت العمالة المهاجرة فسوف تتأثـر مصادر دخل أسرها، ممـا سيخلق تأثيرات مضاعفة في جميـع الاقتصاديات، وسيوسـع الفجوة بين الدول الأكثر ثراء والأكثر فقرًا.

كما أن القيود المفروضة على الهجرة الآمنة والمنظمة، التـي فرضتها معظـم الدول ومنها العربيـة، والمرشح أن تستمر علـى المدى القريب، ستدفـع لا محالة الأشخاص الضعفـاء فـي دول المصـدر بفعـل تدهـور أوضاعهـم – حوالـي 100 مليـون شخـص علـى مستـوى العالـم- إلى مسـارات جد غامضـة للهجرة. فعدد مـن وسائل الهجرة المنظمـة ستصبـح جـد محـدودة ومقيدة، ومن ثـم فإن الآثـار الاقتصادية ومـا يتولد عنها من أزمـات اجتماعية وعـدم المسـاواة والآثـار المتعلقـة بالنـزوح، ستزيد من درجات اليأس لدى المهاجريـن المحتملين الباحثين عن غـد أفضل. وفي مثل هـذا السيناريو المتوقـع جدًا حسب المنظمـة العالميـة للهجرة، فـإن أولئك الذيـن يشعرون بأنهم مجبرون على الهجرة، ستزداد أعدادهم وسيلجئون إلى كل أنـواع شبكات المهربين. وسيعبـرون الحدود دون فحوصات صحية وبدون وسائل الوقاية، وهو ما سيعرضهم وزملاءهـم في السفر وأي شخـص أو تجمعات بشرية في طريقهم لخطـر الإصابة. كما أن القيـود المفروضة على التنقـل، تعنـي أن النازحيـن قسـرًا والمهاجريـن الذين يعيشـون غالبًـا فـي مخيمـات مكتظـة وفي مناطـق شبه حضرية مزدحمة مع ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية سيكونـون في خطر متزايد وبؤر لتفشـي الوباء. وسيتركز الكثيـر من هـذا الخطـر فـي دول المصدر، حيـث يقيم 84 % مـن اللاجئيـن و99 % من النازحيـن داخليًا. مما سيشكل فرصة لنمـو شبكات المهربين والإجرام والاتجار فـي البشر، ولقمـة صائغة للتجنيد من طـرف الجماعات المتطرفة والخارجة عن القانون.

فعلـى الرغم من أن هذه الأزمـة الصحية التي ما زالت مفتوحة، لم تؤد إلى حدود اليوم، إلى أي خلاف عربي سواء على مستـوى الحكومات أو المنظمـات العربية الإقليمية، إلا أنهـا أربكتها، وشلـت قدرتها على التحـرك المشترك بالتوازي مع تفشـي جائحة كوفيد- 19. مما ولد حالة من عـدم التضامن بالوطن العربي، كسره نـداء أمانة جامعة الدول العربية في بدايـة شهر مايو 2020، الداعي لإنشاء «صندوق عربـي للأزمات» والذي مـا زال ينتظر التفعيل. ممـا نتج عنـه، استمـرار كل دولـة في مواجهـة تداعيات الوباء بشـكل منفرد، بالرغم مما لذلك من تأثيرات تهدد الأمن القومي العربي المرهق أصلاً، عكس بقية التجمعات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والذي بعد مرحلة من العجز، تمكن من وضع مخطط انقاد.

سادسًا- مقترحات:

هـذه المقترحات نأمل من خلالها أن تسهم في النقاش المأمـول لإحداث تحـول في التعاطي مـع الهجرة، غايتنا تبنـي نظرة أكثـر شموليـة تضامنية و استباقيـة، لجعلها خيـارًا وليسـت ضـرورة يجبـر عليهـا المواطـن العربي. وبالارتكاز على مـا تضمنه «الميثاق العالمي» من أهداف، والدروس الأولية المستخلصة من أزمة جائحة كوفيد- 19 والتي لم تكشف بعد عن كل مضاعفاتها وآثارها، **نقترح**:

– التعجيـل بإنشـاء «الصنـدوق العربـي للأزمـات»، واستغـلال الفرصة لتجاوز الخلافات العربية التي أرهقت التضامن العربي، بالنهوض بالتجارة البينية بما يسهم في بنـاء السوق العربية المشتركة، والذي يعد الطريق الأوحد لبنـاء نظام عربـي إقليمي جديـد. وهي مناسبـة لتوحيد الجهـود لتأميـن التوزيع المبكـر والشامـل للقاحات التي سيجري توفيرها وتدبير التمويل لتوريدها؛

– أن تتولى الـدول العربية، وضـع استراتيجيات وطنية متكاملـة، لتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة ذات بُعد حقوقي تضامني، تيسر اندماج العمال المهاجرين وتمكنهم مـن الحق فـي التغطية الاجتماعيـة والصحية، ووضع إطار مؤسساتي لتدبيـر تدفق المهاجرين باحترام مبـادئ وقيم حقـوق الإنسـان بتشجيع الهجـرة المنظمة وإبراز فوائدها على التنمية؛

– أن تنخـرط منظمـة العمـل العربية فـي حشد الدعم لدعـوة الدول والمؤسسات الدائنـة إلى إسقاط أو تخفيف الديـون على الـدول والتـي تضاعفت بفعل أزمـة كوفيد- 19. واتخـاذ مبـادرة نوعيـة وفـي أمـد منظـور، للدعوة لتطويـر أنظمـة الضمـان الاجتماعـي بالـدول العربيـة. وطـرح الموضوع على أقرب قمة عربية، لضمان شموليتها لـكل المخاطـر الاجتماعيـة والصحيـة لـكل العمـال بما فيهـم العمال المهاجريـن، وللارتقاء باتفاقيـات التعاون بيـن أنظمة الضمـان الاجتماعـي لضمان حقـوق العمال المهاجرين وذويهم؛

– علـى الحكومات عند تصميـم القيود على التنقل على المدى القصير بفعل أزمة جائحة كوفيد- 19، استحضار التداعيـات المحتملة على المدى المتوسـط على الهجرة من أجل العمل والتنمية بالمنطقة العربية؛

– التخطيـط المسبق للأزمات والمخاطـر البيولوجية، بخلـق إطار للتعـاون وتبادل التجارب بيـن الدول العربية، يسمـح بتعزيـز قـدرات مواجهـة المخاطِـر البيولوجيـة المستقبلية؛

– أن تتولى جامعة الدول العربية وضع قواعد لإقامة نظام للهجـرة متفاوض عليه بين الدول العربية و مع دول الاتحاد الأوروبي والغربية عمومًا والدول الأفريقية والآسيوية؛

– تعميق الحوار بين البلـدان العربية المصدرة للعمالة وبشـكل مشترك، والبلدان الأوروبية حـول دوافع الهجرة، فـي إطار اتفاقيات الشراكـة الأورو- متوسطية وسياسات الجوار، وليس فقط التركيز على الحد من تيارات الهجرة المخالفـة للأنظمة، بوضع رؤيـة شمولية تساعد في وضع إجراءات تنموية لبناء شراكة حقيقية؛

– التوجه لوسائل الإعلام العربية، لإشاعة قيم التسامح بمعالجـات إعلاميـة رصينـة للهجـرة كمعطـى إنساني، ومحاربة الصور النمطيـة والخطابات السلبية حولها، مع وضع تشريعات وطنية صارمة في هذا الاتجاه؛

– حفـز النقابـات العربية على تبنـي مقاربة دامجة في التعاطـي مـع العمال المهاجريـن، بفتح المجـال أمامهم للانخراط في صفوفها، وإدماج مطالبهم في حواراتها مع الحكومات وأصحاب العمل؛

الإعـداد للتعاطـي مـع الأشـكال الجديـدة للهجـرة المرتقبة أي " الهجرة المناخية"، بوضـع سياسـات طـوارئ عربيـة ووطنيـة لمواجهـة موجـات النزوح الداخلي والعابرة للحدود المتوقعة؛

وضـع مصلحة شعوب المنطقة فـي التنمية والعيش في سـلام فـوق كل اعتبار، بما يبعث روح الأمـل لدى الشباب العربي بأنه بالإمكان بناء وطن عربي مستقر وآمن؛

انطلاقًـا مـن فرضيـة أن حـدوث الأزمـات الكبرى قد يتكـرر مستقبـلاً، وبالنظـر لارتفـاع المخاطـر المتعلقة

باضطـراب سلاسل التموين فـي الأسـواق العالمية، فإن الـدول العربيـة مدعـوة إلى تعزيـز موقعها فـي عدد من القطاعـات الحيويـة للحـد من تبعيتهـا وهشاشتهـا إزاء الصدمـات الخارجيـة. وذلك بتعزيز السيـادة أيضًا عبر تقليـل التبعية التكنولوجية، من خـلال إرساء استراتيجية مندمجة للبحث والتطوير والابتكار.

على سبيل الختم

العالـم وقد دخل ثورتـه الصناعية الرابعة، ثـورة بآثار واسعة على أسواق العمل، فمهن اليوم لن تكون مهن الغد، حيـث يتوقع أن تختفـي 65 % من الوظائـف الحالية قبل منتصـف القرن، بينما النظـام التربـوي بالوطن العربي مقطوع الصلة بسوق العمل القادمة. بيد أن ما كشفت عنه جائحـة كوفيد- 19، هو أن نظام العمـل عن بُعد، سيكون محـور نسق العمل في المـدى القريب. فـي الوقت نفسه، تدخـل البشرية فـي تحدٍ لوقف ارتفاع درجـات الاحتباس الحـراري، ومع ما ترتب عن جائحـة كوفيد- 19، والتي لا محـال ستغير العديد من أوجه الأولويـات في العالم. مما يجعلنا نضع عددًا من الأسئلة:

هـل سنظـل فـي الوطـن العربـي، عنـد حـدود وضـع الاستراتيجيات وما يعلـق عليها من طموحات دون ترجمة فعالـة لها؟ هل يعتبر الإنفاق العسكري عوض الإنفاق على التنميـة، هو خيارنـا الوحيـد؟ أي درس نقدمـه للأجيال الشابـة التـي لا يمكنهـا التنقـل بحرية داخل وطـن تأخذ انتماءهـا القومـي وهويتهـا منـه؟ هـل سنظـل مكتوفين الأيـدي، ونحن نشهـد استنزاف غير مسبـوق للكفاءات؟ مـا هو الجواب لملايين النازحيـن والمهجرين العرب من أوطانهـم وفي مقدمتهم شعبنا العربي الفلسطيني؟ ما هو الجـواب العربي للخروج بأقل الخسائـر من أزمة كوفيد- 19؟

من عادتي دومًا أن أكون متفائلاً، لكن الهجرة ودوافعها المتعـددة اليوم، لم تعد خيـارًا لدى فئات واسعة من أبناء الوطـن العربي وكفاءاتـه العلمية. لأنه يحدونـي الأمل أن يسترجـع الوطـن العربـي الوقـت الضائع منـه. فجائحة كوفيد- 19 أبرزت الحاجـة القوية والملحة لنظام إقليمي عربـي جديد. نظام يتيح إمكانيـات العمل المشترك حول القضايـا التي تهم 428 مليون مواطـن عربي. نظام يضع ضمـن أولوياتـه إعـادة النظر فـي السياسـات في مجال الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، ويركز على تأهيل الموارد البشرية ويشجع الابتكار والبحث العلمي، ويضمن الأمـن الغذائـي والتنميـة المستدامـة وحفـظ الكرامـة الإنسانيـة. فلا شيء مستحيل إن توفـرت الإرادة والمناخ المحفـز، بفعـل الطاقات الشابـة الهائلة التـي يزخر بها الوطن العربي.

وهي الطاقـات التي استطاعت أن تجـد الحلول التقنية السريعـة لإنتـاج أدوات الوقاية والمعـدات الطبية للتكفل بالمرضـى، والتي كان يصعب توريدها أو نفدت في السوق الدولية أو حظرت الـدول المنتجة تصديرها. كما أنه من خلال عدد من المؤشـرات، سيبرز مصطلح " اللاجئ أو النازح المناخي"،

ففي تاريـخ الوطن العربي، لأول مـرة يواجه خطر عدو مشتـرك تسلل لـكل دوله متخطيًا كل الحـدود المنتصبة، عـدو سائـل الأنظمة الصحيـة والاجتماعيـة التي لم تكن مؤهلـة لمواجهتـه. فالطريقـة التـي ستدبـر بهـا الـدول العربية تداعيـات هذه الأزمة، ستحـدد لا محالة مكانتها بين التجمعـات الإقليمية. فإذا تمكنت مـن قراءة رصينة لدروسهـا، فسيكون بإمكانها أن تخرج منها بأقل الأضرار علـى أمنها القومـي. وعلى العكس، إذا مـا تركت كل دولة تواجـه التداعيـات بخيـارات منفـردة، حينهـا سيكـون بمقدور كوفيـد- 19 أن يضاعف من المشاكل الاجتماعية والاقتصاديـة والأمنية التي يعانيهـا أصلاً الوطن العربي، وسيشـكل لا محالـة عامل مساعد لاستدامـة عدد من بؤر التوتر وخلق بـؤر جديدة، بدخول عدد من دوله في أزمات اجتماعيـة حادة، تنهـك المزيد من مقدراتهـا بتداعيات إقليمية، وبمسارات للنزوح واللجوء والهجرة غير النظامية يصعب التحكم فيها.

دور الحوار الاجتماعي في تطوير التشريعات وبيئة العمل

حافـــظ العمـــوري

أستاذ بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية

وزير التكوين المهني والتشغيل سابقًا - تونس

تقديم

تهتمّ هذه الدراسة بالحوار الاجتماعيّ خارج المؤسّسة بالأساس وعدم تركيزنا على المؤسّسة يجد تبريرًا له في توسيعه ليشمل مختلف قضايا العمل والتنمية خاصة في أوقات الأزمات ومساهمته في تطوير تشريعات وبيئة العمل.

الحوار في شكل المفاوضة قد يتم على المستوى الوطنيّ ليشمل مختلف المهن أو القطاعيّ أو المنشأة للأخذ في الاعتبار خصوصياتها أو على مستويات أخرى حسب تشريع كل بلد المفاوضة الجماعيّة باعتبارها الشّكل الأساسيّ للحوار الاجتماعيّ تسهم مساهمة فعّالة في النّهوض بعلاقات العمل، والسّلم الاجتماعيّ والنّموّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ بشكل عامّ. لذلك أولتها منظّمة العمل الدّوليّة ومنظّمة العمل العربيّة اهتمامًا كبيرًا من خلال إصدار عدد كبير من الاتّفاقيّات صدقت البلدان العربية على عدد مهم منها تضاف إليها التّوصيات.

أولت منظّمة العمل العربيّة من جهتها اهتمامًا كبيرًا للنّهوض بالحوار الاجتماعيّ من خلال اعتماد بعض المعايير: الاتّفاقيّة رقم 1 (مستويات العمل) ورقم 6 (المشاورات واللّجان الاستشاريّة الثّلاثيّة)، ورقم 11 (الحوار الاجتماعيّ).

عرف الوضع الاقتصادي والاجتماعي تدهورًا بعد سنة 2011 بسبب احتجاجات عمّاليّة وشعبية في بعض البلدان العربية وتعمق بنسب متفاوتة بفعل جائحة كوفيد 19 بما أسهم في زيادة معدّل البطالة في كل بلدان العالم بما فيها البلدان العربية.

أصبح من الصعب على الحكومات وحدها استنباط التّوجّهات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتطبيقها دون حوار بين أطراف الإنتاج.

مازال تطور التشريعات العربية للعمل بطيئًا ليستوعب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة عند حدوث أزمات بما يجعله غير مؤهل لتأطير علاقات العمل الحالية والمستقبلية القائمة على اقتصاد المعرفة والعمل عن بُعد والثورة الرقمية عمومًا.

كشفت جائحة الكوفيد 19 عجز جل البلدان العربية على مواصلة تشغيل اقتصادها ومصالحها عن بُعد.

هذا البطء في مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من طرف المشرع يؤكد أن هياكل وأنظمة الحوار الاجتماعيّ هي الأكثر نجاعة ضمن وسائل تطوير تشريعات وبيئة العمل.

أولاً: هياكل الحوار الاجتماعي الأكثر تواجدًا على المستوى الوطني في البلدان العربية ودورها في تطوير تشريعات وبيئة العمل

المجالس الاقتصاديّة والاجتماعية: أطر للحوار الاجتماعيّ والاقتصادي على أعلى مستوى.

مهامها الأساسية :

- تنظيم الحوار الاجتماعيّ حول المسائل الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتطوير تشريعات وبيئة العمل وكل المواضيع ذات المصلحة المشتركة بالنّسبة إلى الشّركاء الاجتماعيّين الثّلاثة، ومصلحة البلاد عمومًا، وذلك في إطار يضمن استمراريّة الحوار وانتظامه.

- إبداء الرّأي في مشاريع قوانين الإصلاح المقدّمة من طرف الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بعلاقات العمل والتدريب المهني والتشغيل.

المجالس الوطنيّة للحوار الاجتماعيّ:

مهامها الأساسية :

- يمكن أن تمثل بالنسبة لمنظّمات أصحاب العمل والعمال الوسيلة الأكثر نجاعة لتطوير تّشريعات وبيئة العمل.

- استشارتها قبل المصادقة على الاتّفاقيّات الدّوليّة المتّصلة بالمعايير الدّوليّة والعربية للعمل.

اللجان الوطنيّة للحوار الاجتماعي :

مهامها الأساسية :

- تقديم مقترحات تخصّ تطوّر الأجر الأدنى المضمون في القطاعين الزراعي وغير الزراعي.

- تأطير المفاوضة الجماعيّة.

- اقتراح الآليّات الّتي من شأنها أن تقي من النّزاعات الجماعيّة.

أهمّ محاور الحوار الاجتماعيّ أثناء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بالخصوص:

- تطوير اقتصاد أكثر نجاعة وتنافسية مبني على المعرفة والابتكار ذي تشغيلية عالية.

- إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني بمختلف مراحلها. لتتلاءم مخرجاتها مع احتياجات الاقتصاد ووضع استراتيجية وطنيّة للتّشغيل ومتابعتها وتقييمها.

- كيفية الانتقال التّدريجيّ من العمل غير النظامي إلى العمل النظاميّ اللاّئق.

- أهداف الحوار الاجتماعيّ في أوقات الأزمات.

- تنقية المناخ الاجتماعيّ والعمل من أجل إنشاء مناخ محفّز على الاستثمار وضامن لظروف العمل اللاّئق.

- استنباط حلول لتنشيط أسواق العمل.

- وضع منظومة تحكيم في حال الخلافات.

- تطوير تشريعات وبيئة العمل.

- مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي لضمان حوار دائم، منتظم نزيه وشامل .

ثانياً: المفاوضة الجماعيّة كأهمّ شكل للحوار الاجتماعي وكآلية لتطوير علاقات وبيئة العمل

نلاحظ وجود توافق وتلاقٍ ضمني في عديد من البلدان العربية للمصالح بين منظّمات العمال، ومنظّمات أصحاب العمل والدّولة (مؤجره أو سلطة عموميّة ميسرة للمفاوضة حسب صفتها في الحوار) حول تمركز المفاوضة على المستوى الوطني لمختلف المهن كإطار عام للمفاوضة على المستويات الدّنيا، سواء القطاعات المهنية أو المنشآت.

أثبتت التجارب العالمية وبعض التجارب العربية أن الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ المتأزم ليس ملائمًا لمراجعة عميقة وشاملة لتشريعات العمل من طرف الدولة لأنها ستنتج تراجعًا في مكاسب الأجراء وبالتالي فالطريقة الأمثل لأطراف الإنتاج الثلاثة هي المراجعة عبر المفاوضة الجماعية.

المفاوضة الجماعيّة هي عبارة عن توكيل من المشرع لأطراف الإنتاج للحلول محله لإصدار قانون اتفاقي تفاوضي في شكل اتفاقيات أو اتفاقات مشتركة تتلاءم مع حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية والمهنية .

الحوار الاجتماعي في شكل الاتّفاقيّات المشتركة أسرع وأنجع وسائل تطوير ما ورد في تشريع العمل ، أو سدّ فراغات في هذا التشريع ، على ألا يكون القانون التفاوضي أقل نفعًا للأجراء من تشريع العمل النافذ وأن تكسى هذه الاتفاقيات بالصبغة الترتيبية من طرف السلطة التنفيذية لتطبيقها إجباريًا.

المفاوضة على مستوى المنشأة تبقى أنجع وسيلة

لمواءمة تشريع العمل مع الواقع لأنها تعكس خصوصياتها وحاجياتها إلا أنها مازالت ضعيفة في القطاع الخاص **وذلك لسببين على الأقل:**

– صغر حجم المنشأة في الدول العربية في القطاع الخاص. وحسب تقرير البنك الدّولي لسنة 2018، المنشآت الّتي تشغّل أقلّ من 10 أجراء تمثّل أكثر من 80 % من النّسيج الاقتصادي في المنطقة العربية.

– ضعف التواجد النّقابي في منشآت القطاع الخاصّ، ولاسيّما الصّغرى والمتوسّطة بما يجعل المفاوضة على هذا المستوى شبه غائبة.

أهمّ مصالح الأطراف الاجتماعيّة في اختيار التفاوض الممركز على المستوى الوطني آو القطاعي المهني كآلية تطوير بيئة عمل محفزة على الإنتاج والسلم الاجتماعي تتمثل في:

- مصالح منظّمات أصحاب العمل:

–إنشاء قاعدة انطلاق للمنافسة الشريفة من خلال الأجور.

– الحدّ من تنقّل اليد العاملة.

مصالح منظّمات العمال:

– ضمان مساواة أكبر بين الأجراء.

– تعزيز السّلطة المركزيّة للمنظّمات النقابية من خلال احتكار المفاوضة.

مصالح الدّولة كمؤجرة وكسلطة عمومية :

– تجنّب مناخات اجتماعيّة متوتّرة قد تنتج عن التّمييز بين أجراء ومؤجّري منشآت منتمين إلى نفس قطاع النّشاط المهني.

– تجنب مضاربات مطلبيّة تؤدّي إلى تدهور العلاقات المهنيّة.

– تجنب تعدد المفاوضين خاصة عند الأزمات.

ثالثًا : الحوار الاجتماعي للنهوض بالتشغيل خاصة زمن الأزمات

الحوار الاجتماعي للنهوض بالتشغيل أمام تراجع النمو الاقتصادي يتمحور عادة حول:

– عدم الاقتصار على تشجيع وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المركزة على صناعات وخدمات ذات قيمة مضافة ضعيفة وأجور منخفضة لا تحتاج إلى أصحاب شهادات وكفاءات عليا بينما يتوسع التعليم الجامعي في جل البلدان العربية وتتراكم أفواج المتخرجين سنويًا دون ملاءمة مع حاجيات أسواق العمل وهو ما يفسر اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني وطلبات أسواق العمل .

– مراجعة منوال التنمية المعتمد منذ عشرات السنين على استثمارات ذات قيمة مضافة ضعيفة والذي أصبح قاصرًا في جل البلدان العربية على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الأعداد الهائلة لخريجي التعليم العالي التي تعمقت بالطفرة لديمغرافية الشبابية في المنطقة العربية .

ضعف دور الحوار الاجتماعي في النهوض بالعمل اللائق خاصة في القطاع الزراعي لعدة أسباب أهمها :

– تفتت الأراضي الزراعية في المنطقة العربية بحكم تعدد مالكيها وضعف إمكانياتهم المالية وكذلك الشأن بالنسبة للصيد البحري وهو ما يفسر محافظة علاقات العمل على طابعها التقليدي .

العمالة الموسمية مازالت السمة الأساسية للعمل الزراعي بما يفسر ضعف، بل غياب الانتساب النقابي والحوار الاجتماعي وهو ما انعكس سلبًا على تطور تشريعات وبيئة العمل في هذا القطاع بالرغم من العدد الكبير للعمال المشتغلين فيه.

تضخم الاقتصاد غير النظامي لعدة أسباب أهمها :

– عدم قدرة عديد من البلدان العربية على إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي الذي لا تنتفع منه إلا الاقتصادات القوية وهو ما يفسر ولو جزئيًا الانهيار المتسارع للاقتصادات النظامية لعدد من البلدان العربية وما ترتب عنه من هشاشة علاقات العمل وضعف الحماية الاجتماعية.

وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2019 حول «وظائف من أجل الرخاء المشترك : الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» لا يوظف القطاع الخاص النظامي أكثر من 30 % من العمال وهو ما يجعل الحكومات تفكر مليًا قبل اتخاذ قرار محاولة التضييق الكبير لهذا الاقتصاد نظرًا للإشكاليات الاجتماعية التي ستنجر عن ذلك.

عديدة هي البلدان العربية التي تجد نفسها من ناحية أمام اقتصاد غير نظامي في تضخم مستمر تسوده علاقات عمل غير لائقة علاوة على المنافسة غير المشروعة للقطاع النظامي بما تسبب في مزيد إضعافه ومن ناحية أخرى، عجز هذه البلدان على توفير العمل اللائق في القطاع النظامي للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وسلع وخدمات تتواءم مع القدرة الشرائية.

التوسع السريع للاقتصاد غير النظامي والذي يقابله تقلص بنفس النسق للاقتصاد النظامي يهدد مستقبل الحوار الاجتماعي ويضعف دوره في تطوير تشريعات وبيئة العمل وتحقيق العمل اللائق عمومًا.

دور الحوار الاجتماعي في سد الفراغ التشريعي بشأن التشغيل عن بُعد:

التقدم السريع الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحدث تحولاً نوعيًا في أنماط التشغيل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك علاقات العمل.

وبالرغم من أن المستقبل على المدى القصير والمتوسط سيكون لعلاقات العمل عن بُعد فإن هذا النمط من العمل مازال ضعيفًا جدًا في المنطقة العربية باستثناء بعض البلدان الخليجية وهو ما يفسر بجزء كبير غياب لوائح قانونية عربية تنظمه في كل جوانبه.

– قد يصطدم هذا النمط من التشغيل بعدم تحمس النقابات خوفًا من انعكاسه السلبي على الانتساب النقابي وبخوف نسبة من العمالة لأنه يبدو مفتقرًا لأي إطار قانوني في جل البلدان العربية غير أن هذا التخوف المشروع يمكن تجاوزه بسن تشريعات عمل تأخذ في الاعتبار خصوصيات هذه العلاقات المهنية وتوفر لها كل الضمانات القانونية الضرورية.

– نظرا لبطء المشرع لتنظيم هذا العمل يصبح تدخل أطراف الإنتاج عن طريق الحوار الاجتماعي ضروريًا لتجنب الفراغ بإضافة إطار قانوني في الاتفاقيات المشتركة يمتع العامل عن بُعد بنفس الحقوق التي يتمتع بها نظيره الذي يعمل على حضوريًا من أجر وحق الانتخابات والترشح لهياكل تمثيل العمالة مقابل نفس الواجبات.

– التطور السريع لعلاقات العمل الإلكترونية يحتم على النقابات وكل الهياكل التمثيلية للعمال وأصحاب العمل التأقلم والتفكير في سبل تطوير عملها ومواءمته معه لكي لا تفقد جزءًا من منتسبيها الذين سيصبحون خارجين عن التأطير التقليدي.

-خلافًا لما قد يتبادر للأذهان من أن التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال ربما تضعف الحوار الاجتماعي وتقلص من عدد الهياكل الحوارية وتهمش مهامها فإننا نرى أن هذه الثورة الرقمية إن تم استغلالها على أحسن وجه والتفاعل معها إيجابيًا ستعطي دفعًا لهذا الحوار على كل المستويات، حيث أصبح بالإمكان القيام به عن بُعد خاصة في المسائل المستعجلة كما أن الاتفاقيات أو الاتفاقات المبرمة عن بُعد لها نفس القيمة القانونية لتلك المبرمة حضوريًا والإمضاءات الإلكترونية لها نفس حجية الإمضاءات المادية.

- بالرغم من بطء تطور هذا النمط من العلاقات في البلدان العربية فإننا نرى أنها سائرة آليًا في هذا المنحى لكي لا تبقى خارج سياق هذا التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي .

رابعاً: شروط إنجاح الحوار الاجتماعي كآلية لتطوير علاقات وبيئة العمل

تطوّر ثقافة الحوار الاجتماعيّ وتصوّره لدى أطراف الإنتاج:

- تطوّر ثقافة النقابات للانتقال من ثقافة قائمة على المطلبيّة الخالصة نحو ثقافة مزدوجة (مطلبيّة- تشاركيّة).

- تطوّر ثقافة أصحاب العمل من الحوار الاجتماعيّ المرادف للترفيع في الأجور فقط إلى الحوار الاجتماعيّ كعامل نهوض بالمؤسّسة.

- تطوّر ثقافة الدّولة كسلطة عمومية سياسية من الدّولة المتدخّلة وأحيانًا المسلطة في الحوار الاجتماعيّ إلى الدّولة المحايدة والميسّرة له.

الحوار بحسن نية للوصول إلى حلول واتفاقات:

- إرساء مناخٍ من الثّقة المتبادلة بين أطراف الإنتاج.

- تمثيليّة الشركاء الاجتماعيّين في الحوار واعتراف متبادل بمشروعيّة كلّ طرف في البلدان العربية التي فيها تعددية تمثيل العمال وأصحاب العمل كشرط حوار اجتماعيّ له مصداقية .

- النّفاذ إلى المعلومة كمؤشّر أساسيّ عن الصّدق والشّفافيّة على جميع المستويات في القطاعين العامّ والخاصّ للوصول إلى نتائج بنّاءة ومجدية .

- توفر معطيات ذات مصداقية والنهوض بثقافة البيانات والإحصائيات التي مازالت ضعيفة في المنطقة العربية بالرغم من أهميتها ومجهود منظمة العمل العربية في توفيرها لرسم سياسات اقتصادية واجتماعية مستقبلية واضحة ودقيقة لأن تأسيس الحوار على معطيات غير صادقة سيؤدي إلى اتفاقات من نفس الطبيعة.

- احترام أطراف الإنتاج للنّتائج المتوصّل إليها وللتّعهّدات الملتزم بها.

خامساً: توصيات لمواءمة تشريع وبيئة العمل عن طريق الحوار الاجتماعي مع الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض الاقتصادات العربية

نتيجة للصعوبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي أدخل الحوار الاجتماعي جرعة كبيرة من المرونة في تشريعات العمل عن طرق الاتفاقيات المشتركة في عديد من بلدان العالم بما في ذلك البلدان المتقدّمة والتي لها تشريعات العمل الأكثر حماية، شأن فرنسا وألمانيا وربما لا مهرب من ذلك في بعض البلدان العربية لمواءمة تشريع وبيئة العمل مع ضغوطات الأزمات التي تمر بها **بما يتطلب مبدئيًا**:

- حذف كل الممارسات والعراقيل القانونية المعطلة للحوار الاجتماعي.

- الانتقال من حوار الأزمات إلى حوار اجتماعي دوري استباقي لتطوير تشريعات وبيئة العمل توقيًا من الأزمات.

إدخال مرونة على توقيت العمل (المغرب كمثال) بما يسمح بـ:

المرور من التّوقيت الجماعيّ الجامد إلى توقيت فرديّ أو خاصّ بمجموعة عمال حسب حاجيات المنشأة وظروف الأجير الاجتماعيّة لتحسين المقدرة التّنافسيّة للمؤسّسة دون تجاوز قواعد النظام القانوني العام ومتطلبات الحياة الاجتماعية للأجراء ،

- دعم الاستثمار الوطنيّ وجلب الاستثمار الأجنبيّ بواسطة مرونة تسمح بالترفيع أو بالتخفيض من ساعات العمل في الوقت المناسب بما يمكن من استجابة سريعة للمنشاة إزاء تقلّبات السّوق المحلّيّة والأسواق الخارجيّة بالنسبة للمنشآت المصدّرة وتجنب مغادرة بعض المنشات نحو بلدان اعتمدت النظام السّنوي لساعات العمل الذي يسمح لها سرعة التأقلم.

- إدخال مرونة على المبدأ القانوني للنظام العام الاجتماعي (تطبيق النص الأفضل للأجير) بالاتفاق بين أطراف الإنتاج **مثل**:

- تخلي الأجراء عن بعض الحقوق والامتيازات لمدة يتم الاتفاق بشأنها في المنشآت التي تمر بأزمة اقتصادية ويتم استرجاعها عند تجاوزها (القانون الفرنسيّ منذ سنة 2004 مكن أطراف الإنتاج عن طريق الاتّفاقيات المشتركة من إدخال استثناءات على مبدأ تطبيق النص الأفضل للأجير باستثناء بعض المسائل المنصوص عليها صراحة على أنها غير قابلة للاتفاق على خلافها إلا بما هو أفضل للأجير).

- التخلص من الأجور لمدة معينة مقابل المحافظة على مواطن الشغل (النّموذج الألمانيّ في الحوار الاجتماعي مثال للنّجاح في إدراج المرونة وتجاوز الأزمة الاقتصاديّة الحادة لسنة 2008 بفضل تفاوض النّقابات وموافقتها على إدراج فصول استثنائيّة بالاتّفاقيّات المشتركة تسمح للمنشآت بأن تحافظ على مواطن الشغل مقابل دفع أجورٍ أقل من تلك المتفق عليها).

- إدخال مرونة على المبدأ القانوني للنظام العام الاجتماعي (تطبيق النص الأفضل للأجير) بالاتفاق بين أطراف الإنتاج **مثل**:

- تخلي الأجراء عن بعض الحقوق والامتيازات لمدة يتم الاتفاق بشأنها في المنشآت التي تمر بأزمة اقتصادية ويتم استرجاعها عند تجاوزها (القانون الفرنسيّ منذ سنة 2004 مكن أطراف الإنتاج عن طريق الاتّفاقيات المشتركة من إدخال استثناءات على مبدأ تطبيق النص الأفضل للأجير باستثناء بعض المسائل المنصوص عليها صراحة على أنها غير قابلة للاتفاق على خلافها إلا بما هو أفضل للأجير).

- التخفيض من الأجور لمدة معينة مقابل المحافظة على مواطن الشغل (النّموذج الألمانيّ في الحوار الاجتماعي مثال للنّجاح في إدراج المرونة وتجاوز الأزمة الاقتصاديّة الحادة لسنة 2008 بفضل تفاوض النّقابات وموافقتها على إدراج فصول استثنائيّة بالاتّفاقيّات المشتركة تسمح للمنشآت بأن تحافظ على مواطن الشغل مقابل دفع أجورٍ أقل من تلك المتفق عليها).

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصصـة تعنى بشـــؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسـان العربـي في حيـاة كريمـة، أساسهـا العدالـة الاجتماعيـة وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة